جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

الأمن الوطني: تصور شامل

د. فهد بن محمد الشقحاء

الرياض

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

٣٣٨

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الأمن الوطني : تصور شامل

المفهوم ـ الأهمية ـ المجالات ـ المقومات

د . فهد بن محمد الشقحاء

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

المحتويـــات

توطئـــة ٣

مقدمـــة ٥

الفصل الأول : مفهوم الأمن الوطني وقياسه ١١

١ . ١ مشكلة المفهوم ١٣

١ . ٢ مشكلة القياس ١٧

الفصل الثاني :أهمية الأمن الوطني ٣٣

٢ . ١ البعد الإنساني للأمن الوطني ٣٥

٢ . ٢ البعد الأخلاقي للأمن الوطني ٣٩

٢ . ٣ البعد الحضاري للأمن الوطني ٤٤

الفصل الثالث : مجالات الأمن الوطني ٤٩

٣ . ١ المجالات الداخلية ٥١

٣ . ٢ المجالات الخارجية ٨٣

الفصل الرابع : مقومات الأمن الوطني ٩٥

٤ . ١ تعريف مقومات الأمن الوطني وبيان أثرهـــا
وعوامل كفاءتها ٩٨

٤ . ٢ كفاءة أجهزة الإدارة العامة ١٣٦

الخاتمـــــة ١٥٥

المراجـــــع ١٦١

توطئـــة

الأمن قضية كبرى وهاجس بات يشغل المجتمع الإنساني المعاصر ويطغى على اهتماماته . فالدول اليوم تتخذ لتأمينه ترتيبات وإجراءات ظاهرة وخفية . وتخصص من أجل ذلك موارد ضخمة وجهوداً وطاقات هائلة . هذه القضية تستحق كل ما تلقاه من عناية خاصة في الدولةالحديثة . فهي قضية ذات أبعاد إنسانية وأخلاقية وحضارية مهمة . لذا يجب أن تناقش بواقعية . وهي بكل المقاييس جديرة بأن تبحث بعمق .

وهذا ما يسعى إليه هذا العمل ، حيث يتناول وفق مفهوم شامل الأمن الوطني وأهميته بالنسبة للفرد والدولة . ويتناول أيضاً مجالاته ومتغيراته الرئيسة . ثم يستعرض بعد ذلك المقومات الأساسية لتعزيزه والمحافظة عليه .

والكتاب يعالج الموضوع انطلاقاً من حقائق الواقع وثوابت المنطق واستنتاجات الملاحظة التي تسمح بها التجارب الماضية . وهو يعكس رؤية مرجعيتها الأساسية توجيهات الإسلام في تأمين حياة إنسانية كريمة ، وغايتها المساهمة في دعم مسيرة الدولة المسلمة نحو تحقيق أمنها الوطني بصورة صحيحة وبواسطة مجهودات فعالة . لذا فإن الخطاب في هذا الكتاب يتحسس احتياجات الدولة المسلمة ومشكلاتها المركبة خاصة . لكنه يتضمن طرحاً عاماً ربما كان مفيداً للآخرين . والله ولي التوفيق .

المؤلـــف

مقدمـــة

نشاهد اليوم صور مختلفة من التصرفات الرسمية التي تعكس عدم شعور كثير من دول العالم بالأمن نتيجةً لما تتعرض له علاقاتها الداخلية أو الخارجية من أزمات. ومن الملاحظ أن الشعور بالقلق الأمني يتفاقم يوماً بعد يوم وسط عدد متزايد من مجتمعات العالم المعاصر لوجود قوى (دول أو حركات) فاعلة يمكن أن تحمل مواقفها الحادة حول قضايا دولية أو داخلية معينة تهديدات مباشرة أو غير مباشرة لمصالح وكيانات تلك المجتمعات. ومعلوم أن المواقف التي تمثل من وجهة نظر البعض خطراً يهدد الأمن الوطني لدولة أو دول ما، أو ربما الأمن الدولي بأسره، تظهر وتتطور على الساحة من وجهة نظر البعض الآخر لاسباب مشروعة. ككونها تمثل تأييداً لتوجهات إصلاحية أو معارضة أو نضالية أو انفصالية تحفظ للإنسان كرامته وتعمل على تمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره. وهذا التباين في تقييم الفرقاء لمواقفهم تجاه بعضهم البعض يبرز موضوع الأمن الوطني كموضوع بالغ الأهمية ويؤكد أنه قضية عالية التعقيد.

إن أزمة الأمن الوطني بلغت اليوم عمقاً تجاوز ما تحمله ذاكرة التاريخ في أي من مراحله المختلفة حول هذه المسألة. يشهد لذلك أن الحكم على جهة ما بأنها جهة معادية أو إرهابية تهدد الأمن الوطني أصبح يصدر من قبل كثير من الدول بقليل من التحفظ. فأدنى اختلاف في الرؤى بين الدولة وبين أطراف أخرى في الداخل أو الخارج حول قضية ما، حتى وإن كانت قضية خلافية بطبيعتها كفيل بأن يكون سبباً لإطلاق هذا الحكم.

ويشهد له أيضاً أن كثيراً من المشكلات الدولية والاضطرابات الداخلية ذات الطابع الأمني تقع اليوم بدون مبرر حقيقي. حيث تعكس إذا أحسنا

الظن أثر استغراق بعض الدول في هاجسها الأمني. فاستغراق الدولة في الهاجس الأمني ينتج عنه سياسات متصلبة تؤدي إلى الانخراط في ممارسات جافة وانفعالية تجاه الرأي الآخر والتوجه المخالف. ولا شك أن هذا يوتر علاقتها بالآخرين ويحفز مواقف المواجهة والعنف ضدها ويقود حتماً إلى زعزعة أمنها الوطني. والاحداث في العالم خلال السنوات الاخيرة توفر لنا أدلة كثيرة على ذلك. فقد رأينا كيف أدت مجموعة المواقف وعلاقات المواجهة بين تيارات فكرية وعقدية تتميز في الأصل بوجود سلمي مؤثر في الساحة الداخلية أو الدولية وبين الدول التي تعارضها لاعتبارات أمنية إلى أزمات دولية وداخلية أخلت بأمنها الوطني. ونفس النتيجة حصلت بسبب مجموعة المواقف وعلاقات المواجهة المعاصرة بين دول بعينها ودول أخرى بسبب توجهات كلتا المجموعتين من الدول وسياساتها وبرامجها الداخلية والخارجية المتضادة.

عموماً، لا نكاد نجد اليوم من أقطار العالم من يزعم الاطمئنان التام على أمنه القومي مهما بلغت قوته المادية والمعنوية إما لعوامل تتصل ببيئته الداخلية، أو لعوامل تتصل بالبيئة الدولية، أو لعوامل تتصل بالبيئتين معاً. ولقد أفرز هذا الواقع عدداً من الترتيبات الأمنية الجديدة التي تسعى دول العالم من خلالها إلى تعزيز ترتيبات موجودة أصلاً لحماية أمنها الوطني. من تلك الترتيبات على سبيل المثال الاتفاقيات الرامية إلى تطوير وتفعيل دور المنظمات الدولية المعنية بالأمن والسلام الدوليين. ومنها مجهودات تطوير وتفعيل دور مجالس الأمن القومي ولجان وهيئات الدفاع الوطني. ومنها اتفاقيات الدفاع المشترك، واتفاقيات ومعاهدات التعاون الأمني بين الدول. ليس هذا فحسب؛ بل تأخذ أحياناً الترتيبات

الأمنية التي تقوم بها بعض الدول لضمان أمنها الوطني شكل ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية على دول أخرى من أجل تعديل مواقفها التي لا تنسجم مع متطلبات الأمن الوطني للدولة أو مجموعة الدول الضاغطة؛ أو من أجل إجبارها على اتخاذ خطوات يمكنها اتخاذها لتحييد قوى أو عناصر محددة في الساحة يخشى أثرها المباشر أو غير المباشر على الأمن الوطني للدولة أو مجموعة الدول الضاغطة. ناهيك عن المؤتمرات والندوات الرسمية السياسية والعلمية التي تعقد على الصعيدين الدولي والمحلي حول موضوع «الأمن الوطني» من أجل دراسة وتحليل وتقليل وعزل الظواهر والمخاطر التي تهدده.

وعلى الرغم من كل الترتيبات الأمنية التي نشهدها أحياناً ونشعر بها أحياناً أخرى في عالم اليوم تظل مشكلة الأمن الوطني مشكلة حية بالنسبة لكثير من الدول. وهذا دليل على أن مساعي تلك الدول الأمنية ليست صحيحة أو غير كافية. إذ لو كانت صحيحة وكافية لتعزز شعورها بالأمن، ولما نتج العكس. تأمل على سبيل المثال ما أفرزته سياسات وبرامج الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية من تداعيات عكسية على أمنها القومي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، عندما تعرضت لأزمة عنيفة من نوع لم يكن متصوراً لدى ساستها. هذا على الرغم من كونها دولة عظمى وظفت عند تقرير تلك السياسات والبرامج كل ما تملكه من قوة واستعدادات وإمكانيات وموارد مادية وبشرية لا تضاهى. فبدلاً من أن تؤدي تلك السياسات والبرامج الأمنية المتنوعة إلى تخفيف حدة الحذر والترقب الأمني وسط الناس ولدى الأجهزة العامة؛ أسهمت في تعميق الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان لدى المواطن العادي الذي يمثل في الحقيقة المؤشر الصحيح والدقيق لدرجة الأمن الوطني في الدولة. وكلما اتخذت تلك الدولة ما تزعم أنه خطوات ضرورية

لحماية وتعزيز أمنها الوطني كلما تورطت في ظروف تؤدي إلى عكس ما تريد. حتى بلغ الوضع الأمني المتأزم لتلك الدولة داخلياً وخارجياً ذروته نتيجة لغزوها للعراق تحت حجة الاعتبارات والمصالح الأمنية الوطنية. وصار المواطنون في ظل هذا الوضع في أقصى درجات الخوف والتأهب والحذر حسب تقييم الدولة نفسها.

إن المبالغة في الإجراءات الأمنية في دولة ما دليل قوي وواضح على تواضع مستوى الأمن في تلك الدولة وقابليتها للتعرض لأزمات أمنية عنيفة. كما أنه دليل على عمق جذور العوامل المسببة لذلك. فالدولة التي لا تحتضن في إطارها عوامل تثير التهديدات ضد أمنها الوطني تشعر بالاطمئنان ولا تحتاج إلى إجراءات أمنية معقدة ومطولة كتلك التي نراها اليوم في كثير من الدول، خصوصاً في محيط قياداتها السياسية ومراكزها الحيوية. وعندما يغيب الشعور بالاطمئنان والأمن وسط الدولة، على الرغم من كثافة الجهود وكل الترتيبات والإجراءات العملية المتخذة في سبيل تحقيقه، تبرز تساؤلات منها: ما سر استمرار المشكلة؟ هل يعني استمرارها أنها مستعصية على الحل في عالمنا المعاصر؟ أم أن الحلول المطروحة حلول قاصرة؟ وإذا كانت الحلول المطروحة حلول قاصرة فهل القصور بسبب المفهوم الذي تنطلق منه؟ أم هو قصور في منهج الحل؟.

الأسئلة السابقة تمثل محاور اهتمام رئيسية بالنسبة للكتاب الحالي. وغرض الكتاب هو الوصول إلى إجابات شافية لتلك الأسئلة استناداً إلى الثقافة الذاتية للمجتمع المسلم مع الاستفادة من مفيد الثقافات الأخرى. وتحديداً يهدف الكتاب إلى:

١ ـ تقديم تصور شامل لمعنى الأمن الوطني يعالج قصور التصور الجزئي السائد ويحل محله . وهذا سيتم من خلال تحليل كلي للموضوع يوضح العناصر الرئيسية التي تكوّن مفهومه الحقيقي .

٢ ـ تحديد مجالات ومقومات الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل ، وإزالة الأوهام العالقة في التفكير السائد عن تلك المجالات والمقومات .

٣ـ التنبيه إلى ما ينتج عن تجاهل المفهوم الشامل للأمن الوطني من ترتيبات تنظيمية وأمنية غير صحيحة أو غير كافية تؤدي إلى تفويت فرص النمو والإنجاز المفيد وتقود إلى إنهاك الذات وربما تدميرها .

والكتاب ينطلق من فرضية رئيسية مفادها أن حالة الأمن الوطني في الدولة تعتمد على درجة كفاءة مجموعة من المتغيرات المحورية فيها . تلك المتغيرات هي : العقيدة والقيادة والسياسة والاقتصاد والإعلام والقوى العسكرية والإدارة العامة . والتحليل المنطقي يبرر هذه الفرضية . فمن المعلوم أن استتباب الأمن الوطني في الدولة هو حالة استقرار وطمأنينة تشعر بآثارها الجماهير . ولما كان الأمر كذلك فإن الحكم باستتباب الأمن الوطني في الدولة لا يكون مقبولاً إلا بإقرار الجماهير وموافقتهم . وغني عن القول أن أحكام الناس ومواقفهم تتشكل في ظل قيمهم وأحاسيسهم وطبيعة الظروف والأحداث التي تحيط بهم . وأهم ما يؤثر في تشكيل وصياغة قيم الناس والظروف والأحداث التي تحيط بها هي مجموعة المتغيرات التي تحددها الفرضية السابقة .

ثم إن الفرضية السابقة تبررها دلائل الواقع . فأبرز ما يستفاد من تحليل الأحداث ذات الصلة هو أن استتباب الأمن الوطني لا يمكن أن يتحقق بمفهوم جزئي محدود للموضوع . وهذا يحملنا على تبني تصور جديد للأمن

الوطني يراعي أبعاده المهمة . والأبعاد الأهم لموضوع الأمن الوطني ترتبط بمجموعة المجالات المصيرية بالنسبة للدولة . ومن المؤكد أن تلك المجالات لا بد وأن تتأثر بمجموعة المتغيرات المحددة في الفرضية أعلاه .

وكما يتضح من قائمة المحتويات يعالج هذا الكتاب موضوع الأمن الوطني ـ بعد هذه المقدمة ـ في أربعة فصول وخاتمة . الفصل الأول، وعنوانه مفهوم الأمن الوطني وقياسه، يهدف إلى تحرير الموضوع من إطاره الضيق فيما يتعلق بالمفهوم والقياس . الفصل الثاني يتناول أهمية الأمن الوطني من خلال بيان أبعاده الجوهرية . والهدف من ذلك هو استشعار ما يؤول إليه التصدي للموضوع عملياً برؤية جزئية ناقصة من تفريط في الأولويات الأمنية وما يترتب على ذلك من نتائج عكسية . الفصل الثالث يتناول المجالات الرئيسية التي يتوقف على مدى أمن كل منها أمن الدولة الوطني وفق مفهومه الحقيقي . وأخيراً يتناول الفصل الرابع مقومات الأمن الوطني التي ينبغي العناية بها في الدولة المسلمة لتحدث مجهوداتها الأمنية آثاراً إيجابية في كل المجالات .

الفصل الأول

مفهوم الأمن الوطني وقياسه

١ . مفهوم الأمن الوطني وقياسه

المشكلة الأساس لكل مشاكل الأمن الوطني في الدولة المسلمة خصوصاً ودول العالم عموماً تتمثل في المفهوم الذي تنطلق منه الجهود الرامية إلى تعزيزه. فالمفهوم لا يراعي جوانب رئيسة تتصل بالموضوع وفق تصور صحيح وتفكير موضوعي. لذا فإن تصحيح ذلك المفهوم خطوة ضرورية لبلورة رؤية واقعية يمكن من خلالها ترجمة ما يبرز في الدولة من اهتمامات رسمية وغير رسمية ذات صلة بالأمن الوطني إلى برامج عملية مفيدة تؤدي إلى تعزيزه. وهذا ما آمل أن يسهم في تحقيقه التحليل التالي.

١ . ١ مشكلة المفهوم

١ . ١ . ١ الأمن الوطني بين نظريتين

تشير معاجم اللغة إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف (مصطفى وزملاؤه ، ١٤٠٠ ؛ Hornby 1998 ،). ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقاً، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه. أو بعبارة أخرى، عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي.

بيد أن بعض الكتاب يرى أن المفهوم السابق مفهوم ضيق سلبي لا يعكس المعنى الحقيقي للأمن. وهذا رأي وجيه. فشعور الإنسان بالأمن التام لا يحصل بتحرره فقط من المخاطر الحسية. بل لا بد من تحرره أيضاً من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى. من تلك الأسباب تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعالياته وطموحاته

بقيود غير مشروعة . لذا نجد أن جاكبسون (Jacobson 1979 :148) يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها ، على سبيل المثال ، حصول الافراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم . هذا المفهوم ، كما نلاحظ ، أكثر شمولاً من المفهوم السابق ، وله دلالة إيجابية تقربنا من المعنى الحقيقي للأمن . إلا أنه يظل مفهوماً ناقصاً لكونه يبرز مفردات تركز فقط على ضرورة الاستجابة للاحتياجات المادية والجسدية للإنسان ليتحقق له الشعور بالأمن . بينما ترتبط كثير من مشاعر الاطمئنان أو عدم الاطمئنان عند الإنسان باحتياجاته الروحية والمعنوية أيضاً . لذا نقترح ، ليكتمل مفهوم الأمن على نحو إيجابي ، أن يعرف بأنه :

«شعور الإنسان بالإطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية ، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية» قال تعالى : ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الذينَ آمَنوا منكُمْ وَعَملُوا الصَّالحَات لَيَسْتَخْلفَنَّهُمْ في الأَرْض كَمَا اسْتَخْلَفَ الذينَ من قَبْلهمْ وَلَيُمَكّنَنَّ لَهُمْ دينَهُمُ الذي ارْتَضىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدّلَنَّهُم مّنْ بَعْد خَوْفهمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَني لا يُشْركُونَ بي شَيْئًا ...** ﴿٥٥﴾ ﴾ (سورة النور) .

استناداً إلى ما سبق ، يمكن القول أن الأمن الوطني لا يخرج في معناه عن مفهومين : ضيق وشامل . فالمفهوم الضيق يدل على معنىً سلبي مفاده أن الأمن الوطني يتحقق عندما تتحرر الدولة والإنسان فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر لزوال ما يسبب تلك المشاعر من المخاطر الحسية . أي أنه حالة اطمئنان محدود تتحقق في الدولة لغياب نوع خاص من

التهديدات التي تتعرض لها مصالحها وحقوقها المادية والمعنوية وتعرضها للعنف والإكراه. أما المفهوم الشامل، والذي ينسجم مع التصور الإسلامي ونتبناه في هذا الكتاب. فيدل على معنى إيجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق إضافة إلى شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لاحتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك احتياجات الروح ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

١ . ١ . ٢ المفهوم الشامل للأمن الوطني

على الرغم من أهمية وضرورة مفهوم الأمن الوطني الشامل لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح، يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عملياً ونظرياً. فعملياً، يلاحظ المراقب أن الحديث اليوم عن الأمن الوطني من قبل المسئولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة مثل: تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الاستخباراتية، ومحاربة الإرهاب. وهذه اهتمامات تكرس المفهوم الضيق للموضوع. حيث تتوافق مع التعاريف التي تعكس ذلك المفهوم؛ كتعريف كيجلي وويتكوبف الدال على أن الأمن الوطني شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جداً أن تحتضن عناصر معادية (Kegly and Wittkopf ، 1979 :276.). وكتعريف كمنجز ووايز الدال على رؤيتين (Cummings and Wise ,1977.533): الأولى مؤداها أن الأمن الوطني يتحقق بتحرر الدولة من الخوف الناجم عن تهديدات العناصر المعادية لها في الساحة الدولية؛ أما الثانية فتوحي بأن الشعور بالأمن الوطني يعتمد

على مدى توافق قيم الدولة ومصالحها الحقيقية مع صيغة النظام الدولي القائم.

ونظرياً، لا يزال المفهوم الضيق للأمن الوطني رائجاً في الأدبيات اليوم كما كان قبل عقود. فعلى سبيل المثال، تناول بيتر ترم موضوعاً حول العلاقة بين القطاع الخاص والصناعات العسكرية تضمن ما يوحي بتصور ضيق لمفهوم الأمن الوطني (Trim 2001). ونفس التصور يمكن ملاحظته في مقالة للرئيس الأمريكي حول أهمية الخدمة العامة بالنسبة للأمن الوطني، نشرت بعد مرور عام على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ في إحدى الدوريات المتخصصة (Bush 2002).

إذن، المشكلة فيما يتعلق بالبرامج العملية الرامية إلى تعزيز الأمن الوطني في كثير من الدول اليوم أنها تعكس مفهوماً يركز على جزء من متغيرات الموضوع الجوهرية، ويغفل متغيرات رئيسية أخرى ينبغي مراعاتها لتحقيق نتائج إيجابية حول هذه القضية الكبرى. والحل المقترح هنا يتمثل في تبني مفهوم شامل يؤكد على ضرورة العناية المتوازنة بعدد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر حتماً في صياغة الحالة الأمنية للدولة لصلتها القوية بمجالات مختلفة من مجالات اهتمام الإنسان، بما في ذلك العوامل التي يركز عليها المفهوم الجزئي. فالمفهوم الشامل يؤكد على أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني. وهو بذلك ينبه إلى أن البيئة الدولية تحتضن عناصر من الممكن أن تكون مصدر خطر يهدد الأمن الوطني لدولة ما إما مباشرة أو بشكل غير مباشر. لكنه في الوقت نفسه يقرر أن العوامل الأشد تأثيراً في أمن الدولة الوطني اليوم، وبالتالي أكثر أهمية عند دراسة الموضوع، تتصل بطبيعة تركيبة وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية الداخلية للدولة ذاتها. لذا فهو يدعو

إلى تحديد وتحليل ودراسة العوامل المؤثرة في الأمن الوطني في إطار الوضع الداخلي المتعلق بالترتيبات والنظم التي اختارتها الدولة في ظل سيادتها الداخلية واستقلالها الحضاري؛ وليس في إطار علاقاتها الدولية فحسب. وهذا لازم لدقة وكمال المفهوم.

باختصار، العناية الصحيحة بالأمن الوطني تتطلب التركيز على حل مشكلاته العملية والنظرية وفق منطق موضوعي، ومن منطلق واقعي. وهذا يتحقق بالتخلص من الرؤى الجزئية والتزام رؤية كلية تراعي جميع المتغيرات ذات العلاقة. لذا يجب أن يتسع نطاق بحث الموضوع ليهتم بمتغيرات لم تكن ضمن دائرة الاهتمام التقليدية على الرغم من أهميتها في الحكم على مدى ما تشعر به الدولة من اطمئنان، أو من خوف وقلق وتوتر. فالمتغيرات المتعلقة بما تتعرض له الدولة من تهديد وإكراه وعنف حسي من أطراف مضادة، أو المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي تتوفر فيها، أو المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية المشروعة الأخرى، كلها سواء كمتغيرات جوهرية يجب أن تخضع للدراسة والتحليل لإدراك كيف تسهم في تعزيز أو إضعاف أمن الدولة.

١ . ٢ مشكلة القياس

١ . ٢ . ١ نطاق ومؤشرات الأمن الوطني

عند محاولة الحكم على مستوى الأمن الوطني لدولة ما يبرز سؤالان ظلا مشكلين في إطار التصور التقليدي للموضوع هما: ما نطاق الأمن الوطني؟ وما مؤشرات استتبابه الصحيحة؟ وإشكالية السؤالين لا تتعلق بصعوبة إجابتهما لقلة الأجوبة الممكنة وفقاً للمنظور التقليدي للأمن الوطني

بقدر ما تتعلق بصعوبة إجابتهما بأجوبة مرضية من ذلك المنظور. فبالنسبة لسؤال النطاق، يجمع المهتمون بالموضوع على أن المحافظة على الوحدة الوطنية والدفاع عن أراضي الدولة واستقلالها يمثل قضية الأمن الوطني الأساسية والكبرى. ويظهر الخلاف بين أولئك بمجرد ما يتحول النقاش إلى بحث وتحديد القضايا الأخرى التي ينبغي أن يشملها نطاق السعي للحفاظ على الأمن الوطني، أو إلى التفصيلات المتعلقة بالوسائل الكفيلة لتعزيزه. فعلى سبيل المثال، تختلف وجهات النظر عند محاولة الإجابة عن السؤال التالي: هل يأتي ضمن نطاق الأمن الوطني للدولة دفاعها بالقوة العسكرية عن حلفائها أو عن مناطق نفوذها السياسي أو عن مصالحها واستثماراتها الاقتصادية خارج أراضيها ؟

وكذا الحال بالنسبة لسؤال المؤشرات. إذ تتعدد بل تتضاد أحياناً وجهات النظر المطروحة للإجابة عنه. فمن قائل بأن الأمن الوطني يقاس بمقدار ما لدى الدولة من قوة عسكرية قادرة على مقاومة العدوان الخارجي؛ إلى قائل بأنه يقاس بمقدار ما لديها من قوة عسكرية قادرة على قهر العدو وإذلاله. وبالنسبة للدول الضعيفة ربما ظن البعض بأن أمنها الوطني يقاس بمقدار ما لديها من قوة عسكرية لحفظ النظام والاستقرار الداخليين؛ ثم بمقدار ما لديها من صداقات «حميمة» مع القوى الدولية الكبرى، وما تعقده مع تلك القوى من تحالفات أمنية مختلفة. وعلى الرغم من أن الحكومات تسيطر اليوم بشكل مباشر أو بواسطة أطراف موالية لسياساتها على وسائل الإعلام والتثقيف الرسمية، ربما رأى البعض أن مؤشر المستوى الحقيقي للأمن الوطني في الدولة هو ما تنشره تلك الوسائل من معلومات حول الموضوع. في حين لا يقبل آخرون من المعلومات حول الموضوع إلا ما تضمنته تقارير مصادر محايدة. وفي مقابل ذلك كله تكاد تغيب وجهات

النظر الدالة على أن أمن الدولة الوطني يقاس بحجم سكانها، ومدى تجانسهم، ومقدار ما لديهم من قوة اقتصادية وموارد طبيعية وقيم أصيلة وحضارة فكرية وسياسية، على الرغم من أهمية تلك الوجهة. ربما لأن التصور التقليدي للموضوع لا يهتم أصلاً بهذه العوامل بقدر اهتمامه بتداخل الظروف والمصالح في البيئة الدولية، وما يترتب على ذلك من اتكالية متبادلة بين أعضاء المجتمع الدولي في مجالات الحياة المختلفة.

إن الخلاف النظري حول مسألة قياس الأمن الوطني، سواء كان متصلاً بما يجب أن يشمله القياس من قضايا الدولة (نطاق الأمن)، أم كان متصلاً بالمقياس نفسه (مؤشرات الأمن)، أمر طبيعي في ظل قصور المفهوم التقليدي للأمن الوطني وعدم اعتباره لحقائق مهمة ذات صلة قوية بالموضوع. ثم إن الفوارق الثقافية والفكرية بين المهتمين، والاستغراق في التصورات النظرية، بدلاً من التركيز على دراسة التجارب العملية ذات الصلة وتحليل آثارها عوامل تؤصل هذا الخلاف. لذا ينبغي النظر في مشكلة قياس الأمن الوطني بواقعية أكثر بعداً عن القيود التي يقيد الباحث بها نفسه بحكم ارتباطه الثقافي وفهمه واستيعابه للسلوكيات الأمنية السائدة في إطار محدود من الواقع. وهذا ممكن بالتزام تصور شامل للموضوع يتضح من خلاله تفاعل عوامل بيئة الدولة الداخلية (العوامل الذاتية) مع عوامل بيئتها الخارجية (العوامل الخارجية) كحقيقة حاسمة في صياغة حالة الدولة وأوضاعها الأمنية.

الخلاصة: إن التزام تصور شامل لمفهوم الأمن الوطني كفيل بأن يعالج مشكلة قياسه معالجة واقعية تركز على القضايا والمسائل التي لها علاقة حقيقية بالموضوع. فبصورة عامة، يفرض التصور الشامل للأمن الوطني نطاقاً يتسع لأنواع شتى من الأنشطة الداخلية والخارجية ويسمح بها طالما

أنها تعالج، بدون آثار عكسية، قضايا ذات طابع أمني مؤثر على استقرار الدولة وسلامتها.

من ناحية أخرى، يحتم التصور الشامل للأمن الوطني الاحتكام للمنطق الرشيد والواقعية عند التقرير وإصدار الأحكام. ولعل أبرز ما تفرضه الواقعية والمنطق الرشيد أن يكون المؤشر الحقيقي لمستوى الأمن الوطني لدولة ما هو مقدار ما يشعر به المواطن الصالح السوي من اطمئنان فيها. فالمواطن الصالح السوي هو وسيلة القياس الصحيحة للحكم على قيمة الأشياء التي تحيط به وتؤثر في حياته. ولا شك أن شعور المواطن الصالح بالاطمئنان يعتمد على نجاح الدولة في التصدي للمجالات التي تهمه. خصوصاً تلك المجالات التي يمكن للدولة السيطرة عليها لوقوعها في حدود مقدورها، وتخضع لإرادتها وجهودها الهادفة إلى حد كبير.

الحديث السابق يثير مجموعة من الأسئلة حول عدد من العناصر المهمة المتضمنة فيه. وهي عناصر تحتاج إلى تعريف وتحديد لإدراك أبعاد مفهوم الأمن الوطني الشامل بشكل دقيق، وعلاج شقيّ مشكلة قياسه على نحو عملي. فما تعريف الدولة؟ وكيف تؤثر حقائقها الاجتماعية والسياسية والجغرافية في أمنها؟ من هو المواطن الصالح ؟ ما مواصفاته؟ وكيف نقيس مدى شعوره بالأمن في إطار مجتمعه؟ ما المتغيرات والعوامل الرئيسية المؤثرة في أمن الدولة؟. وما مجالات تلك المتغيرات؟ وما الذي يقع منها تحت سيطرة الدولة ويخضع لإرادتها إلى حد كبير؟ وأيها يخرج عن دائرة مقدورها وإرادتها، وبالتالي لا يعد الخلل فيه سبباً يعيق الأمن الوطني، وإن تسبب بالشعور بالخوف والقلق والتوتر عند المواطنين أو فئة منهم؟ ما حدود السيطرة المعقولة للدولة على الجوانب التي يمكن السيطرة عليها في إطار جهودها لتأمين المستوى المأمول من الأمن الوطني ؟ ومتى تلام لفشلها

في تحقيق ذلك المستوى؟ الإجابة عن هذه الأسئلة مطلب ضروري قبل التحول إلى الفصل التالي ؛ والحديث الذي يلي يقدم جزءاً من هذه الإجابة .

الدولة : الدولة في عالمنا المعاصر كيان اجتماعي سياسي قانوني معقد التركيب والعلاقات . وهي تمثل الإطار الذي تتفاعل داخله وتتبادل التأثير قوى المجتمع وعناصره المختلفة ، كالمؤسسات المدنية والعسكرية ، والأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، والرأي العام ، والإعلام ، والأفراد . فتبرز بواسطة ذلك التفاعل الخصائص الحضارية والبشرية والفكرية والجغرافية التي يتميز بها المجتمع . ولا يمكن التحدث عن تأثير قوى المجتمع الرئيسية في حركة التغيير والحسم الفعلي بالنسبة لأوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والأمنية والحضارية إلا من خلال الحديث عن الدولة .

وتعرف الدولة بتعاريف مختلفة من بينها تعريف عاشور المختصر بأنها «جماعة إقليمية ذات سيادة»(عاشور ، ١٩٨١ . ص٦٤) . هذا التعريف يكشف المكونات الرئيسية للدولة الحديثة وفقاً للمفهوم الدارج في أدبيات العلوم السياسية . فالدولة الحديثة ككيان اجتماعي سياسي قانوني معترف به تتكون من أربعة عناصر أساسية هي : السكان والإقليم و السيادة و الحكومة . ولأهمية تلك العناصر بالنسبة لموضوع الأمن الوطني سيتم تناول كلاً منها على حدة .

السكان العنصر الأساسي والأهم لقيام كيان الدولة هو السكان . إذ لا يمكن أن نتصور وجود دولة بدون سكان . ويقصد بالسكان المجموعة الدائمة من الناس الذين تتوفر فيهم المقومات التي تكفي ـ إذا أحسن استثمارها ـ لاستمرار بقاء واستقرار كيان الدولة ، كالتجانس ووحدة المصير والهدف . والسكان هم ثروة الدولة الحقيقية التي تحدد مدى مستوى إنتاجها

وبالتالي قدرتها على النمو والنهضة والظهور باستقلالية وقوة بين الدول الأخرى. وعليه فإن السكان يمثلون العامل الاكثر أهمية بالنسبة لعلاقات الدولة الداخلية والخارجية، ووجودها في العالم ككيان مؤثر قادر على تحقيق ذاته وفرض هيبته سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً. وهذه قضية ذات صلة بأمن الدولة الوطني بكل تأكيد. يشهد لذلك واقع دول العالم المعاصر في ميادين الإنتاج المختلفة. فدول العالم التي تبرز اليوم كقوى عالمية مؤثرة هي في الواقع قوى إنتاجية معتبرة، حققت مهارات متقدمة واعتمدت في ذلك بشكل أساسي على قواها البشرية الوطنية تخطيطاً وتنفيذاً. وهي بهذه الحقيقة قطعت شوطاً طويلاً في مسعاها لتحقيق مستوى عال من الشعور بالأمن الوطني. ولا يحول بينها وبين التمتع بتمام ذلك الشعور إلا إخلالها بشروطه المعنوية الأخلاقية.

والحديث عن علاقة عنصر السكان بإنتاجية الدولة وقوتها ومدى شعورها بالأمن لا يتم دون الحديث عن مسألتين مهمتين تتصلان به هما: حجم السكان وخصائصهم. فهاتان المسألتان من أهم العوامل المقررة لمدى قدرة الدولة على النهوض والنمو الذاتي. والاحتمالات هي أن الدولة تكون أقدر على تحقيق طموحاتها وأهدافها المختلفة كلما كان حجم سكانها كبيراً وكانت خصائصهم إيجابية، والعكس صحيح. وتفسير ذلك أن كبر حجم سكان الدولة يزيد من فرص توفر الكفاءات المطلوبة لنموها وتطورها في مجالات الإنتاج المتنوعة؛ الأمر الذي يؤدي في الأوضاع المثالية الطبيعية إلى استغنائها عن الآخرين، ويكفيها شر الوقوع في التبعية، أو الاضطرار إلى التنازلات المادية والمعنوية التي تصاحب عادة سؤال الأقوياء ما عجزت بقدراتها وإمكانياتها الذاتية عن توفيره من الاحتياجات المصيرية. وهذا يقوي بطبيعة الحال شعورها بالأمن إلى حد كبير.

من ناحية أخرى تسهم الخصائص الإيجابية للسكان في تعزيز قوة الدولة وشعورها بالأمن لأنها تؤدي إلى تماسك الدولة ووحدتها. ومن أهم مؤشرات الخصائص الإيجابية للسكان تجانسهم؛ أي اتصافهم بصفات قومية مشتركة وتمسكهم بمنطلقات حضارية واحدة. فبالتجانس يكون السكان قادرين على الاتفاق على الأصول التي تحكم حياتهم وتوجه أفكارهم وتحدد أولوياتهم. وهذا يعزز قدرتهم على التعايش والتعاون والتعامل البنّاء لخدمة مصالحهم العليا المشتركة. ومن مؤشرات الخصائص الإيجابية للسكان كذلك علو هممهم، ويعكسه الاستعداد للتعلم واكتساب المهارات المختلفة، والثقة بالنفس، والمبادرة، وتقبل النقد والقدرة على توجيهه. وهذه مواصفات وخصال لازمة لتحقيق الذات وكسب الاحترام.

وهكذا فإن العلاقة بين حجم السكان وخصائصهم وبين قوة الدولة وشعورها بالأمن يفترض أن تكون علاقة طردية. وإذا ظهر في الواقع من أوضاع الدول الحديثة ما ينقض هذا الافتراض فإن ذلك يرجع في الغالب إلى أحد سببين. السبب الأول، ضعف وفساد برامج الدولة وخياراتها فيما يتصل باستثمار ثروتها السكانية وتنمية مواردها البشرية. والسبب الثاني هو احتمال أن الدولة لا تعبر في الواقع عن كيان اجتماعي سياسي قانوني ناضج بمقدار ما تمثل منطقة من مناطق نفوذ دول العالم الأقوى (المرجع السابق).

الإقليم يقصد بالإقليم الجزء المحدد من الأرض الذي يحق لسكانه الدائمين باعتراف دولي عام تملّكه والسيطرة عليه. وكعنصر السكان، لا يمكن تصور دولة بلا إقليم تمارس سيادتها عليه وتتجسد شخصيتها المستقلة وخصائصها الذاتية في إطاره. لذا يعتبر الإقليم عنصراً أساسياً لوجود

الدولة، ومطلباً ضرورياً للاعتراف بها كحقيقة مادية ومعنوية مشروعة.

ويؤثر إقليم الدولة سلباً أو إيجاباً في أمنها بحسب خصائصه. فمساحة الإقليم، واستقرار حدوده، وتنوع وتكامل موارده الطبيعية، وطبيعة مناخه وتضاريسه، عوامل حاسمة تقرر مدى قدرة الدولة على البقاء بقوتها الذاتية المستقلة عن قوى العالم الرئيسية. وهذا من أقوى أسباب شعورها بالأمن الوطني. لأن الأمن الوطني في الواقع يتوفر في شعور الناس وضمائرهم بمقدار ما يجدون لديهم من مقدرة مستقلة في تقرير مصيرهم وتحديد مصالحهم الفعلية وفق خيارات هم يفرضونها لا تفرضها عليهم أطراف أجنبية بالقوة أو للحاجة.

السيادة تعرف السيادة بأنها «السلطة العليا المطلقة التي تملك وحدها الحق في إنشاء الخطاب المتعلق بأفعال المواطنين على سبيل التكليف أو الوضع» (الصاوي، ١٤١٢، ص١٥). والأفضل لإيضاح الدلالة الشاملة لمفهوم السيادة أن يقال: هي استقلال السكان التام في إطار حدودهم الإقليمية عن أي سلطة خارجية، وممارستهم الحرة لمقتضيات ذلك الاستقلال، كتقرير المصير وإصدار الأنظمة وتشكيل المؤسسات المدنية والعسكرية اللازمة لبقاء كيانهم ورخائه. وتأسيساً على ذلك يتبين، كما ذكر الباحثون، أن لسيادة الدولة مظهران: داخلي وخارجي (بركات وزملائه، ١٩٨٩، ص١٦٢). فداخلياً، تقتضي السيادة سمو سلطة الدولة على كافة شؤونها الداخلية. وخارجياً، لا تتحقق سيادة الدولة إلا باستقلالها التام عن الدول الأخرى وتحررها من التبعية.

ويذكر الباحثون كذلك أن للسيادة مفهومان: الأول قانوني والآخر سياسي (المرجع السابق)؛ وأنه بحسب المفهوم يتم الحكم على مدى السيادة

التي تتمتع بها الدولة فعلاً. فقانونياً (أي من الناحية النظرية)، كل دولة مستقلة تتمتع بسيادة تامة في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها الداخلية والخارجية. أما سياسياً (أي من الناحية الفعلية)، فالواقع يؤكد أن سيادة الدولة في تقرير مصيرها وتحديد خياراتها الداخلية والخارجية ترتبط بمدى قوتها المادية والمعنوية. وتقاس قوة الدولة المادية بمدى قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لاحتياجاتها الاستراتيجية كالماء والغذاء والسلاح وأنواع المنتجات الصناعية التي لا تستغني عنها. أما قوتها المعنوية فتقاس بمدى امتلاكها لهوية حضارية ثرية وخصائص بشرية متميزة.

وبطبيعة الأمر يتأثر الأمن الوطني بمدى سيادة الدولة في إطار الواقع والممارسات الفعلية. فكلما كانت هيمنة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية تامة كلما كانت في ظروف أفضل لتحقيق مستوى عال ومستقر من الأمن الوطني. وهيمنة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية تكون أتم كلما توفرت فيها تلك العوامل الإيجابية المتعلقة بعنصري السكان والإقليم التي سبق بيانها. يضاف إلى تلك العوامل أيضاً ما سيتناوله حديثنا التالي من عوامل تتعلق بالصفة الإيجابية للحكومة.

الحكومة تمثل الحكومة الجهاز الذي تعتمد عليه الدولة في تنظيم شئونها المختلفة وممارسة سيادتها الداخلية والخارجية. وكما ذكر (عاشور، ١٩٨١، ص٦٧) يتلخص دور الحكومة بالقيام بمهام الضبط السياسي؛ أي حماية مصالح الدولة وخدمة أفرادها بما يحتاجونه لتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم. وهذا يبرر وصفها بأنها في الواقع العنصر الحركي للدولة «الذي يعبر عن وجودها الفعلي» (المرجع السابق).

ويرتبط بمصطلح «الحكومة» عدد من المفاهيم ذات الدلالات المختلفة.

فقد ذكر الباحثون أن للحكومة كبنية تنظيمية مفهومين: مفهوم شامل يشير إلى جميع ومختلف الهيئات الحاكمة في الدولة، والتي تحصر أدبيات العلوم السياسية سلطاتها في ثلاث مجالات رئيسية هي: التشريع والقضاء والتنفيذ؛ وآخر ضيق، ويشير فقط إلى البنية التنظيمية للسلطة التنفيذية وقياداتها (عاشور، ١٩٨١، ص٦٨). كما ذكروا أيضاً مفهوم الحكومة كسلطة عليا فوضت حق ممارسة السيادة الداخلية والخارجية؛ ومفهومها كأداء وأسلوب حكم يعكس طبيعة نظام الدولة السياسي وعلاقات السلطة فيها (بركات وزملائه، ١٩٨٩، ص١٦١).

ويمكن تعريف الحكومة وفقاً للمفهوم الشامل بأنها «المؤسسات الدستورية التي ينتج بتفاعل أفرادها وإجراءاتها القوانين والأنظمة التي تحكم الدولة، والسلطة اللازمة لوضع تلك القوانين والأنظمة موضع التنفيذ» (Cummings and Wise,1977.p.15) أما وفقاً للمفهوم الضيق فتعرف بأنها «مجموعة المؤسسات التي نشأت لتنظم حلولاً للنزاعات التي تظهر في الدولة من خلال تنفيذ القانون وممارسة السلطة» (Stacey and Oliver,1980,p.41)

وتتحمل الحكومة بمفهومها الشامل العبء الأكبر والمسؤولية العظمى فيما يتعلق بأمن الدولة. فأمن الدولة هو المبرر الأساسي لوجودها ونشأتها. وكل ما تقوم به من وظائف يأتي افتراضاً ضمن جهودها الرامية إلى تعزيز أمن الدولة والمحافظة عليه. وهذه حقيقة متأصلة في أذهان الناس. إذ لا يتصور أن يجادل أحد، مهما بلغ في السذاجة وقلة الثقافة أو الانحراف، بأن الحكومة كجزء من كيان المجتمع نشأت في الأصل لخدمة المصالح الذاتية للقائمين عليها فقط، كما تصنع تنظيمات الأعمال الخاصة مثلاً. أو لخدمة كيان خارجي، كما تصنع الحكومات العميلة في المجتمعات التي كانت

تخضع للاستعمار يوماً ما. أو للقيام بما يؤدي إلى تدمير المجتمع معنوياً وطمس هويته ككيان متميز بأصالته وخصائصه الذاتية، كما تحاول صنعه بعض الحكومات التي تعمل ضد قيم ومصالح مجتمعاتها الحقيقية؛ أو لإرهاب المجتمع وقمعه تحقيقاً لبرامج وأيدولوجيات خاصة كما يجري في واقع عدد من الدول للأسف. حتى الحكومات التي تقوم فعلاً بتصرفات من صنف الأمثلة السابقة عن سابق إصرار وتعمد وتخطيط، لا تعلن إلا ما يتفق مع المنطق ويوافق ما لدى الناس من تصورات حول الدور الأخلاقي للحكومة، وهو تحقيق أمن الدولة في كافة الميادين. لأن ذلك هو الأساس المقبول الذي يمكن أن تستند إليه ككيان شرعي في المجتمع وعند أفراده.

وأمن الدولة كمبرر لقيام كيان الحكومة حقيقة متأصلة كذلك في الشرع الإسلامي وفي الأدبيات النظرية. فالأدلة الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله تدل على أن سبب وجود الحكومة هو حفظ الأمن الذي لا يتحقق إلا بتحقيق مقاصد الشرع الحكيم. كما أن جميع النظريات التي تفسر نشوء الدولة تنطلق تفسيراتها في الأصل من حاجة المجتمع البشري إلى الأمن، مع اختلاف في التصورات حول كيف أدت تلك الحاجة في النهاية إلى ظهور مفهوم الحكومة. وللتوسع حول هذه المسألة تراجع في مظانّها. فليس مقصود هذا الكتاب التفصيل في هذه الجزئية. وإنما تأكيد التصور العام لدى الناس بأن الحكومة هي عنصر الدولة الأهم بالنسبة لموضوع الأمن الوطني، وذلك لما تملكه من سلطات واسعة تمكنها من القيام بالترتيبات والإجراءات اللازمة، المباشرة وغير المباشرة، لخدمة تلك القضية.

ونظرياً، تقوم الحكومة بدورها في تحقيق الأمن الوطني وتعزيزه من خلال مؤسساتها الدستورية المختلفة وفقاً لمقتضيات وتعاليم الدستور.

فالمؤسسات المناط بها سلطة تشريعية تقوم بمهامها المتعلقة بالأمن الوطني من خلال سن القوانين والأنظمة بحدود مستلزماته. والمؤسسات المنوط بها سلطة قضائية تقوم بمهامها المتعلقة بالأمن الوطني من خلال تفسير القوانين والأنظمة وتقرير مشروعيتها والفصل في النزاعات المرفوعة إليها. والمؤسسات المناط بها سلطة تنفيذية تقوم بمهامها المتعلقة بالأمن الوطني من خلال تنفيذ القوانين وفرض النظام وتقديم الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع.

والعمل الحكومي الهادف إلى تحقيق الأمن الوطني يغطي كل مجالات الحياة العامة في الدولة وما يؤثر فيها من مؤثرات داخلية (كرضى الشعب ومستوى الوعي العام) وخارجية (كالنزاعات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية). وعموماً، يمكن حصر العمل الحكومي في مجالين اثنين: مجال العلاقات الداخلية ومجال العلاقات الخارجية. فالعمل الحكومي في مجال العلاقات الداخلية يسهم في تعزيز أمن الدولة الوطني بمقدار ما يعكس برامج وترتيبات تهدف إلى توزيع كل ذي قيمة مادية (كفرص العمل وثروة الدولة والتي يتم توزيعها عملياً بشكل مباشر على شكل عطايا نقدية أو عينية، أو غير مباشر على شكل خدمات عامة كالخدمات الصحية والتعليمية والمرفقية المختلفة) أو معنوية (كالمشاركة السياسية وفرص تحقيق الذات) على أفراد المجتمع بشكل عادل. وهذا هو غاية قوانين الدولة وأنظمتها من الناحية الأدبية.

وفي مجال العلاقات الخارجية يسهم العمل الحكومي في تعزيز الأمن الوطني بمقدار ما يفي بمقتضيات بعديه العسكري والسياسي. فباعتبار البعد العسكري، يقتضي الأمن الوطني تأمين الإعداد اللازم في كل المجالات لمواجهة أي تهديدات عسكرية أو فكرية ضد أمن الدولة من أي عناصر معادية في الساحة الدولية. أما باعتبار البعد السياسي، فيعتمد الأمن الوطني على قدرة الدولة في الظهور على الساحة الدولية كعنصر تحترم مصالحه الحقيقية

وقيمه الذاتية، وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في تأمين نظام دولي يمكن أن تحظى في إطاره بذلك الاحترام.

المقصود، أن للحكومة بالغ الأثر في حياة الناس. حيث تقوم بمجموعة من الوظائف التي تمثل مبرر وجودها. وأهم تلك الوظائف وأساسها تحقيق الأمن الوطني والحفاظ عليه. وهي تقوم بهذه الوظيفة من خلال تأسيس القوات العسكرية لمواجهة وصد الاعتداءات الخارجية والتغلب على المعتدين، ومن خلال تشكيل القوات الأمنية لحفظ النظام والاستقرار الداخلي. أيضاً، يفترض أن تقوم بتلك الوظيفة من خلال سن القوانين وتشكيل التنظيمات والأجهزة لتحقيق العدالة، وحسم النزاعات، والقضاء على أسباب القلق والتوتر وسط الناس مثل: ضياع حقوق المواطنين المادية والمعنوية، والتنافس غير المشروع على الفرص المتاحة، والغزو الفكري والإعلامي، وتهريب الممنوعات، وعدم القدرة على استيفاء احتياجات الحياة الأساسية، وتدفق المهاجرين والعاملين الأجانب إلى الدولة وما يجره ذلك كله من خلل في توازن القيم والحضارة والمعيشة بالنسبة للمواطنين.

المواطن الصالح المواطن الصالح في المجتمع هو كل فرد سوي، ذكر أو أنثى، يتمتع بمواصفات إيجابية أبرز ملامحها استعداده للانضباط بضوابط أخلاقية وقانونية معقولة، والمساهمة بقدر استطاعته في خدمة مجتمعه من خلال المحافظة على تلك الضوابط.

والضوابط الأخلاقية والقانونية المعقولة تحتاج إلى تعريف وتحديد. فهي باختصار ضوابط تتفق مع عقيدة المواطن الصالح، والتي يفترض أن تمثل العقيدة الغالبة في المجتمع؛ وقيمه، والتي يفترض أن تمثل القيم الغالبة في المجتمع؛ ومقتضيات إنسانيته، والتي لا تختلف في تقريرها الأمم والملل، كحقه في التعبير والتفكير والاختيار والتملك والمشاركة في تقرير المصير

مباشرة أو من خلال النقد الهادف والمطالبة بالحقوق المشروعة وغيرها من الأمور التي لا يكون فيها اعتداء على الآخرين، أو تؤدي إلى ضرر عام أو خاص وفق عرف وتعريف مقبول يكون المرجع الدائم والثابت والفاصل الذي تقف عنده بإجلال وخضوع جميع عناصر الدولة، بما في ذلك الحكومة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

ويمثل المواطن الصالح مؤشراً صحيحاً للمستوى الحقيقي للأمن الوطني، ويسهم في تعزيزه لتفاعل الضوابط الأخلاقية والقانونية في ضميره. فهو، على سبيل المثال، يجتهد في توخي العدل في حكمه على الأشياء والأعمال في إطار الدولة، لا لأنه يخشى عقوبة حسية أو معنوية فقط (ضابط قانوني)؛ ولكن لإدراكه بأن عدم العدل عمل باطل وغير أخلاقي (ضابط أخلاقي). كما أنه لا يسرق أو يرتشي لا لخوفه من العقوبة فقط (ضابط قانوني)؛ بل لأنه يدرك كذلك أن السرقة والرشوة عمل باطل غير مشروع و لا أخلاقي (ضابط أخلاقي).

تفاعل الضوابط الأخلاقية والقانونية في ضمير المواطن، إذن، مطلب ضروري لتستقيم أحكامه وسلوكياته، وليصبح عاملاً صالحاً إيجابياً يعزز تلقائياً أمن دولته الوطني، إما كمؤشر لمستواه أو كفاعل في تحقيقه. وغياب هذا المطلب يسهم بالتأكيد في تقلص نوع المواطن الصالح في الدولة. والنتيجة، حتماً، ستكون ظهور أنواع من مظاهر الفساد الاجتماعي والأخلاقي والسلوكي التي تشكل خطراً على أمن الدولة، كما يشهد على ذلك الواقع. لذا يجب أن يكون من أولويات ما تعتني به الدولة في إطار اهتمامها بأمنها الوطني زرع مواصفات المواطن الصالح في مواطنيها من خلال التزكية والتربية والتثقيف، ومن خلال التزام قياداتها بمبدأ القدوة الحسنة، إضافة إلى الحزم في التقيد بالضوابط القانونية المقرة إجماعاً في ضوء دستور الدولة وقيمها الأصيلة. وهذه قضية سنعود إليها لاحقاً.

١ . ٢ . ٢ الاعتبارات المرعية من الجهود العملية لتعزيز الأمن الوطني من منظور شامل

المتغيرات المؤثرة في الأمن الوطني عديدة. وهي، عموماً، ترتبط بمجالات تتأكد أهميتها في ظل مفهوم الأمن الوطني الشامل. هذه المجالات سيتم تناولها تفصيلاً في الفصل الثالث. أما هنا فالمراد فقط التنبيه إلى أن تحديد المتغيرات المؤثرة في الأمن الوطني ومباشرة العناية بها من منظور شامل يقتضي مراعاة الاعتبارات التالية:

- واقع الدولة الأمني. حيث تختلف الدول فيما يتعلق بواقعها الأمني، ومقدار المسافة التي تفصلها عن المستوى الذي تستوفي ببلوغه احتياجاتها الأمنية باعتبار المفهوم الشامل. فمن الدول ما تنقصه المقومات الحقيقية للشعور بالأمن في كل أو أغلب الأطر المتعلقة بكيانها، ومنها ما يفتقر إلى جزء من تلك المقومات.
- ظروف الدولة وأحوالها. فمقتضيات الأمن الذي تحتاجه دولة كبيرة ذات مصالح متنوعة ومتشتتة في الداخل والخارج تختلف عن تلك اللازمة لدولة تنحصر مصالحها في حدود ضيقة.
- خصائص العلاقات الدولية المعاصرة. العلاقات الدولية من الاعتبارات اللازمة لتحديد متغيرات أمن الدولة الوطني من منظور شامل بكل تأكيد. فتلك المتغيرات يتضح معظمها في ضوء الصراع الدولي وموقع الدولة فيه. والصراع الدولي كحقيقة تاريخية على مر العصور هو صراع من أجل البقاء. ولكن تختلف طبيعته ومجالاته من عصر إلى آخر حسب القيم الدولية الغالبة. وفي عالمنا المعاصر تدل الصراعات السياسية

والعسكرية أنها في الغالب ذات طابع عقدي أو اقتصادي صريح. وحتى وإن قامت تلك الصراعات في الظاهر على أساس غير عقدي أو اقتصادي، كتلك التي تنشأ بسبب النزاع على الأراضي والحدود الإقليمية وتقرير المصير، أو بسبب الرغبة في التسيد العالمي لاعتبارات عرقية، أو بدعوى الدفاع عن أمن الدولة ضد التهديدات المحتملة والممكنة (كما تقول الحكومة الأمريكية الحالية في تبرير صراعاتها الدولية السياسية والعسكرية المعاصرة) فهي في الواقع صراعات عقدية أو اقتصادية غير معلنة.

- طبيعة علاقات الدولة الداخلية. يجب اعتبار طبيعة علاقات الدولة الداخلية للتعرف على متغيرات أمنها الوطني. وتتضح طبيعة العلاقات الداخلية من خلال تحليل النظام السياسي على وجه الخصوص، ودراسة تفاعلات عناصره المختلفة وأثر تلك التفاعلات في تأجيج الصراع الداخلي بين قوى المجتمع أو في منعه. ومن أهم عناصر النظام السياسي المؤسسات الحكومية، والشعب، والتنظيمات السياسية، ووسائل الإعلام، وجماعات المصالح، وأسلوب الحكم وشكله. وقد يتضمن النظام السياسي لدولة ما عناصر أخرى بحسب ظروفها والحقائق المتعلقة بهويتها الذاتية.

الفصل الثاني

أهمية الأمن الوطني

٢. أهمية الأمن الوطني

من الضروري قبل تناول مجالات ومقومات الأمن الوطني بشكل مفصل بيان أهميته. فبيان أهميته يفسر الاهتمام الكبير به. كما يبرر الجهود والموارد العظيمة التي تبذل في سبيله. وهو أيضاً من لوازم استيعاب مفهومه الحقيقي، والتعرف على الوسائل الصحيحة المثلى لرعايته بشكل فعال. ثم إن إدراك الأبعاد الحقيقية لأهمية الأمن الوطني يدفع مؤسسات وجماعات ومواطني الدولة إلى التفاعل بجد واجتهاد وإخلاص من أجل تأمينه. باختصار، الحديث عن أهمية الأمن الوطني يسهل إدراك قيمة الطرح الذي يأتي بعده ويساعد على تمييز التوجه المناسب للتصرف.

٢ . ١ البعد الإنساني للأمن الوطني

الأمن حاجة إنسانية فطرية. فالإنسان السوي يبحث عن الأمن في كل تصرفاته سواءً كان لتلك التصرفات آثاراً تعود على الروح أو على الجسد. فهو يتعبد، ويتغذى، ويطلب العلم، ويعمل، ويستثمر أمواله، ويتخذ الأصدقاء، ويتصل بالآخرين، ويكّون أسرة، ويصل رحمه، ويمارس هواياته ليشعر بالأمن. ويدافع عن حقوقه المادية والمعنوية، ويشارك في المظاهرات، والأعمال السياسية، والمطالبات الاجتماعية، وقد يقاتل أيضاً، طلباً للأمن وبحثاً عنه.

لذا كان أمن الإنسان غاية كل الأديان والمعتقدات والفلسفات. وظل على مر العصور مطلباً أساسياً لجميع الأجناس والدول. فحياة الإنسان وكرامته وما يؤدي إلى صيانتهما ليست ـ على الأقل من ناحية نظرية ـ مجالاً للمساومة والجدل. فالأصل أنها هي نهايات السعي الدنيوي في هذه الحياة،

ووسائل بلوغ ما يرجوه أغلب البشر بعد الممات. ولقد أتت نصوص دساتير الدول ومواثيقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على اختلاف صيغها، لتؤكد بصفة رئيسية المسئولية المشتركة لكل عناصر المجتمع عن العناية بهذا المطلب الإنساني الهام.

ويتضح البعد الإنساني للأمن الوطني من خلال ثلاثة حقائق على الأقل. الحقيقة الأولى، أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحياة الكريمة. فالحياة الإنسانية الكريمة تقوم على ركائز يفترض أن تتوفر في واقع الوطن الآمن. من أهم تلك الركائز، قدرة الإنسان على إشباع احتياجاته الأساسية كالغذاء والدواء والكساء والعلم. فهذه مواد حياته التي لا يصلح أو يكون بقاؤه بدونها. وعموماً، يمكن إشباع هذه الاحتياجات من خلال أربعة طرق. الأول والثاني يحفظان للإنسان كرامته، وهما العمل ورعاية الدولة؛ والثالث والرابع يفقدان الإنسان كرامته ويؤديان إلى شعوره بالدونية والخجل وهما، الاعتماد على إحسان الآخرين والكسب غير المشروع. ويأتي الأمن الوطني كعامل حاسم في تمكين الفرد من الاستجابة لاحتياجاته الأساسية بالطرق التي تبقي على كرامته ولا تمتهنها. فكلما زاد شعور الدولة بالأمن كلما توفرت فيها فرص العمل الذي يناسب الفرد ويحقق آماله ويسد حاجته من ناحية؛ وكانت الدولة، من ناحية أخرى، مهيأة مادياً وأدبياً للقيام بواجب صيانة ذاته من تعرضها للآفات. ومن ذلك رعايته بما يلزم لبقائه عزيزاً إذا تعذر عمله بصورة كريمة.

أيضاً، من الركائز المهمة التي تقوم عليها الحياة الإنسانية الكريمة وتتأثر وجوداً وعدماً بمدى ما تنعم به الدولة من أمن في مجالات الأمن الوطني المختلفة هو تحرر الفرد من القيود غير المشروعة على حقوقه الشخصية المادية والمعنوية. فهذا التحرر من أهم مقتضيات إنسانيته. وتأمينه يمثل في الواقع

أهم واجبات الدولة. لذا عنيت الدول الحديثة ـ نظرياً على الأقل ـ بتأكيد هذا الواجب في قوانينها وتوضيح سبل رعايته. بل إن دول العالم المعاصر، اعترافاً منها بهذا الواجب، اتفقت منذ ما يزيد على ٥٠ عاماً على ميثاق عالمي يؤكد قيمة الإنسان ويحرم التعدي على حقوقه (ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي لم يعترض عليه عند التصويت أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك، ولكن غابت دولاين، وامتنعت ٨ دول عن التصويت منها المملكة العربية السعودية التي كان سبب قرارها هو مخالفة بعض بنود الميثاق للشريعة الإسلامية).

ورعاية حقوق الفرد المادية والمعنوية تشمل القيام بكل ما يلزم لحماية شخصه ضد الاعتداءات أياً كان نوعها ومصدرها. وهذا يقتضي منع أي ممارسات، بلا استثناء، تدل على أو تؤدي إلى انتهاك حرماته الطبيعية والقانونية: كالتجسس عليه، أو تقييد حرياته الشخصية الدستورية وإيذائه بغير وجه حق، أو احتقاره، أو ظلمه، أو مصادرة ممتلكاته، أو منعه من العمل وطلب العلم وتطوير ذاته، أو غيبته وتشويه سمعته، أو غشه، أو تعذيبه، أو تهديده، أو شتمه، أو سجنه ومعاقبته بدون سبب مشروع، أو تعريضه للتمييز العنصري في أي مجال من مجالات المعاملات الإنسانية، أو حرمانه من أي حقوق مكتسبة، أو أخرى ينضبط عند ممارسته لها بتعاليم مصادر التلقي المجمع عليها في الدولة كحقه في الاجتماع، وفي التعبير عن الذات، وفي المشاركة في الرأي، وفي الدفاع عن النفس والنفيس المادي والمعنوي. فهذه لوازم ومؤشرات الحياة الإنسانية الكريمة. وهي تكون أكثر ظهوراً واستقراراً في إطار الواقع عندما تتميز الدولة بمستوى عال من الأمن الوطني.

الحقيقة الثانية الدالة على البعد الإنساني للأمن الوطني، هي أنه شرط أساسي لمضاعفة الفرد جهوده من أجل بلوغ طاقته الإنتاجية وتحقيق ذاته. ولا شك أن قوة اندفاع الفرد في اتجاه مضاعفة جهوده ترتبط بقدرته على تمييز مصالحه الحقيقية وما يخدمها. ومهارة التمييز هذه مهارة مكتسبة تنمو وتضمحل في الفرد بأثر عوامل من أهمها عامل الأمن الوطني. وتفسير ذلك أن الدولة التي تنعم بأمن وطني شامل تعيش في ظل ظروف إيجابية تغيب فيها أو تقل المعوقات التي تحول دون إدراك هذه المهارة. فهي ستكون أقرب إلى التقدم الفكري والفني الذي من أبرز آثاره وفرة فرص تبادل الخبرات بين الأفراد والمؤسسات ممّا يسمح للفرد من الحصول على معارف جديدة ومهارات جديدة يعزز بها ويطور من خلالها قدراته. وهذا سيؤدي، بالتأكيد، إلى زيادة ثقة الفرد بنفسه وسيادة الروح الإيجابية لديه.

الحقيقة الثالثة التي تؤكد البعد الإنساني للأمن الوطني تتعلق بحق الفرد في توجيه ما فضل من طاقته ووقته، عقب استيفاء احتياجات بقائه الأساسية، للاستجابة لتلك المتطلبات التي تكتمل بها سعادته. فكما تبين من خلال الحقيقة الأولى، عندما تأمن الدولة تتلاشى فيها -كأثر مباشر- الهموم الإنسانية المتعلقة بطلب العيش الكريم وتأمين الحقوق الشخصية. وبتلاشي تلك الهموم يبدأ الفرد في الاهتمام بما يحقق له المتعة كممارسة الأنشطة الترويحية التي يهواها. كما يزول بتلاشي تلك الهموم أعظم ما يشغل الفرد عن التفكير الإيجابي. وبالتالي يتجاوز سعيه إلى مرحلة النفع المتعدي الذي تشعر النفس بحصوله بالسعادة والرضى وراحة الضمير. ولعل من أعظم ما يحصل به النفع المتعدي ويبعث في نفس الإنسان الشعور بالسعادة والرضى هو أن يستطيع الإسهام في خدمة هويته الحضارية بشكل فعال. ومن الطبيعي أن يختلف الأفراد في الأنشطة التي يميلون إليها ويسهمون بواسطتها في

خدمة هويتهم الحضارية بحسب فروقهم الفردية كالثقافة، والمستوى الفكري، والقدرات، والسن، والجنس، والطباع. فقد يميل بعضهم، مثلاً، إلى العمل الخيري الذي تحث عليه التعاليم العليا في المجتمع. بينما قد يميل آخرون إلى ممارسة مهنة إضافية يحتاجها المجتمع. ومن الأفراد من قد تستهويه البحوث والتجارب التي تؤدي إلى تأليف واختراع ما ينفع الدولة. ومنهم من قد يستهويه نشاط سياسي أو اجتماعي معين يقود إلى الإصلاح والتطوير. وأياً كان نوع النشاط الذي يميل إليه الفرد في وقت فراغه فإنه في الدولة الآمنة يكون في الغالب منبثقاً من هويته الحضارية التي يريد ذلك الفرد خدمتها وتأكيد تميزها.

٢ . ٢ البعد الأخلاقي للأمن الوطني

من أبرز مظاهر ضعف وتدهور الأخلاقيات الإنسانية أن تتسبب الدولة ممثلة بقواها الرئيسية، كالمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية، قصداً أو لتقصيرها في أداء واجباتها المقررة عرفاً ودستوراً، بشعور سكانها بعدم الأمن وهي التي يفترض أن تؤمنه لهم بكل ما أوتيت من إمكانات. فالواضح من خلال المفهوم الشامل للأمن الوطني أن تأمينه التزام أخلاقي من قبل الدولة تجاه أفرادها. وقد سبق إيضاح أنه مبرر وجودها. كما أنه المطلب الأساسي لنشر الفضيلة في المجتمع وتأصيل قيمه الإنسانية العليا في المعاملات التي تدور بين عناصره وقواه المختلفة.

ولا شك أن تميز الدولة بقيم أخلاقية عالية من أهم أسباب ارتقائها إلى مستوى اجتماعي فاضل. وهذا هو اللائق بالجنس البشري الذي فضله الله عز وجل على سائر أجناس الكائنات الأخرى. ولهذا اجتهد الفلاسفة والمفكرون والمنظرون منذ القدم وحتى زماننا المعاصر في محاولات ولتحديد

مواصفات المجتمع الفاضل الذي يجب أن يسعى الناس إلى تكوينه بكل جد وإخلاص. وتباينت تلك الاجتهادات من حيث الأصول التي تأسست عليها. فمنها ما بني على تعاليم العقائد الدينية، كاجتهادات ابن خلدون ومارتين لوثر. ومنها ما نتج عن إعمال الذهن والتفكر بما يجري في الكون من أحداث تتعلق بالعلاقات والمعاملات البشرية، كاجتهادات الفلاسفة القدامى خصوصاً أفلاطون وأرسطو، والمتأخرين من أمثال هيجل وميكافيلي. ومنها ما بني على تأمل الطبيعة وتكوين استنتاجات قياساً على تفاعلات عناصرها المادية كفلسفات باكون وديكارت ولوك. كما تباينت تلك الاجتهادات من حيث ما توصلت إليه من نتائج حول مواصفات المجتمع الفاضل. فمنها ما ظهر عاجزاً تماماً ـ على الرغم من عظم المجهود ـ عن تقديم إجابات منطقية عملية تتفق وفطرة الإنسان التي فُطر عليها، لأنها في الحقيقة انحرفت عن مقتضيات تلك الفطرة حتى في مفهومها للفضيلة. ومنها ما كان أقرب للفطرة وإن لم يستجب لها تماماً. ومنها ما يتفق مع الفطرة ويستجيب لها ولكنها للأسف غائبة أو مغيبة عن إطار الواقع البشري.

إن استعراض اجتهادات الفلاسفة والمفكرين المختلفة حول خصائص ومواصفات المجتمع الفاضل لا يدخل ضمن اهتمامات هذه الدراسة. وإنما المقصود من الإشارة إلى تلك الاجتهادات بيان أهمية الأمن الوطني بالنسبة للأخلاق. فعلى الرغم من اختلاف تلك الاجتهادات في منطلقاتها الفكرية والفلسفية وفي ما توصلت إليه من تصورات حول الأخلاقيات والقيم البشرية، إلا أنه يمكن في الحقيقة أن نستنتج إجماعها على أن الأمن يمثل مطلباً أساسياً لتكوين مجتمع فاضل محكم بأخلاقيات عالية. طبعاً هذه النتيجة لا تنفي الاختلاف بين تلك الاجتهادات في مفهومها للأمن وكيف

يتحقق وما هي متغيراته. وهذه أيضاً مسألة لا تعنينا هنا. فقد تم في الفصل السابق تحديد المفهوم الذي يعبر عن المعنى الصحيح للأمن.

كذلك لا تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص الأخلاقية السامية الممكنة كآثار تظهر في دولة معينة بفعل ما تتمتع به من أمن وطني. فهذا عمل يطول ويقتضي تحليلاً للدولة ومنطلقاتها الفكرية والعقائدية. ولكن المقصود إيضاح أن الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه أي محاولة لتقييم مدى ما تتميز به الدولة من خصائص أخلاقية فاضلة هو النظر في الواقع ومعرفة المستويات الأخلاقية التي تعيشها الدولة فعلاً في ظل ظروفها الحاضرة. لأن الغاية هي تمييز الحقائق والوقائع من الادعاءات والأوهام. وعموماً، يدل واقع دول العالم المعاصر على أن المجتمع الذي يفتقر إلى الأمن مجتمع يعاني من الشتات وعدم تناسق وانضباط أوضاعه المختلفة. وتلك المواصفات في المجتمع تعني أنه غير محكم بأخلاقيات عالية، ويعاني من الانحطاط المعنوي.

سيوجد في الوجود بطبيعة الحال من ـ كما ذكر ويليم فرانكينا ـ تعوزهم المثل الأخلاقية، أو الذين لا يهتمون كثيراً بأن تكون لديهم هذه المثل، أو الذين ضد فكرة أن تكون لهم مثل على الإطلاق. فهؤلاء قد أعمتهم شهوة العناد، وسوء الطوية (Caws, 1980, 604). لكن هؤلاء شواذ، ولا يجوز أن يكون انصرافهم عن المثل الأخلاقية سبب للتهاون بها وعدم السعي إلى ترسيخها في المجتمع وبين أفراده. فالأخلاق لها صفة أبدية. حيث وجدت لتبقى (المرجع السابق: ٦٤٤). والعبرة في مصلحة المجتمع الحقيقية ورغبة أعضائه الغالبة. وهاتان مسألتان تشجعان بقوة السعي الهادف إلى نشر الفضائل الأخلاقية وتأصيلها في المجتمع. ولا شك أن

بلوغ هذه الغاية يتطلب أكثر من مجرد الاهتمام بالشعارات. فالفضائل يجب أن تمارس ممارسة عملية لترسخ في المجتمع وتنتشر بين الناس.

ويعرف بعض فلاسفة العصر الحديث الأخلاق بأنها « مجموعة من الأفكار والنظريات والتجارب السائدة في المجتمع والتي تتبلور في شكل قواعد فلسفية أخلاقية مثل الأمانة والصدق والكرم » (Caws 608 : 1980). والمجتمعات البشرية على اختلاف خلفياتها الحضارية والعقائدية ترتبط بأخلاق معينة، تتشابه أحياناً وتختلف أحياناً أخرى. والأخلاق الحقيقية لمجتمع مّا هي الأخلاق الصحيحة شكلاً ومضموناً من منظور أعضائه. ولعل أبرز ما يمكن أن تتميز به الأخلاق الحقيقية هو قدرتها على الصمود على الأقل في ضمائر الناس. وقد ذكر مجموعة من الفلاسفة المعاصرين أن المثل الأخلاقية عموماً تنحصر في ثلاثة مجالات رئيسية هي: « مجال الخير والعدل، ومجال الارتباطات الفكرية، ومجال القواعد العامة الآمرة » (Caws 610, 1980). كما يميز آخرون بين الخصال أو المثل الأخلاقية الملزمة وغير الملزمة. فيذكرون أن من الخصال والقيم الأخلاقية ما يأتي ضمن الواجبات، ومنها ما يأتي ضمن الفضائل(Caws 611 : 1980). ومن أمثلة المثل الأخلاقية العدل، والإيثار، والتزام المنهج الصحيح عند التصرف وإطلاق الأحكام، وعدم الاستعلاء، وتعزيز الرخاء العام، وإعلاء المدارك الإنسانية، وتعميق أواصر المحبة، والولاء، والطاعة لمن لهم حق الطاعة بحدود المشروع والمصلحة، والرغبة في الإحسان، وحب الخير، واحترام حقوق الفرد الطبيعية، والصراحة، والمساواة في المعاملة، والتعاون، واستقامة القصد، والاستعداد لأداء الواجب، وتحمل المسئولية، والتسامح، والتخلص من التمييز العنصري في التعليم والصحة والتوظيف والسكن والخدمات الاجتماعية المختلفة وغير ذلك

من الخصال التي تتميز بها الدولة حسب هويتها الفكرية والعقائدية.

وتتفاوت الدول في مدى إدراكها لمثلها الأخلاقية العليا وفي مدى استفادتها من تلك المثل في إطار الواقع. وفي الجملة يستفيد المجتمع من مثله الأخلاقية بقدر ما تبدي قياداته السياسية والاجتماعية والفكرية من إرادة في هذا الخصوص. واستقرار الأمن الوطني هو عامل مساعد. فقد يسهم في استفادة المجتمع من مثله العليا إلى أقصى حد، وقد يؤدي إلى عكس ذلك. وهذا يتضح بتأمل الواقع. فمثلاً، التشكيك بجدوى المثل الأخلاقية للدولة (من قبل أعداء تلك المثل الداخليين والخارجيين) من جهة، وضعف قدرة مؤيديها على الذود عنها من جهة أخرى، سببان مباشران لعدم استفادة الدولة من مثلها الأخلاقية كما ينبغي. وهما سببان قد يقعان مع شعور المجتمع بالأمن. وذلك عندما ينهمك مجتمع الدولة في الملذات والشهوات التي ينمو الاهتمام بها على حساب المثل العليا؛ أو عندما تعظم إنجازات الدولة وتغيب في نفس الوقت الأدوار القيادية الواعية والبرامج العملية التي تحافظ على انشداد المجتمع لتلك المثل.

كما أنهما سببان قد يقعان كأثر لضعف أمن الدولة وهذا هو الغالب. لأن الدولة عندما يضعف أمنها تنشغل قواها وعناصرها المختلفة عن قيمها وفضائلها الأخلاقية بمعالجة ما تجده من قلق وخوف؛ الأمر الذي يؤدي إلى سكون تلك القيم والفضائل في المجتمع حتى وإن وجدت في ضمائر الناس. في المقابل تتحرك القيم والفضائل الأخلاقية في المجتمع الذي ينعم بالأمن الوطني وتحدث آثارها الإيجابية بين الناس، لأنها تجد حينئذ بيئة صالحة لحركتها وانتشارها، وعناصر مهيأة لقبولها والتفاعل معها. كما قد تتحرك في حال ضعف المجتمع أمنياً باعتبارها المخرج المؤكد من الأزمة من

وجهة نظر فئات من أفراده.

والدولة الرشيدة تدرك جيداً الحقيقة المستخلصة من النقاش السابق: وهي أن الأخلاق في علاقتها بالأمن الوطني سبب وأثر. فهي سبب، لأن لها دور كبير (بحسب حالها) في استقرار أو عدم استقرار أمن الدولة من منظور شامل. وهي أثر، لأن بروز المثل الأخلاقية العليا في الممارسات والسلوكيات العامة والخاصة يكون أقوى في المجتمع الآمن. لذا تحرص الدولة الرشيدة على تفعيل مثلها الأخلاقية في المجتمع وترسيخها في ضمائر أفراده. وهي تعتمد في سعيها لتحقيق ذلك على وسائل مختلفة، كالتعليم والتشريع والقدوة الحسنة. كما أن من وسائلها التشجيع المعنوي والمساعدات النقدية والعينية للمحتاجين. والمسألة التي يجب التنبيه لها في ختام هذا المقطع هي أنه بالرغم من أن الأخلاق مسألة مثاليات شخصية ولا شك، إلا أن التقيد بها في الإطار العام لا ينبغي أن يعتبر مسألة شخصية. فالأخلاق أيضاً -وهذا هو الأهم- مسئولية اجتماعية ليس للفرد أن يحترمها متى شاء ويتجاهلها إذا شاء. وكونها كذلك يحتم أن ينظر إليها كالتزامات أدبية وقانونية تحكم السلوك وتقرر مدى سلامة التصرف. وهذا يقتضي أن لا يعد التصرف سليماً صواباً ومشروعاً إلا إذا وافق وطابق المفهوم العام للعرف والنظام الأخلاقي في المجتمع. هكذا فقط يمكن أن تؤدي الأخلاق وظيفتها في المجتمع كعامل حاسم ومصيري في حفظ أمنه واستقراره؛ وفي ارتقائه عن الأوضاع الدونية التي لا تليق بالجنس البشري المكرم، بل تؤدي إلى هلاكه إذا تمكنت منه. وهذا ما يجب أن تتنبه له الدولة المسلمة.

٢ . ٣ البعد الحضاري للأمن الوطني

التقدم الحضاري في الدولة يعتمد أيضاً على مدى أمنها. وهو مسألة

مصيرية بالنسبة للدولة لأنه زاد بقائها. لذا يعد التقدم الحضاري التزاماً أخلاقياً من قبل الدولة تجاه أفرادها مثله مثل تأمين حدودهم الإقليمية وذواتهم ضد الاعتداءات الخارجية. وغني عن القول أن التقدم الحضاري يكون من خلال نمو الدولة وتطورها الشامل في كل جوانب وجودها.

والحديث عن نمو الدولة وتطورها الحضاري الشامل كبعد جوهري للأمن الوطني يجب أن يبدأ بتعريف ذلك البعد وتحديد سبله. وهذا يقودنا إلى الحديث عن مفهوم التنمية كأهم القضايا الاجتماعية المعاصرة التي تهم عالمنا الإسلامي. ومفهوم التنمية كما ذكر جورج جانت (Gant 12 : 1979) «مفهوم غامض مائع». فالمصطلح يستخدم للتعبير عن ثلاث صور ذهنية مختلفة هي: ظروف الحياة في المجتمع، وأهدافه، وقدرته على التطور.

ومفهوم التنمية باعتبار الصورة الذهنية الأولى يُعنى بتمييز حال المجتمع من حيث درجة التقدم أو التخلف الحضاري. فالمجتمعات البشرية تُصنف، حسب التصنيفات الدارجة في أدبيات الموضوع، بأنها متقدمة أو غير متقدمة أو متخلفة حسب مقاييس يفترض ـ بصرف النظر عن تنوعها وتفاوت فعاليتها في أداء وظيفتها – أن تعطي مؤشرات عن مستوى الحياة بالنسبة لأغلبية السكان. والمعايير التي صممت في ضوءها تلك المقاييس هي في الواقع تلك المظاهر المحسوسة المتعلقة بالوضع المعيشي العام في الدولة، كالفقر والمجاعة والأمية وسوء حالة الإسكان وتردي الأحوال الصحية ومعايير أخرى فرضتها تطورات العصر الحديث. فبمقدار انحسار تلك المظاهر أو استشرائها في المجتمع يكون مدى تقدمه أو تخلفه.

وإجمالاً، يتميز المجتمع المتقدم بأوضاع معيشية تغيب عنها في الغالب المظاهر السلبية، كالفقر والمجاعة وسوء الأحوال الصحية؛ وتزيد فيها مظاهر

الرخاء والرفاهية، كبدائل التسلية والترويح ومحسنات الإسكان وكمالياته. وتمثل تلك الأوضاع من وجهة نظر منطقية دليلاً على قدرة المجتمع على زيادة معارفه العلمية والتقنية، وعلى حسن استخدامه لتلك المعارف، وعلى استغلال موارده المختلفة استغلالاً مثلاً. أما المجتمع غير المتقدم فهو مجتمع لم تتحقق فيه توقعات وطموحات وأماني سكانه المعيشية في الغالب على الرغم من المحاولة؛ إما لضعف الإرادة الحقيقية والمجهود، أو لضعف الإمكانات المتاحة. ويوصف المجتمع بالتخلف لقسوة الظروف المعيشية التي تحيط بغالبية أفراده. فالمجتمع المتخلف مجتمع يعاني من الفاقة والحرمان والعوز، ولا ينعم غالب أفراده بأوقات سعيدة وشعور بالاطمئنان.

أما باعتبار الصورة الذهنية الثانية (أي باعتبارها هدفاً اجتماعياً) فتعرف التنمية بأنها تحقيق «الزيادة المضطردة في مجالات الخيار والفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته حسب آرائه الشخصية في السعادة وسد المطالب» (Gant 16 : 1979). وبلوغ هذا الهدف يعني تمكّن المجتمع من تحقيق مطلبين ثمينين بالنسبة للإنسان. الأول: القضاء على الفقر في المجتمع. والثاني: الوصول إلى مستوى راق لكافة أفراد المجتمع يفوق مجرد العيش في الظروف التي تفي بمتطلبات العيش الكريم.

وأخيراً، يقصد بالتنمية باعتبار الصورة الذهنية الثالثة (أي باعتبار قدرة المجتمع على التطور) مدى ما يتوفر في قطاعيّ الدولة العام والخاص من الوسائل والأساليب والأنشطة اللازمة لتنفيذ سياسات التنمية ومشروعاتها وبرامجها. ومن أهم تلك الوسائل والأساليب والأنشطة التنظيمات العامة والخاصة المسئولة مباشرة عن صياغة وتنفيذ خطط التنمية، وعن البرامج التي تتشكل لمساندة وخدمة تلك الخطط. ومنها أيضاً مدى ما يتوفر عند أبناء المجتمع من إرادة واستعداد لإحداث التغيير الذي يقترن بأهداف التنمية

ومشروعاتها .

وكما يلاحظ ، تمثل الصور الذهنية الثلاث المتعلقة بمفهوم التنمية صوراً متلازمة تعكس هدف وجهود وأثر التنمية كعملية . وعملية التنمية كما عرفها جانت(Gant 16 : 1979) هي : « تفاعل بين الناس وبين الموارد الطبيعية المتاحة لهم » . والأحسن أن يقال : هي تفاعل بين الناس وقيمهم الذاتية وبين الموارد الطبيعية المتاحة لهم . وذلك لأنه لن يمكن الوصول إلى اتفاق عالمي على صورة مثالية تعالج تفصيلاً عملية التنمية التي تناسب كل المجتمعات البشرية . فالبشر يختلفون في رؤاهم حول مظاهر التطور الاجتماعي والاقتصادي الحقيقية .

ولكن ليس من الصعب الاتفاق على أن الناس هم موضوع عملية التنمية الأساسي . وأنه لأجل ذلك لا ينبغي مباشرة عملية التنمية ـ كما تدل الجهود التنموية لغالب الدول ـ باعتبارها عملية تنتهي بتحقيق النمو الاقتصادي فقط . فالاقتصاد يعكس الجانب المادي للحضارة البشرية . والتنمية تعنى بالجانب المعنوي للحضارة البشرية أيضاً . بل إن تطور المجالات التي تؤدي إلى نمو المجتمع اقتصادياً بوسائل لا تعكس الاهتمام بالجانب المعنوي من الحضارة البشرية يكون ، وإن بدا قوياً للوهلة الأولى ، هشاً على المدى الطويل كما تدل التجارب . لذا كان من الضروري أن تباشر التنمية في مجتمع ما بأدواتها الصحيحة . وأدوات التنمية الصحيحة هم البشر الذين يفترض أن يجنوا ثمارها . وليكونوا أدوات صحيحة يجب أن تبدأ التنمية بإعدادهم فنياً ومعنوياً للمشاركة في تقرير برامج التنمية وفي تنفيذها وتفعيلها في المجتمع .

وتقدم الدولة الحضاري يتوقف على حالة أمنها الوطني من منظور شامل . فبمقدار الأمن الوطني تتحقق نتائج تتصل بالنمو الحضاري ، كراحة الضمير والوجدان ورفاهية البشر وقوة المجتمع . لذا يمكن القول أن الأمن

الوطني ضرورة تنموية. خصوصاً وأن التنمية ينبغي أن تفهم على أنها عملية مستمرة تتطلب جهوداً متواصلة للحفاظ على إيقاعها الكمي والنوعي على مر الأيام.

وكما أن تقدم الدولة حضارياً يعد أبرز آثار استتباب الأمن الوطني، فإن تمتع الدولة بمستوى عال من الأمن الوطني أثر لتقدمها الحضاري. أي أن مقدار ما يجده الناس في الدولة من راحة الضمير والوجدان ورفاهية العيش وقوة المجتمع يؤثر في مدى أمنها كوحدة سياسية. وهكذا تكون العلاقة بين المتغيرين (الأمن الوطني والنمو الحضاري) علاقة تبادلية. فكل متغير له أثر في تحفيز المتغير الآخر.

قدرة الدولة على العناية بمسألتيّ النمو الحضاري والأمن الوطني على نحو يحقق نتائج إيجابية يعتمد على قيامها باستخدام قوتها (المادية والتنظيمية والسياسية والعسكرية) بصورة مشروعة. والصورة المشروعة تدرك بآثارها. وأطيب آثارها نتيجتان. النتيجة الأولى، أن يجني الثمرة المادية للتنمية والتقدم (أقصد بذلك رفاهية العيش) كل أفراد المجتمع لا فئة منتقاة منهم. والنتيجة الثانية، أن يشعر الإنسان أن رفاهية العيش تتحقق كأثر لتميزه الحضاري، ومن خلال منطلقاته وخصائصه الذاتية، ونتيجة لجهوده وإسهاماته الإيجابية؛ وليس كأثر لإنجازات حضارات لا ينتمي إليها، أو لتفضل الآخرين عليه (حتى وإن كان الحاكم). فالتبعية ومفهوم التكرم والتفضل لن يتحقق بهما رضا غالب الناس واقتناعهم بسمو مستواهم الحضاري. بل على العكس، إيحاءاتهما إيحاءات سلبية تأباها النفوس إلا ما كان منها بليداً. لأنها تدل على عجز الإنسان وقصور فعاليته وعدم قدرته على الاعتماد على نفسه للوصول إلى غاياته. والحقائق الإنسانية تدل على أن سعادة الإنسان لا تتم إلا بتبلور جوهره. وكما قال الدكتور عبدالكريم بكار في كتابه «من أجل انطلاقة حضارية شاملة»، جوهر الإنسان لا يتبلور من خلال الأخذ، وإنما من خلال العطاء (بكار، ١٤١٥، ص١٠٧).

الفصل الثالث

مجالات الأمن الوطني

٣. مجالات الأمن الوطني

سبق في الفصل الأول أن للأمن الوطني مجالات رئيسية ؛ منها ما يتأثر بمتغيرات علاقاتها وأوضاعها الداخلية ومنها ما يتأثر بشكل أكبر بمتغيرات علاقاتها الخارجية والأوضاع الدولية. هذه المجالات تمثل المحاور الرئيسية التي ينبغي أن تهتم بها الدولة في إطار مجهوداتها الرامية لحفظ واستقرار أمنها الوطني الشامل. وهي موضوع هذا الفصل. حيث سيتم تناولها بتفصيل يتضمن تعريفاً لها، وتحديداً للمتغيرات ذات الصلة الوثيقة بكل منها. وبذلك يمكن تشخيص المشكلات التي تحول عادة دون شعور الدولة بالاطمئنان والأمن التام، ومن ثمَ طرح أفكار ربما تكون مناسبة كمنطلقات لوضع برامج تفصيلية لعلاج تلك المشكلات.

٣ . ١ المجالات الداخلية

المجالات الرئيسية الداخلية للأمن الوطني هي : الأمن النفسي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن المعيشي والأمن المدني والأمن الحضاري. ولعله من المفيد أن أعيد التأكيد بأن هذه الدراسة تدور حول فكرة محورية مؤداها أن إحساس الدولة بالأمن الحقيقي لا يكتمل إلا بالاهتمام التام والعناية الإيجابية بتلك المجالات. وفيما يلي عرض لتلك المجالات والمسائل الجوهرية التي تتعلق بكل منها.

٣ . ١ . ١ الأمن النفسي

الأمن النفسي شعور بالاطمئنان يجده الفرد عندما تستقر الظروف المحيطة به على وضع ينسجم مع رؤيته وتصوره لمقتضيات السعادة

وأسبابها. وكمجال من مجالات الأمن الوطني، يمكن تعريفه بأنه: تحرر عضو المجتمع السوي جسدياً وعقلياً من الشعور بالخوف والقلق والتوتر لثبات واستقرار ظروفه الحياتية في الدولة على أوضاع إنسانية تفي باحتياجاته الروحية والفسيولوجية الأساسية، وتلك التي يكتمل بتحقيقها شعوره بالرضا والغبطة كمواطن.

ويثير التعريف السابق مسائل مهمة يجب ملاحظتها لضمان جدية وفعالية أي مجهود يرمي إلى تعزيز الشعور العام بالأمن النفسي وسط جماهير الدولة. أول تلك المسائل، إدراك أن الأمن النفسي أثر تختلف أسبابه. فمن أسبابه ما يتعلق باحتياجات الروح، ومنها ما يتعلق باحتياجات الجسد. ومن المؤكد أن كلا النوعين من الاحتياجات مكمل للآخر. وتلك حقيقة ثابتة وشرط لازم لتمام اطمئنان الفرد وسكون نفسه.

واحتياجات الروح تشمل عقيدة الفرد التي تشكل تصوره حول سبب وجوده في الدنيا ووظيفته الحقيقية في هذه الحياة. كما تشمل أيضاً العبادات والسلوكيات والقيم التي تنبثق من تلك العقيدة. ولن يشعر بالأمن النفسي فرد لا تنضبط حياته بعقيدة وقيم. وإن توهم ذلك. وكما قيل، العقيدة في الكيان البشري كالنواة التي تمثل الطاقة الموجبة في بناء الذرة. فالنواة تمسك البناء كله وتشد بعضه إلى بعض ليحتفظ بتوازنه وتسير كهاربه السالبة في مدارها المحدد بانتظام. فإذا تفتت النواة انطلقت تلك الكهارب السالبة بلا انضباط وبشكل مدمر فوضوي لأنها فقدت المركز الموجب الذي يشدها إليه ويحركها بانتظام واتزان إلى هدف معلوم(*). وهكذا دور العقيدة بالنسبة لكيان الإنسان. فهي القوة التي تحقق وحدة شخصية ذلك الكيان ووحدة اتجاهه؛ وهي نقطة

(*) ظهر رأي علمي آخر يقدم شرحاً مختلفاً لبناء الذرة.

الارتكاز التي «تتجمع إليها خيوط حياته ونشاطه فلا تتمزق شخصيته وتتبعثر، ولا يدركها القلق والحيرة والاضطراب» (قطب، ١٤٠٢، ص٩).

ويقل شعور الفرد بالأمن النفسي أو يزيد بمقدار صحة العقيدة التي يؤمن بها وبمقدار قوة أثرها في تشكيل القيم التي توجه سلوكه. فأثر العقائد المختلفة في أصحابها متفاوت بين السلب والإيجاب حسب مصدر تلك العقائد وقدرتها على علاج تساؤلات النفس والضمير والوجدان بشكل حاسم. وعلى كل حال، مهما يكن مستوى جودة العقيدة التي يؤمن بها الفرد فإن درجة الاطمئنان الذي تجده النفس معها تفوق كثيراً ما تجده بدونها. والشواهد الدالة على ذلك لا تخفى على ملاحظ (يمكن إدراك أثر الانتماء إلى عقيدة دينية في اطمئنان النفس بصرف النظر عن صحة تلك العقيدة بملاحظة مدى الاضطراب والقلق النفسي الذي يعاني منه من لا ينتمي إلى عقيدة دينية من الملحدين).

كما لن يشعر بالأمن النفسي شخص لا يظهر الوسط الذي يعيش فيه احتراماً لما يؤمن به من عقيدة وقيم، أو ينتهك معطياتها وآثارها المفترضة. فالعقيدة يتصل بها قيماً جوهرية كتلك التي تراعي وتستجيب لطبائع الإنسان الفطرية، مثل الرغبة في التعبير القوي الحر عن الذات والرأي، والرغبة في المشاركة الحقيقية في فعاليات الحياة العامة تدبيراً وتنفيذاً. فإذا واجهت تلك الرغبات عقبات لا منطقية كتحجر الفكر بسبب تقاليد أو ممارسات تتعارض مع الأصول الحضارية للمجتمع، أو كاستئثار الأقوياء بالرأي والتدبير رغبة في السيطرة واستجابة لنظرتهم الدونية للآخرين، أو لأن أمور الدولة المصيرية يتولاها من لا يتميز بجدارة ذهنية وخبرة عملية ناضجة، وقع انتهاك العقيدة وعدم احترام قيمها ومبادئها الأساسية؛ وبالتالي نقص شعور الأفراد بالأمن النفسي.

يلي احتياجات الروح في الأهمية احتياجات الجسد. وتشمل تلك الاحتياجات كل ما يصلح بسببه بدن الإنسان وتصح به أعضاؤه من الطعام والشراب واللباس والمأوى والعلاج والترفيه. تلك الاحتياجات ـ كاحتياجات الروح ـ سبب قوي لاتجاه النفس نحو السكون والاستقرار أو القلق والتوتر حسب ما يتحقق للفرد منها. وبالتالي هي دوافع للسلوك القويم أو دوافع للسلوك المنحرف لدى الإنسان. فسلوك الإنسان من حيث طبيعته ونوعه يتأثر إلى حد كبير بمدى الشعور بالرضا أو الشعور بالإحباط. فمن الشعور بالإحباط أو الشعور بالرضا تتولد السلوكيات السلبية لدى الإنسان، وسببها المباشر توتر النفس، أو السلوكيات الإيجابية، وسببها المباشر سكون النفس.

المسألة الثانية التي يثيرها تعريف الأمن النفسي السابق هي ضرورة إدراك أن العامل الحاسم في استقرار وثبات الظروف الحياتية في الدولة هي الدولة نفسها. أي أنه يشترط كمطلب أساسي لتمام الأمن النفسي في الدولة أن لا يواجه المواطن العادي عوائق من الدولة ذاتها تحد من قدرتـه على إشباع احتياجاته المختلفة: الضرورية لبقائه أو اللازمة ليعيش حياة عزيزة كريمة أو المؤدية إلى اكتمال شعوره بالسعادة. فمشاعر القلق والتوتر وعدم الاطمئنان التي يكون سببها الدولة ذاتها تكون في العادة عميقة جداً في نفس الفرد، ويتطلب زوالها تغييرات جذرية في الإجراءات والسياسات والبرامج الحكومية. وإحداث تلك التغييرات بطبيعة الحال ليس بسهولة تغيير سلبيات طارئة في حياة الفرد كضعف إمكانياته الذاتية، أو ضعف إرادته، أو ضعف تعامله مع الفرص والأحداث المهمة. لأن هذه الأخيرة، وإن كانت سلبيات تخل بمستوى اطمئنان الفرد النفسي، إلا أنها ظروف خاصة بالفرد نفسه وليست ذات أثر عام يعاني منه الجميع. ولكونها كذلك يمكن للفرد أن يسعى

ذاتياً لإزالتها. وقد يتحقق له مراده مع العزم والمثابرة. أما الشعور بعدم الاطمئنان النفسي الناتج عن برامج الدولة وسياساتها الحكومية فهو شعور لا يظهر كحالة خاصة في الدولة، بل كظاهرة عامة وسط الجماهير. وهو شعور يدرك الأفراد أن أسبابه ليست طارئة، بل مؤصلة بالقوانين الرسمية التي تطول إجراءات تعديلها. وأيضاً هو شعور لا يحصل الخلاص منه بالعزم والمثابرة الفردية المتعلقة بإصلاح ذات الفرد أو بإصلاح الظروف التي تخضع لسيطرته، بل لا بد مع ذلك من تحرك إرادة خارجية لحصول ذلك الخلاص. والإرادة الخارجية المعنية هنا هي إرادة قوى التغيير في الدولة وأهمها القيادات السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

إن تفشي الشعور بالقلق والتوتر النفسي بين عموم جماهير الدولة بسبب البرامج والسياسات الحكومية عامل إضعاف للأمن الوطني لطبيعة أثره على الفرد العادي. فالفرد العادي يهمه بشكل مباشر زوال ذلك الشعور. لأنه كعضو سوي في المجتمع يرجو أن يعيش في ظروف حياتية سوية توفر له أسباب السعادة التي يرجوها، وتمكنه من القيام بدور إيجابي يسهم في البناء والتطور وتحقيق الذات. ولأن الفرد العادي يعي أن الشعور بالقلق والتوتر النفسي وسط المجتمع لا يزول إلا بإحداث تغيير جذري في برامج وسياسات الدولة التي سببته فإن تأخر حدوث التغيير المطلوب ينشئ عنده تصوراً قوياً بأن مقدار ما يتمتع به من كرامة وسعادة قرار بيد الآخرين. وقدرة الفرد في تحريك إرادة الآخرين وفق مقتضيات رؤيته الخاصة محدودة في الغالب. لذا يتأكد لديه التصور بأن حصول مقتضيات سعادته مرتبط بقرارات الآخرين. وهذا مما يعمق شعوره بعدم الأمن النفسي. وتفاقم هذا الشعور وسط الجماهير يفسر جانباً مهماً من عدم تمتع الدولة بالأمن الوطني التام.

المسألة الثالثة التي ينبغي ملاحظتها هي أن القلق والتوتر والخوف الذي يشير إليه التعريف لا يشمل الصنف الموجود لدى الأفراد المختلين في توازنهم الجسدي أو العقلي أو في الاثنين معاً لأسباب تقع خارج دائرة المقدور بالنسبة للدولة ولا تخضع لإرادتها ومجهوداتها الهادفة . فالمعاقون والمعتلون في أبدانهم أو عقولهم أو في الاثنين معاً بطبيعة الخلقة أو بسبب مرض طارئ أو بسبب حادث أو جناية وقعت بفعل الغير أو بفعل الذات، دون أن تكون الدولة عاملاً في وقوع أو تفاقم حالات الإعاقة أو الاعتلال الحاصلة قد ينتابهم شعور بالخوف والقلق والتوتر وعدم الاطمئنان. وهذا الشعور أمر طبيعي. ولا شك أنه يجب على الدولة أن تسهم بمجهودات إيجابية للتخفيف من حدته. لكنها (أي الدولة) ليست مسئولة عن حدوثه. ولكونه حصل لأسباب لا تقع تحت سيطرة الدولة فإنه لا يمثل القلق والتوتر النفسي الذي يهمنا في هذا الكتاب. وبالتالي فهو ليس سبباً من أسباب الإخلال باستقرار أمن الدولة الوطني.

إذن، عدم قدرة الفرد على إشباع احتياجاته الروحية والجسدية أو جزء منها بسبب ظروف يمكن السيطرة عليها وتصحيحها يفقده الشعور بالأمن النفسي، ويمثل سبباً قوياً لتوتره وقلقه واضطرابه؛ وبالتالي انحرافه عن الصواب وتورطه في سلوكيات سلبية تجاه الذات أو تجاه الغير. ومن الطبيعي أن تتأثر حدة السلوكيات السلبية الناتجة عن القلق والتوتر النفسي بمدى ضرورة الحاجات غير المشبعة لحياة الإنسان. فالسلوكيات السلبية الناتجة عن عدم إشباع احتياجات الجسد الأساسية كحاجته للطعام والشراب أشد حدة من تلك الناتجة عن عدم إشباع احتياجات الجسد التي يكتمل بها شعور الفرد بالسعادة كحاجته للترفيه وكماليات المأوى. والسلوكيات السلبية الناتجة عن الاضطهاد الديني ومحاربة العقيدة بشكل سافر ومباشر أشد حدة

من تلك الناتجة عن وقوع الدولة في مخالفات دينية محدودة. وهكذا تشتد السلوكيات السلبية حدة وعنفاً كلما زادت حدة توتر النفس وقلقها. ولا يخفف من ذلك العنف وتلك الحدة إلا معنويات روحانية مرتفعة تبعث السكينة في النفس وتعوض ما تسببه العوامل والظروف المختلفة من نقص في طمأنينتها. وهذا أثر لا يقع عند كل أحد، وإنما عند من تشرق روحه ويكتمل صفاؤها لقوة صلته بالله عز وجل.

ومن صور السلوكيات السلبية التي قد يتورط فيها الفرد نتيجة لسوء حالته النفسية الوقوع في الرذائل وتعاطي المخدرات والانتحار. ومن صورها أيضاً الانطباعات الفكرية المتشائمة والناقمة والمعارضة والمتربصة في المجتمع. ومنها التصرفات التي تتعمد النيل من الدولة والقائمين عليها والمنتمين إلى مراكز القوة فيها، إما معنوياً: من خلال نشر وإشاعة ما يضر بالسمعة والوضعية الشرعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ أو حسياً: بفعل ما يؤذي أو يتلف الذوات والممتلكات. وكما يدرك الواعون فإن جميع هذه السلوكيات عوامل تأثير سلبية في مدى ما تجده الدولة من أمن في ربوعها.

في المقابل يرفع الأمن النفسي معنويات الإنسان ويحميه من الشعور بالنقص والدونية واحتقار الذات. وهذه متطلبات الطاقة الإنسانية الإيجابية التي تسهم في تعزيز شعور الدولة بالأمن الشامل. فسكينة النفس واطمئنانها تجعل الإنسان قادراً على رؤية أهدافه الكبرى في الوجود بشكل واضح. وقدرة الإنسان على رؤية أهدافه الكبرى في الوجود بوضوح يعني تهيؤه للتفاعل مع دوره الكبير الفطري في عمارة الحياة بالنافع المفيد. بعبارات أخرى، سكون النفس واطمئنانها يمكنان الإنسان من تمييز وإدراك ما يحقق له السعادة ويبلغ به غاية الكمال الإنساني الذي تسعى إليه كل أمة حسب تعريفها له. وإذا تحقق ذلك توفرت للدولة أهم أسباب أمنها الشامل.

وللأمن النفسي في الدولة دعائم مهمة. أهمها قوة العقيدة والقيم الاجتماعية وتجسدها في مظاهر السلوك العام. وقد سبق الإشارة إلى تلك الدعامة عند الحديث عن تفاوت أثر العقيدة في مدى ما يجده الفرد من اطمئنان وشعور بالسكون الروحي. ومن دعائم الأمن النفسي أيضاً حسن التربية العامة والخاصة والعناية بموضوع التنشئة الاجتماعية للأفراد منذ نعومة أظفارهم من قبل الأسرة والدولة. ومنها عدل الدولة والحكم. ومنها العناية بمبدأ القدوة الحسنة من قبل القيادات السياسية والاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الانتماء العقدي والوطني، وفي التزام السلوك الحضاري المنسجم مع خصوصية الدولة وخصائصها، وفي الثقة بالذات، وفي تمييز المصالح الحقيقية والحرص عليها، وفي نكران الذات والتجرد، وأخيراً في احترام الحقوق والعناية بها وتحمل مسئولية حمايتها ضد الاعتداءات بكل صدق وإخلاص وشجاعة.

خلاصة ما سبق أن الأمن النفسي مجال مهم من مجالات الأمن الوطني، بل وثمرته الرئيسية. ذلك أن غايته وقاية المجتمع من أسباب متنوعة تتصل بمجالات حيوية مختلفة قد ينشأ عنها شعور الأفراد بالخوف ثم القلق والتوتر. فالخوف الذي ينشأ من عدم اطمئنان النفس وسكينتها «حالة من الاضطراب الحاد الذي يشمل الفرد كله . . . فيفقده القدرة على التفكير والسيطرة على الذات» (نجاتي، ١٩٨٩، ص٦٧). وهو قد ينشأ لفقد الفرد القدرة على تحقيق مهم من المهمات. ولكنه لا يصل إلى مستوى الظواهر الخطرة إلا إذا احتد وتمكن في النفس. وهذا لا يحدث عند الإنسان السوي أصلاً إلا إذا تنوعت وقويت أسبابه ودواعيه. وإذا احتد خوف النفس وتمكن وسط أفراد المجتمع كان من آثاره نشوء أعراض من الانحراف السلوكي والنفسي تؤدي إلى إضعاف أمن الدولة العام.

بذلك يتبين أن الأمن النفسي في الدولة أثر لمجمل أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعيشية والعسكرية. لذا يأتي حديثنا القادم حول تلك الأوضاع مكملاً لما سبق من حديث حول العوامل المؤثرة في الأمن النفسي.

٣ . ١ . ٢ الأمن الاجتماعي

من المناسب بدء الحديث عن موضوع الأمن الاجتماعي بتحديد مفهوم المجتمع وأهم الحقائق المتصلة بـه. فالمجتمع عرف بأنه «جماعة من الأفراد الذين يتفاعلون فيما بينهم في إطار جغرافي محدود ووفق مفاهيم مشتركة» (Robertson 78-77 : 1977). هذا التعريف يفيدنا مجموعة من الحقائق. أول تلك الحقائق، أن المجتمع يقوم على أربعة أركان : الأفراد، والتفاعل بينهم، والإقليم المشترك، والثقافة المشتركة. الحقيقة الثانية، أن التجمع البشري إذا فقد أحد هذه الأركان لا يكون مجتمعاً كامل التكوين. ومؤدى هذه الحقيقة حقيقة ثالثة، وهي أن الدولة والمجتمع لا يمثلان مترادفين لمفهوم واحد. فليس ضرورياً أن تمثل الدولة مجتمعاً واحداً متجانساً: أي متميزاً بثقافة يمكن أن يجمع على أصولها وقيمها ومثلها الناس. فمن الممكن أن تتكون الدولة من مجتمعات مختلفة متمايزة بخصائصها وتفاعلات أفرادها وجماعاتها وأقاليمها الجغرافية وثقافاتها الذاتية. لذا تسعى الدولة التي تنشأ ككيان يضم مجتمعات وثقافات متنوعة إلى إيجاد ثقافة عامة مشتركة يتفق على مبادئها وقيمها الجميع، وتكون سبباً للتلاحم الاجتماعي. إلا أن إذابة الفوارق الاجتماعية والثقافية المتأصلة في النفوس والضمائر ليس بالأمر الهين. وهذا سبب قوي لعدم شعور الدولة التي تعاني من عدم التجانس الاجتماعي بتمام الأمن على المستوى الوطني بالرغم من جدية مساعيها في هذا الصدد.

الحقيقة الأخيرة خصوصاً ذات أهمية قصوى بالنسبة لموضوع الأمن الوطني. فهي تفيد أن مجتمع الدولة قد يكون قوياً متماسكاً، وقد يكون ضعيفاً أنهكته عوامل التفكك والتناحر على حسب عوامل من أهمها درجة تجانس أفراده عقدياً وحضارياً. وقوة أو ضعف المجتمع عامل مؤثر في أمن الدولة الوطني بكل تأكيد. لذا فإن موضوع قوة أو ضعف المجتمع يكتسب أهمية خاصة في هذه الدراسة.

ولكي يمكن تناول العلاقة بين قوة المجتمع وأمنه الوطني بطريقة صحيحة ينبغي معرفة المقصود بكلمة «قوة». وهذا يتحقق من خلال تعريف دراموند التي ذكرت أن القوة «تعني القدرة على تحقيق المراد برغم المقاومة» (Drummon 13 -14 : 1991). وعلى أساس هذا التعريف، يكون معيار الحكم على قوة مجتمع ما هو قدرته على تحقيق ما يريده من أهداف ونتائج. ولا شك أن المجتمع الرشيد يريد من الأهداف ما يكفل رقيه ونهضته، ومن النتائج ما يستجيب لاحتياجات ومطالب أفراده المشروعة، وما يثبت به وجوده واحترامه في هذا العالم المليء بالتحديات.

وقوة مجتمع الدولة تعتمد على مجموعة من العناصر، أهمها:

١ ـ مساحة الدولة وموقعها ومناخها وسماتها السطحية الجغرافية الدقيقة.

٢ ـ مواردها الطبيعية ومصادر الطاقة والمواد الغذائية التي تستطيع إنتاجها وحجم وكفاءة وتنوع منشآتها الصناعية وطبيعة وخصائص نظامها الاقتصادي.

٣ ـ حجم سكانها وخصائصهم الديموغرافية وطبيعة وخصائص وأصالة نظامهم الاجتماعي وتكوينهم الثقافي ومستواهم الأخلاقي والمعنوي والإنتاجي والمعيشي.

٤ ـ مدى وفعالية وأصالة إعلامها .

٥ ـ مدى وفعالية شبكة مواصلاتها واتصالاتها .

٦ ـ برامجها ونظمها ومناهجها التعليمية والتسهيلات والتجهيزات المتاحة فيها للبحث العلمي وحجم ونوعية علمائها وخبرائها الفنيين .

٧ ـ حجم وإعداد وروح قواتها المسلحة .

٨ ـ طبيعة وأصالة نظامها السياسي وخصائص دبلوماسيتها ونوعية دبلوماسييها .

٩ ـ رشد وكفاءة تنظيماتها العامة والخاصة .

وكما يتضح من خلال تأمل العناصر السابقة فإن وجود بعض تلك العناصر في المجتمع يخرج إلى حد كبير عن سيطرة الإنسان (كموارد الدولة الطبيعية) بينما يخضع وجود البعض الآخر لخيارات الإنسان وقراراته وبواعث أنشطته (كالتنظيم) . هذه الحقيقة لا تؤثر في كون الصنفين من العناصر لهما نفس الأهمية بالنسبة لقوة المجتمع . لكن يجب التنبيه إلى أن أهمية العناصر السابقة بالنسبة لموضوع قوة المجتمع لا تتجاوز الإطار النظري الذي يبين حدود الموضوع ودعاماته الأساسية إذا اعتبرت مجردة هكذا . فالقضية الأساسية والأهم بالنسبة لموضوع قوة المجتمع قضية سلوك وأخلاق وتصور أكثر من كونها قضية موارد ونظم وبرامج وكميات وأحجام ينظر إليها كأشياء مجردة . لذا يبرز كأهم عناصر قوة المجتمع التي ينبغي أن يركز عليها بحث الموضوع تلك التي تكون أكثر التصاقاً بالمفاهيم والقيم الحياتية التي تشكل السلوك والأخلاق والتصورات في المجتمع . وهذه تخضع عادة لخيارات الإنسان وقراراته وبواعث أنشطته .

المناقشة السابقة لمفهوم المجتمع وعوامل قوته تهدف إلى إيضاح كثير من المفردات التي تتصل بمفهوم الأمن الاجتماعي كأحد أهم المجالات الداخلية للأمن الوطني من منظور شامل. فمجال الأمن الاجتماعي يمثل المظلة بالنسبة لمجالات الأمن الوطني الأخرى. لأنه يتصل بتفاصيل يتعدى أثرها إلى تلك المجالات كما سيتبين لاحقاً.

إن الأمن الاجتماعي شعور يجده عموم أفراد المجتمع عندما تثق نفوسهم بمتانة تقاليدهم وأعرافهم وممارساتهم الاجتماعية. ويلزم لحصول تلك الثقة أن تكون التقاليد والأعراف والممارسات الاجتماعية ذات أثر إيجابي في تهذيب الجماعة وإصلاح شئونهم بصرف النظر عن الظروف المكانية والزمانية التي تحيط بهم. وهذا يقتضي استنادها إلى قيم وأصول ومبادئ نابعة من تراث أصيل، من ناحية؛ وتمتاز، من ناحية أخرى، بكونها قيم وأصول ومبادئ فاضلة وإنسانية في معانيها، ومعقولة وممكنة فيما ترمي إليه، وكافية للحيلولة دون ظهور ظواهر تهدد تماسك البناء الاجتماعي. لذا يمكن تعريف الأمن الاجتماعي كأحد مجالات الأمن الوطني الرئيسية بأنه: إحساس الدولة بالطمأنينة والاستقرار لانعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا.

والظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصيلة ومبادئه العليا تنشأ عندما يقف المجتمع موقفاً سلبياً حيال المفاهيم والأفكار والتصورات الغريبة التي قد تجد لها منفذاً إليه. فلا يواجهها بجهود فعالة تحد من انتشارها وإلفها. ونفوذ المفاهيم والأفكار والتصورات الغريبة إلى المجتمع أمر محتمل جداً في عصرنا الحاضر. ووراء ذلك الاحتمال عوامل أهمها:

١ ـ إن طبيعة العصر وثورته التقنية والإنتاجية تساعد وتشجع انفتاح المجتمع الحديث على العالم الخارجي وتساعد في التعرف على استكشاف

معطياته الحضارية والفكرية . وهذا بلا شك عامل قوي تتأثر بسببه القناعات والمواقف التقليدية .

٢ـ ما يتميز به المجتمع الحديث من تباين يمكن ملاحظته في التكوين الثقافي لعناصره المختلفة ، الأمر الذي يحدث ولا بد شيئاً من الخلخلة في تحصينات الحدود الفاصلة بينه وبين العالم الخارجي في مجال المفاهيم والتصورات . فالتباين الثقافي بين عناصر المجتمع المختلفة يعني استعداد فئة من تلك العناصر ـ لطبيعة مهنتها أو نشاطها أو اهتماماتها ـ للتأثر بشيء ممّا تتلقاه من إرساليات الحضارات الأخرى .

٣ـ احتضان العالم المعاصر لمؤثرات اجتماعية شتى (كالبرامج السياحية والرياضية والترفيهية ، وكالفنون التشكيلية والاستعراضية والغنائية وما تحمله من مفاهيم تتصل بالجمال والمتعة والسعادة وغير ذلك) تصدر من مصادر مختلفة ، ويوظف لترويجها ونشرها بين الناس في كل أرجاء الأرض جهوداً مكثفة ووسائل متنوعة من وسائل الإقناع والتأثير الفائق . هذه حقيقة مهمة تبررها بطبيعة الحال مصالح ذاتية تخص مصادر تلك المؤثرات . ولا غرابة في ذلك . إذ الرشد يقتضي أن يسعى صاحب المصلحة لتحقيق مصلحته وأن يبذل بسخاء لخدمة تلك الغاية . لكن ، كما تدل الوقائع ، ما يتحقق من مصالح تخص أطراف معينة يكون بحسابات العصر المختلفة في الغالب على حساب مصالح أطراف أخرى . والمصالح ـ خاصة المصيرية ـ إذا تعرضت للتهديد أحاطت المخاطر المادية والمعنوية بأصحابها ونشأ بينهم شعور بالخوف وعدم الاطمئنان . ومن أهم المصالح المصيرية وأبداها على الإطلاق ما يتعلق بحماية قيم الدولة الذاتية وأصولها العليا . فقيم الدولة الذاتية وأصولها العليا تمثل أقوى عوامل تميز الدولة وأهم أسباب قوتها وتفوقها .

ضعف المجتمع في مواجهة ما يهدد قيمه ومبادئه العليا ينتج عنه بطبيعة الحال ضعف الحصانة الاجتماعية اللازمة لعناصره ـ سواءً كانوا أفراداً أو جماعات ـ ضد الانحرافات السلوكية والتصورية. وذلك يؤدي إلى عدول فئة من تلك العناصر عن ضوابط التفاعلات الاجتماعية ـ الرسمية وغير الرسمية ـ المنبثقة من قيم المجتمع ومبادئه العليا إلى ضوابط أخرى مشوهة. وهذا كفيل بوقوع أنواع جديدة من الانحرافات السلوكية والتصورية. وهكذا يؤدي تكرار وقوع تلك الانحرافات دون مقاومة حقيقية من جانب المجتمع إلى تعود عناصر المجتمع على صور من العلاقات الاجتماعية تخالف في مضامينها وآثارها المنظور الاجتماعي الأصيل. والنتيجة النهائية حتماً هي تداعي المجتمع وتفكك روابطه، وبالتالي يصاب واحد من أهم مجالات أمنه العام مصاباً خطراً.

المقصود أن انحراف السلوكيات والعلاقات الاجتماعية عن الوضع المفترض الذي تأمر به القيم والتعاليم الاجتماعية العليا يسبب نقصاً في مدى ما تشعر به الدولة من أمن اجتماعي. الأمر الذي يؤثر بالتالي على ما يتوفر لها من أمن وطني عام؛ خصوصاً عندما يتحول ذلك الانحراف إلى ظاهرة قوية في المجتمع. وهذا قول تؤيده الشواهد. فنحن نرى أن الانحراف الاجتماعي الذي تتوفر فيه صفات الظاهرة القوية، سواء ظهر في الدولة كسلوكيات أو خصائص أو تصورات، لا بد وأن يواجه بقدر من الرفض الشعبي. لأنه ينطوي بطبيعة الحال على انتهاك لقيم أو أعراف أو مبادئ أو توقعات اجتماعية جوهرية يرى مؤيدوها أنها سياج يحمي الروابط الاجتماعية الفاضلة التي تميز المجتمع وتحفظ تماسكه وقوة بنيته، وتضمن تقدمه بصورة سليمة. ومن الطبيعي والحال كذلك أن ينشأ في الدولة إحساس بالقلق الأمني. فعوامل النزاع والاختلاف والصراع الداخلي عميقة في الوجدان والشعور خاصة لدى الفئة المحافظة.

وزوال الأسباب كفيل بزوال الآثار. فإذا تحررت الدولة من السلوكيات الاجتماعية التي تهدد تماسك بنائها الاجتماعي تحررت الجماهير القلقة على أوضاعها الاجتماعية من الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان. وتحرر الدولة من السلوكيات الاجتماعية المضرة يتطلب إحكام التفاعلات الاجتماعية فيها وفق قيم المجتمع ومبادئه العليا. كما يتطلب مقاومة مستمرة وحاسمة للمفاهيم المغايرة والمضادة مهما كانت ضئيلة في بداية الأمر، وأياً كان مصدرها وسبب ظهورها. ولتحقيق ذلك وسائل. أهمها، أن يكون لدى الدولة حاسة سريعة تميز بها المفاهيم التي تصطدم بقيمها ومبادئها الاجتماعية العليا. ثانياً، أن يتوفر فيها إرادة قوية وفورية لرفض تلك المفاهيم. ثالثاً، أن تظهر مهارة كافية لمواجهة وعلاج الشبه التي كانت وراء شيوع تلك المفاهيم الدخيلة.

والدولة الرشيدة تدرك أن قيمها الذاتية وأصولها العليا متى ما رسخت في ضمير المجتمع ووجدانه أبرزت طابعه الخاص وحافظت على هويته الأصيلة بصورة قوية. وهذا أهم ما يرشدها إلى أهداف النمو والتطور الحقيقية، ومقومات النمو والتطور الصحيحة، ومنهج النمو والتطور الفعال. لذا يفترض أن تعمل الدولة الرشيدة على ترسيخ قيمها الذاتية وأصولها العليا في ضمير المجتمع ووجدانه بكل وسيلة مشروعة ممكنة. والوسيلة الأمثل من وجهة نظرنا هي أن تتجلى تلك القيم والأصول في واقع الحياة وأطرها المختلفة. فتصيغ ارتباطات العمل والإنتاج والحكم، وتشكل قواعد الآداب الفردية والاجتماعية، وتقرر مبادئ السلوك وقوانين العمل وضوابط التصور. لكن ذلك يقتضي جهوداً مركزة تتصدى لعوامل انحرافات الجماهير السلوكية والتصورية.

إن افتقار الدولة للأمن الاجتماعي هو أقوى العوامل المخلة بالأمن الوطني وفقاً لمفهومه الشامل. وهو يعني في حقيقة الأمر وجود قدر من

الحواجز النفسية وانعدام الثقة بين عناصر المجتمع. من أبرز صوره على سبيل المثال نفور الجار من جاره والقريب من قريبه والقطيعة بينهم، بل والترافع إلى المحاكم لأتفه الأسباب المادية. ومنها أيضاً الشعور المتبادل بين الحكومة والمواطنين بعدم الاطمئنان. فالحكومة تتصرف وكأنها تتوقع رفض المواطنين لسياستها وبرامجها المختلفة. فتضع بينها وبينهم الحواجز والترتيبات الأمنية والإجرائية المعقدة. والمواطن يتصرف عند تعامله مع الحكومة في الغالب وكأنه أسير عدو تمكّن منه وصار أمامه في حالة رعب تؤدي إلى تلعثمه وتعرقه وفي النهاية استسلامه في أقرب فرصة تسنح، حتى وإن ترتب على ذلك تنازل عن حق مشروع كان السبب في اتصاله بالحكومة في الأصل. ومنها التمرد والرفض الاجتماعي بطابعيه الرسمي والشعبي للقيم الذاتية والأعراف والتقاليد الخاصة والمسلمات الحضارية التي تبرز هوية المجتمع المميزة والعلاقات المحترمة والسلوك الحميد اجتماعياً.

وحتى يمكن للدولة أن تقضي على تلك الصور السلبية وغيرها (أي لتكون جهودها مركزة بشكل سليم وفعال على هدف صيانة وحفظ أمنها الاجتماعي) يجب أن تضع برامج يتحقق بها احترام الطبيعة الاجتماعية للإنسان وفق خصائص المجتمع الأصيلة. كما يجب أن تهيئ بواسطة تلك البرامج الظروف التي تؤدي إلى عدم شعور الفرد أو صنف من الأفراد بالعزلة والغربة الاجتماعية في الدولة. وأيضاً يجب أن تؤدي تلك البرامج إلى استغناء الفرد عن اللجوء إلى مصادر اجتماعية لا تمت له بأي علاقة معتبرة، بحثاً عن ما يستجيب لخصائصه الفطرية الاجتماعية ويشبع ما عجز عن إشباعه في ظل الظروف الاجتماعية في مجتمعه الأصلي. ولعل أبرز المسائل التي يجدر أن تتم العناية به لتحقيق الأهداف السابقة تنمية تواصل الأرحام، والترابط والتكافل الاجتماعي، وتعريف الأفراد والجماعات

بحقوقهم ومسئولياتهم الاجتماعية، وترسيخ القيم ومعايير السلوك التي تكفل علاقات إيجابية بين أفراد المجتمع من جهة وبينهم وبين حكومتهم من جهة أخرى. تلك الجهود هي سلاح الدولة المنطقي والفعال والحتمي لمواجهة ما يعيق أمنها الاجتماعي وما يعطل نموها السليم.

والصياغة السليمة والتنفيذ المؤثر لبرامج الأمن الاجتماعي في الدولة يستوجب بشكل رئيسي تكثيف الأدوار التي تعنى بهذا الأمر، سواءً كان المكلف بها تنظيمات حكومية رسمية أو تنظيمات اجتماعية خيرية. كما يستوجب أيضا التركيز على الإرشاد والتوجيه الديني والأخلاقي والوطني، وعلى البرامج التربوية والتعليمية والتدريبية، وعلى برامج الضمان والدعم الاجتماعي. فهذه من أهم الوسائل اللازمة للوصول إلى غايات تتعلق بتحقيق شعور عال من الأمن الاجتماعي في الدولة.

ولعله من المناسب لبيان أهمية تلك الوسائل تناول أحد الأهداف المهمة التي يمكن أن تتوجه لتحقيقه برامجٌ للأمن الاجتماعي. فمن الأهداف المهمة لبرامج الأمن الاجتماعي أن يعي أفراد المجتمع دورهم الإصلاحي الخاص والعام. أما الخاص فهو دور كل منهم كراع مسؤول عمّا استُرعي عليه في إطار كيان الأسرة الذي ينتمي إليه. فرب الأسرة راع وهو مسؤول عن رعيته، وهم أهل بيته وأولاده. وكل عضو مميز سوي في الأسرة راع ومسؤول عمّا استرعي عليه من أمر الأسرة باعتباره عضواً فيها. ورعاية رب الأسرة هي الأهم ولاشك. وتتحقق بسد احتياجات أفراد أسرته الذين هم تحت رعايته وتربيتهم التربية الوجدانية والأخلاقية الصالحة. والتربية الوجدانية والأخلاقية مهمة كأهمية الاستجابة للاحتياجات المعيشية إن لم تكن أهم، لأنها تعنى بصلاح الروح والذي يعتمد عليه صلاح الجسد

والسلوك. وهي تقتضي تنشئة أعضاء الأسرة على مكارم الأخلاق والخصال الحميدة، وغرس القيم الذاتية الإيجابية في نفوسهم، وإرشادهم إلى الاستقامة في البيت والشارع والمدرسة والعمل.

أما دور أفراد المجتمع الإصلاحي العام فهو دور يتأكد على نخبة العقلاء والواعين منهم بشكل خاص. ويُعنى بإزالة جميع صور الفساد الاجتماعي والمنكرات المختلفة سواءً كانت في المعتقدات أو في الأخلاق والسلوك أو في المعاملات. فأفراد الحي كجزء من المجتمع، على سبيل المثال، مسؤولون عن متابعة ما يجري في الحي من أمور ووقائع تقع بفعل العناصر المقيمة فيه أو القادمة إليه من أماكن أخرى. فينبغي تآزرهم للحد من تسيب الأحداث في الحي وفي الشوارع والطرقات وسهرهم خارج البيوت حتى أوقات متأخرة من الليل، ليسهموا في عدم تعرضهم للفتن وأنواع الشرور والانحراف. وبالطبع لا تلغي مسؤولياتهم هذه مسؤولية ولي الأمر المباشر عن أبنائه، وإنما تسندها وتكمّلها. فهم يقومون بمساعدة من يرونه مقصراً من الآباء في رعاية أبنائه وتربيتهم. ويكون ذلك ببيان أخطائه التربوية وإنكارها وتوضيح آثارها السيئة على الأبناء وعلى المجتمع. ولتحدث مجهوداتهم الإصلاحية أثراً إيجابياً، يجب عليهم إطلاع الآباء على ما يعرفونه من مظاهر الفساد والخلل في سلوك أبنائهم وعدم التستر عليها. كما ينبغي على عضو الحي كذلك أن يقوم ـ بالتعاون مع أهل الحي ـ بإرشاد الآباء المقصرين في ضبط أبنائهم إلى سبل الضبط القويمة إذا كان ممّن يستفاد منه في هذا المضمار. ويقوم أيضاً بتحذيرهم من التهاون واللامبالاة بالأبناء. كذلك يمكنه بشكل مباشر توجيه أبناء الحي الذين تلاحظ عليهم الملاحظات إلى الاستقامة وسلوك المسالك الحميدة. وهو إذا فعل ذلك بطريقة سليمة يسهم في الواقع في الحفاظ على الشباب الذين هم عدة المستقبل وحماة

الأمن الوطني الحقيقيون. أما إذا أهمل العقلاء والراشدون الشباب، وانصرفوا عن تقويمهم وضبطهم فور ملاحظة ما يثير القلق في سلوكهم وأخلاقياتهم تمادى أولئك الشباب في التمرد على المجتمع وقيمه، وعلى الدولة وأنظمتها؛ وبذلك يصبحون سبباً حقيقياً في زعزعة الأمن الوطني وإثارة الفوضى والاضطراب في الدولة.

لا يمكن في الحقيقة أن نتحدث بما فيه الكفاية عن دور أفراد المجتمع الإصلاحي الاجتماعي. فهو دور مهم يعبر عن وظيفة اجتماعية يجب على الدولة الاعتناء بتنمية الإحساس بها بين المواطنين، لأنها تسهم في تعزيز الأمن الوطني. ولتنجح الدولة في ذلك يلزم أن توظف في سعيها جميع الوسائل التنظيمية والتربوية والتثقيفية والإنسانية المتاحة لها والقادرة على إيجادها.

الخلاصة، أن المتغيرات الأهم عند دراسة وتحليل مسألة الأمن الاجتماعي كمجال مهم من مجالات الأمن الوطني هي متغيرات اجتماعية إنسانية باعتبار أن الإنسان هو الذي يرسم بإرادته خريطة أولوياته وطموحاته في ضوء القيود والحدود التي تحيط به . ويجب أن يفهم أن مجتمع الدولة لا يمكن أن ينعم بالأمن الوطني وفق مفهومه الشامل في ظل ضعف إنسان المجتمع معنوياً وأخلاقياً وسلوكياً. وهذا الضعف حتمي عندما يجد الإنسان نفسه وسط مجتمع يعاني من تفكك سلوكيات أفراده وجماعاته ومؤسساته وعدم انضباطها بقيم قوية مجمع عليها.

وقوة القيم الاجتماعية وحضوها بإجماع وسط المجتمع مسألتان ترتبطان بمدى أصالتها. لذا تمثل الأصالة الاجتماعية أهم عوامل قوة المجتمع. ولهذا السبب تمثل محوراً رئيسياً بالنسبة لهذه القضية.

والأصالة الاجتماعية مفهوم يقوم على ركيزتين. الأولى هي التجانس الاجتماعي والذي سبق الإشارة إلى مفهومه وإلى أنه سبب مهم لاستتباب الأمن الوطني. لكنه أي التجانس الاجتماعي لا يمكن الإفادة منه في تعزيز الأمن الوطني، وفي التصدي للتحديات التي تواجهه دون ركيزة مهمة أخرى، وهي توجه السلوك في الدولة وارتباطه عملياً بثقافة المجتمع الأصيلة التي منحت المجتمع صفة التجانس. وهذا الذي يفسر وجود دول تتوفر فيها عوامل التجانس الاجتماعي والقدرة على الاتفاق على أصول ومبادئ مشتركة، ولكنها لا تزال بعيدة عن تحقيق الأمن الوطني وفق مفهومه الصحيح.

إن الدولة لن تمثل مجتمعاً قوياً، وبالتالي آمناً مطمئناً بثقافة يمكن أن يجتمع على أصولها وقيمها ومثلها الناس فقط. بل يجب أن ترتبط الدولة عملياً بتلك الثقافة. فتتم تفاعلات أفرادها وجماعاتها ومؤسساتها المتبادلة فيما بينهم ومع الغير في ضوئها وليس على أساس قيم ومبادئ غريبة عنها. وهذا يقتضي احترام والتزام الدولة وأفرادها وجماعاتها ومؤسساتها تعاليم وقيم ومثل وخصائص ثقافة المجتمع الذاتية عند تقرير ومحاولة تحقيق أهداف المجتمع ومصالحه، وعند التصرف والأخذ والعطاء. كما يقتضي أيضاً النظر إلى مصادر تلك الثقافة باعتبارها مصادر التلقي العليا في المجتمع. ولا يلزم لذلك (أي كشرط) ولا منه (أي كأثر) الانغلاق على الذات. بل العكس؛ الانغلاق على الذات سيكون في نهاية المطاف عامل تهديد لأصالة المجتمع وتميزه؛ ومن ثم أمنه. لأنه ضد سنة التطور الكونية. وبالتالي لا بد وأن ينهزم أمام هذه السنة. وهو بكل تأكيد وفي جميع الأحوال غير ممكن في هذا الزمن، حيث صار سلوك الناس على اختلاف خلفياتهم الثقافية يتأثر بالتطورات والمبتكرات الحضارية المعاصرة التي تصدّر للبشرية من أركان مختلفة من العالم.

إن القاعدة الاجتماعية الصواب -خاصة عند المسلمين- هي أن كل ما لا يتعارض مع مبادئ المجتمع وأصوله الأساسية وقيمه ومثله العليا ويؤدي إلى الاستجابة إلى احتياجاته ويحسن ظروفه هو جزء من حضارته ولو أتى من الغير. فرفض مستجدات الحضارات البشرية الأخرى لمجرد مصدرها مع تأكد فائدتها ليس من الأصالة أو التميز. كما أن أخذ كل ما تقدمه الحضارات الأخرى دون تمييز ليس من الأصالة أو التميز. وهذا يقتضي وجود حالة وسط للمجتمع تعكس أصالته وتميزه. وهي حالة تشجع، من ناحية، المرونة الاجتماعية التي تسمح للمجتمع بالاستفادة بقدر الحاجة من مفيد الحضارات الأخرى؛ وتحافظ، من ناحية أخرى، على الاستقلال الاجتماعي الذي يحول دون وقوع المجتمع في التبعية للآخرين، من خلال تنمية وترسيخ مبدأ الاعتماد على الذات في تقرير الاحتياجات والاستجابة لها. وهذا ما يجب على المجتمع المسلم العناية به.

٣ . ١ . ٣ الأمن السياسي

الإنسان كما يؤكد علماء الاجتماع والمهتمون بالعلوم الإنسانية المختلفة سياسي بطبعه. أي أنه مدفوع بطبيعته الفطرية إلى خوض غمار النشاط السياسي في أطره المختلفة. وهذا ما توحي به التعاريف العلمية ذات العلاقة. فالسياسة تعرف بأنها «العمليات والأنشطة الهادفة إلى حل الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات في أطر علاقاتهم العامة والخاصة» (Stacey and Oliver 2.1 :1980). والنشاط السياسي يعرف بأنه «كل محاولة تهدف للتأثير على سير الأحداث» (المرجع السابق). وهكذا يتبين أن النشاط السياسي لا يقتصر على المفهوم الدارج بين عامة الناس وهو المتعلق بالحكم والعلاقات الدولية. بل يشمل كل عمل يقوم به

الإنسان للتأثير على سير الأحداث التي تهمه، سواء ظهرت تلك الأحداث في إطار العلاقات الأسرية، أو علاقات العمل، أو أي علاقات أخرى في إطار المجتمع الكبير.

ومن الطبيعي أن ينازع الفرد ويخالفه في أطر علاقاته المختلفة أطرافاً لا تتفق معه في وجهات النظر المتعلقة بمسائل معينة. ومن الطبيعي نتيجة لذلك أن يسعى جاهداً للوصول إلى صيغة حل يتحقق له بها أقصى ما يمكن من أهدافه المتعلقة بتلك المسائل. والسعي الذي يقوم به يحصل تلقائياً. أي أنه عاجز عن مقاومته. وهذا برهان على طبعه السياسي. وإذا فهمت تلك الحقيقة فلا غرابة أن يكون البعض حريصاً على التأثير في القضايا السياسية الكبرى المتعلقة بالحكم وإدارة شئون الدولة. فهم جزء من الدولة وهي (أي الدولة) مصدر رئيسي في التأثير عليهم.

في ضوء ما تقدم يتضح أن الأمن السياسي حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق كلما عظم احترام الدولة للطبيعة السياسية للإنسان وسعت بإخلاص نحو تهيئة الظروف المؤدية إلى الاستجابة لمتطلبات تلك الطبيعة. وأهم ما يلزم لتأمين تلك الحالة تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وفق وسائل مناسبة تنبع من قيمهم وثقافتهم الأصيلة وتحظى بقبولهم ورضاهم. فإرادة المواطنين تمثل أساس سلطة الحكومة. وتأسيساً على ذلك يمكن تعريف الأمن السياسي بأنه: انعدام شعور المواطن العادي أو صنف من المواطنين في الدولة بالعزلة السياسية.

وللأمن السياسي في الدولة أثرين مباشرين هما غاية ما تسعى إليه الحكومات الحديثة. الأول زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة. والثاني زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية. فالاستجابة للرغبة الشعبية في المشاركة السياسية كأهم مقومات الأمن السياسي تمكّن الدولة من استثمار

طبيعة الإنسان لدعم العمل السياسي في الدولة وتعزيز فعاليته. وأول المستفيدين في الدولة من ذلك هي السلطة الحاكمة. حيث تكتسب سلطتها صبغة شرعية من وجهين: الأول، فعالية الساحة السياسية التي تمثل هي الطرف الأقوى فيها؛ والثاني، غياب مبررات الاستياء العام الذي ينتج عادة من استئثار الفئة التي تسيطر على الحكومة بكل العمل السياسي في الدولة.

وهنا مسألة مهمة يجب عدم إغفالها في سياق الحديث عن ضرورة الأمن السياسي كخطوة نحو تحقيق الأمن الوطني في الدولة. فربما يتصور بعض المهتمين بقضية الأمن الوطني أنه يتحقق بمقدار سيطرة السلطة الحاكمة على الحركة المعارضة لها. وهذا تصور قاصر غير صحيح. فالعكس (أي انعدام الأمن أو التسبب في ذلك) أقرب للوقوع نتيجة للسيطرة التامة على الحركة المعارضة وذلك من عدة أوجه:

أولاً: ينبني هذا التصور على اعتقاد أن الحركة المعارضة في الدولة، والتي قد يُظن أن السيطرة عليها تماماً أحد أسباب تحقق الأمن الوطني، حركة وقتية تزول بمجرد إسكاتها بوسائل الإسكات المتاحة. والواقع أن وراء فكرة المعارضة حقيقة أزلية لا يمكن إزالتها؛ وهي وجود رأي آخر في مقابل الرأي المطروح. فالمعارضة تعني وجود رأي آخر. والرأي الآخر لا يمكن إسكاته أو القضاء عليه. بل إن أي محاولة لإسكاته بوسائل غير منطقية كاستخدام القوة تؤكد وجاهته وتكثر مؤيديه. ثم إن وجود رأي معارض قد يكون في وقت ما الحل الذي يخرج الحكومة من مأزقها عندما تجد الحكومة نفسها في مأزق خاصة في إطار علاقاتها الخارجية.

ثانياً: يجب إدراك أن إيجابيات المشاركة السياسية للمواطن تفوق السلبيات، خاصة إذا توفرت البرامج الصحيحة التي تنمي المهارة السياسية عند الفرد في ظل متطلبات العصر. فالمشاركة السياسية

وسيلة لامتصاص الحماس المضاد للسلطة وتفريغ النفوس المشحونة من مشاعر العداء لسياساتها. من ناحية أخرى تؤدي المشاركة السياسية إلى تنويع الحلول المطروحة للمشكلات التي تواجه الحكام والقادة السياسيين وإثراء الفكر السياسي. وهذا من صالح الدولة وسبب لاستقرارها سياسياً.

ثالثاً: يجب ومن منطلق أخلاقي وحضاري أن لا يستثنى أحد من المشاركة السياسية أصلاً إلا لأسباب مشروعة لا تقبل الجدل. لأن مخالفة ذلك يؤدي إلى الإخلال بمفهوم ومقتضيات الحق الطبيعي في المشاركة السياسية حتى عند غير المستثنين. وفي هذا من الخطورة على الأمن العام ما يوجب الحذر.

٣ . ١ . ٤ الأمن المعيشي

الأمن المعيشي من أهم مطالب الإنسان في المجتمع الحديث. وهو مطلب يحقق للفرد غاية غالية وهي الشعور بكرامته كإنسان. لذا تسعى الدول الرشيدة جاهدة لتحقيق ذلك المطلب حفاظاً على كرامة أفرادها باعتبارهم غايات نهائية لا وسائل لبلوغ غايات عرضية غير جوهرية كما ذكر كيلمان (Kelman, 1977, 531).

ويمكن تعريف الأمن المعيشي بأنه: اطمئنان المجتمع إلى توفر أسباب العيش الإنساني الكريم في الدولة. وأسباب العيش الإنساني الكريم في الدولة من منظور عصري تنحصر في ثلاث مجالات رئيسية هي مجال العمل طلباً للرزق والكسب، ومجال تأمين ضروريات الحياة الأساسية، ومجال الرعاية والخدمات الاجتماعية.

يتعلق بالمجال الأول من مجالات أسباب العيش الكريم أربعة مسائل:

- توفر فرص عمل مناسبة ومستقرة للمواطنين .
- توفر ظروف عمل إنسانية لهم .
- تخصيص ساعات عمل معقولة في طولها وتوقيتها بحيث يجد العاملون وقتاً كافياً ومناسباً للراحة والترويح عن النفس
- تقاضي العاملين أجوراً عادلة . ويجب أن يراعى في هذه المسألة وجوه أربعة هي :

١ ـ تناسب الأجور مع الكفاءة ومع الجهد المبذول .

٢ ـ كفايتها لمتطلبات الحياة الكريمة .

٣ ـ مراعاتها للتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الأسعار وقيمة العملة والقوة الشرائية .

٤ ـ منطقية تفاوت مستوياتها عندما يتعين ذلك التفاوت مقابل تفاوت مستويات الكفاءة والجهد المبذول .

أما مجال تأمين ضروريات الحياة الأساسية فتتعلق به مسألتين :

- وفرة السلع الاستهلاكية المختلفة التي تفي باحتياجات المواطنين وتستجيب لمطالبهم اليومية خاصة ما يتعلق منها بالغذاء والدواء والكساء والمأوى .
- وفرة الخدمات المرفقية الضرورية كالماء والكهرباء والصرف الصحي وخدمات البنية التحتية الأساسية خاصة الاتصالات والمواصلات . ولا يكون لتوفر تلك الضروريات أثر إيجابي على أمن الدولة في ظل ظروف العصر ما لم يكن الفرد قادراً على الحصول عليها دون عناء نفسي أو مشقة مادية . بمعنى أنه لا يكفي توفر تلك الضروريات في الدولة ، بل يجب أن تتوفر بأسعار لا ترهق الواقعين في أدنى مستويات الدخل المحدود ، وأن تتوفر للمواطن بالسرعة المعقولة فور حاجته لها .

وبالنسبة لمجال الخدمات والرعاية الاجتماعية فيشمل المسائل التالية :

- توفر الرعاية الصحية المناسبة والفعالة للمرضى والمعاقين والمسنين في مراكز يمكن لأي مواطن على أرض الدولة الوصول إليها بسرعة ويسر .
- توفر قدر مناسب من التعليم الإلزامي العام لأفراد الدولة يمكّنهم من التكيف مع الحياة العصرية وفهم طبيعة متطلباتها الأساسية وفق خصائصهم الاجتماعية الذاتية .
- توفر فرص التعليم المهني والعالي الذي يحقق التوازن المنشود بين احتياجات الدولة وأولوياتها الحضارية والتنموية وبين مهارات وإمكانيات مواطنيها الفنية .
- توفر برامج الضمان الاجتماعي، والمعونات النقدية والعينية للمحتاجين وذوي الظروف القاهرة، وبرامج التثقيف الهادفة إلى رفع معنويات الأفراد واستثارة كوامنهم الإيجابية لتحسين مستواهم المعيشي .

ولعدم شعور المجتمع بالأمن المعيشي بشكل تام أو لافتقاره له بالكلية صوراً مختلفة . تلك الصور تعكس في حقيقة الأمر قدراً من عجز الدولة في القيام بواجباتها الأساسية أو التقصير في ذلك . من تلك الصور عدم توفر الخدمات الاجتماعية والمرفقية المختلفة على الرغم من ضرورتها؛ أو التأخر غير المعقول في توفيرها؛ أو توفيرها بكفاءة متدنية . ومنها أيضاً رواج الإشاعات المزعجة في المجتمع حول أوضاعه المعيشية . ويعظم أثر الشائعات في خلخلة شعور المجتمع بالأمن المعيشي عندما تكون مصادرها عناصر قريبة من مراكز القرار ومواقع السلطة وقوى التأثير في الدولة . كما يعمق ذلك الأثر وجود ما يدعمها من مظاهر الخلل الاقتصادي كضعف الموازنة العامة، وقلة الدخل العام، والإنفاق بسخاء على المقربين والتوافه من الأمور والتقتير في النفقات على المهمات والأولويات . ويعمقه أيضاً الخلل الأخلاقي كحوادث الرشوة والاختلاس في الدوائر الحكومية؛ أو الخلل

الإداري كضعف القيادات الإدارية وغياب التنظيم الفعال والرقابة المؤثرة والكوارث الإنسانية التي يكون سببها غياب القرار المناسب عند الحاجة إليه.

ومن الصور الدالة على افتقار الدولة للأمن المعيشي الخلل في الأمن المدني كانتشار السرقات، والتعامل في الممنوعات، وظهور الغش، والتلاعب في المعاملات التي تجري بين الناس. ومنها انتشار ظاهرة التسول، وإقبال الناس على مخالفة الأنظمة والقوانين العامة الرسمية والعرفية. كما يدخل ضمن تلك الصور استشراء ظاهرة التأخر غير المعقول في أو عدم الوفاء بالالتزامات المالية الثابتة لأطراف على أطراف أخرى في الدولة. من نماذج هذه الالتزامات تلك الثابتة على الأفراد والمنشآت لأفراد آخرين بموجب اتفاقيات معينة، أو لمنشآت أخرى مقابل خدمات أو سلع تم التعاقد عليها، أو حتى للدولة نفسها سداداً لقروض أو ضرائب أو رسوم مستحقة. ومن نماذجها أيضاً تلك الثابتة على الدولة لأفراد أو منشآت بموجب اتفاقيات تتعلق بخدمات تم استيفاؤها، أو سلع تم الحصول عليها، أو أملاك تم نزعها للصالح العام.

وممّا يؤثر سلباً في شعور المجتمع بالأمن المعيشي، وبالتالي بالأمن الوطني عموماً، القرارات المرتجلة والمتغيرة بشكل مستمر المتعلقة بالأوضاع المعيشية للمواطنين والصادرة من المؤسسات الحاكمة في الدولة؛ كرفع أو التسبب في رفع أسعار السلع والخدمات الضرورية، ثم خفض أو التسبب في خفض جانب من تلك الأسعار ورفع أو التسبب في رفع جانب آخر منها وهكذا. فهذه القرارات تخلق ظروفاً مناسبة لانتشار الشائعات وانشغال الناس بها. كما أنها تسبب استياءً اجتماعياً عاماً، حيث يتضرر منها فئات في المجتمع وتستفيد فئات أخرى. وغالباً ما يكون الضرر أكبر من الفائدة لأنه يصيب السواد الأعظم من أفراد المجتمع، وهم ذوو الدخل المحدود والإمكانات المتواضعة.

نخلص ممّا تقدم إلى أن وصول الدولة إلى وضع متقدم من الأمن المعيشي يقتضي تركيز اهتمامها بشكل رئيسي على تأمين لوازمه بصفة مستقرة. وأهم تلك اللوازم العمل الآمن، والغذاء، والدواء، والكساء، والمأوى، والتعليم. كما أن من لوازم استقرار الأمن المعيشي كفاءة الخدمات العامة التي تتصل بالمجالات السابقة، إضافة إلى فعالية الإدارة الحكومية وحسن التدريب. ولا يكفي أن تهتم الدولة بتوفير تلك اللوازم لتحقق مفهوم الأمن المعيشي الصحيح. بل يجب أن ترعى كذلك جانب التوزيع. وهنا تأتي مسألة العدالة الاجتماعية والأخلاقيات كقضية أساسية. إذ أن الأثر المطلوب لتوفر لوازم الأمن المعيشي في الدولة أن يشعر به ويجني ثماره كل مواطن. فالتغذية والتعليم والصحة والسكن والوظيفة والضمان الاجتماعي والخدمات الأخرى التي تتصل بالأمن المعيشي يجب أن تتخلص من قيود التمييز العرقي والديني والعنصرية وعدم المساواة لتنعم الدولة بأمن معيشي يطول جميع مواطنيها.

ويترتب على تحقيق الأمن المعيشي نتائج إيجابية متعددة تمثل في واقع حياة الدولة شواهد على ما وصلت إليه من مستوى متقدم في الاعتناء بأفرادها والعناية بمسؤولياتها تجاههم. من أهم تلك النتائج:

١ ـ انخفاض نسبة الأمية، وارتفاع نسبة الوعي وسط المجتمع.

٢ ـ انخفاض عدد الوفيات بين الأطفال والشباب والكبار.

٣ ـ ارتفاع عدد المدارس ذات الكفاءة العالية.

٤ ـ ارتفاع عدد المستشفيات ذات الكفاءة العالية.

٥ ـ اكتفاء الدولة ذاتياً فيما يتعلق بالسلع والخدمات الضرورية.

٣ . ١ . ٥ الأمن المدني

يعكس الأمن المدني في واقع الأمر مدى ما وصلت إليه الدولة من أمن اجتماعي ومعيشي ويؤثر بشكل مباشر على مدى ما يشعر به مواطنوها من أمن نفسي . وهو شعور بالاطمئنان يجده المجتمع لخلوه من أسباب تعرض ذوات أفراده وممتلكاتهم وحقوقهم للتهديدات والاعتداءات الداخلية . وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الأمن المدني بأنه : تحرر الدولة من التصرفات التي تخالف ضوابطها الدستورية والقانونية الرسمية المتعلقة بحقوق وواجبات أفراد المجتمع وفئاته ، وتوفر الوسائل الرسمية لحماية ذواتهم وممتلكاتهم .

ويجب التأكيد على أنه لا يستثنى من التصرفات الغير دستورية ووسائل حماية الذوات والممتلكات التي يشير إليها التعريف شيء لطبيعته ، أو لطبيعة مصدره ، أو لطبيعة الأسباب المباشرة له . فكل تصرف ذو صلة بالحقوق والواجبات مجمع على رفض مثله في ضوء قيم المجتمع ومثله العليا وأعرافه المقرة ، أو يتنافى مع ويصطدم بما أُقر دستوراً وقانوناً ، يعتبر انتهاكاً للأمن المدني سواء كان مصدره مؤسسة حاكمة أو فرداً عادياً ، وسواء وقع كأثر لسوء استخدام سلطة رسمية أو لغياب سلطة رسمية أو لانحرافات سلوكية وأخلاقية فردية ، وسواء كان مدفوعاً بدوافع مشروعة أو غير مشروعة . كما أن كل وسيلة لحماية الذوات والممتلكات مهما كانت مكلفة أو نسبية في قيمتها يجب توفيرها إذا اقتضتها الاحتمالات وبررها افتراض ظهور الحاجة المدنية لها في وقت من الأوقات .

إن التصرفات المقبولة في المجتمع المدني المعاصر هي فقط التصرفات المنضبطة بالضوابط الدستورية والقانونية الرسمية المقررة كتفصيلات مرجعية

ملزمة للحكومة والمؤسسات والأفراد. ومعنى ذلك أن تنضبط محاولات الحصول على الحقوق ـ كحق الأفراد في إبداء الرأي وفي الاجتماع وفي إعلام حر، وحقوقهم القائمة على مبدأ المساواة والعدل؛ وكحق الحكومة في ممارسة الحكم وفي الضبط السياسي وفي الإلزام ـ بالضوابط الدستورية والقانونية المتعلقة بالحصول على الحقوق. وتنضبط ممارسات الواجبات ـ كواجب الدولة تجاه حماية أفرادها ضد التعسف في استخدام السلطة الحكومية عند تفتيش الأشخاص وممتلكاتهم والتحقيق معهم ومصادرة الموجودات باسم الدولة، وواجبها في إنصاف الفرد وحفظ كرامته؛ وواجب الأفراد في خدمة الدولة والحفاظ على وحدتها والدفاع عن المكتسبات التي حققتها ـ بالضوابط الدستورية والقانونية المتعلقة بأداء الواجبات. وتنضبط التصرفات المتعلقة بحماية المصالح المادية والمعنوية العامة والخاصة بضوابطها الدستورية وهكذا.

واحترام الضوابط الدستورية والقانونية المتعلقة بالأمن المدني في الدولة والوقوف عندها، وأيضاً توفر الوسائل اللازمة لحماية الأفراد والممتلكات، مسألتان أساسيتان للحكم على مدى ما تتمتع به الدولة من أمن وطني. فأكثر المخالفات التي تقلق أفراد وعناصر المجتمع وتثير عدم الشعور بالاطمئنان في الدولة ترتبط بالانتهاكات المدنية. وهي تلك التي يتعرض لها المواطنون داخلياً مثل تعرض الممتلكات للنهب والسرقة، والأعراض للاعتداء، والحقوق للتجاوز، والصحة للضرر، والأجساد للأذى والتعذيب، نتيجة أفعال إجرامية متعمدة، أو نتيجة للإهمال واللامبالاة، أو نتيجة لتجاوز السلطة من قبل ذوي النفوذ سواءً كانوا أفراداً أم مؤسسات.

من الضروري إذن فرض الضوابط الدستورية والقانونية في الدولة من خلال الوسائل المناسبة ليتحقق الأمن الوطني ويتعزز الشعور به. ويتطلب

ذلك دستوراً ثابتاً مجمع عليه يتضمن تفصيلات وضوابط مرجعية ملزمة للدولة والأفراد والمؤسسات. كما يتطلب إرادة نافذة خاصة من قبل القوى المؤثرة في الدولة كالتنظيمات الحكومية والقيادات الشعبية والفكرية والسياسية. فكل حق من الحقوق المدنية أو واجب من الواجبات المدنية يحظى بقيمة في المجتمع يجب أن تضمنه وتقيده ليس فقط ضوابط دستورية وقانونية صارمة، بل وفعاليات رسمية وغير رسمية توازي في قوتها قيمته.

٣ . ١ . ٦ الأمن الحضاري

عرف تايلور الحضارة بأنها «كل ما يتقبله الإنسان باعتباره طريقة للعمل والتفكير وكل ما يتعلمه أو يعلمه لغيره من الناس» (بكار، ١٤١٥ : ١٠). وعرفها ديورانت بأنها «نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي» (المرجع السابق). أما بكار فقد ذكر بأن «الحضارة تعني نوعاً من الامتزاج والتفاعل بين العقائد والتصورات والأخلاق والنظم الاجتماعية، وما توفره من معطيات ثقافية، مع الخبرات الفنية والعملية لينتج عن ذلك وفرة في عالم الأشياء، وسيطرة أكثر على الطبيعة، وخروج من حيز الضرورات إلى الشعور بالتأنق وتعدد الخيارات» (المرجع السابق).

في ضوء هذه المفاهيم للحضارة وما سبق من حديث عن مجالات الأمن الوطني الداخلي يمكن تعريف الأمن الحضاري بأنه: شعور مواطن الدولة بالاطمئنان والرضا والسعادة لما يجده في دولته من هوية ذاتية وشموخ ثقافي في مجالات الحياة المختلفة تحرره من التبعية واستصغار الذات والاعتماد على الآخرين.

وشعور الفرد بالأمن الحضاري يضعه من منظوره في مكانة عزيزة مقارنة بمواطني الدول الأخرى. وهذا بلا شك ينمي لديه الروح الإيجابية

والتفكير الطموح ويدفعه إلى الاجتهاد والبذل للحفاظ على ذلك التفوق. ولكن كما يشير التعريف لا يتحقق شعور الفرد بالأمن الحضاري بمعزل عن التأثيرات الرسمية؛ أي التي تحدث نتيجة لمجهودات وأنشطة الدولة الهادفة. فشعور الفرد بالأمن الحضاري مرتبط بقدرة الدولة عل استثمار مواردها وإمكاناتها المادية والبشرية وخصائصها الذاتية لإدراك مصالحها الحقيقية والعمل على تحقيق تلك المصالح وفق منهج سليم يراعي خصوصيتها.

والأمن الحضاري يتحقق من خلال تطوير وتنمية الذات مع الحفاظ على الهوية الأصلية لأفراد الدولة. وبين تطوير الذات واستقرار الهوية تأتي قضية التنمية الحضارية كأخطر القضايا المتعلقة بالأمن الوطني. ومكمن الخطر في هذه القضية هو الانفتاح اللامحدود بين دول العالم. وهذا أمر، إذا لم يُرشد في ضوء قيم المجتمع الذاتية، قد يؤدي إلى الانبهار بما وصلت إليه مدنية الآخرين. وفي هذا خطر على أمن كيان الدولة لأنه قد يتسبب في انقسامها. فمهما استشرى وسط أفراد المجتمع الانبهار بمدنية الآخرين سيوجد بينهم من يقاوم كل محاولة لتصديرها، أو أي مظهر من مظاهرها إلى المجتمع إذا كانت تتصادم مع قيم المجتمع الأصيلة. وقيم المجتمع الأصيلة التي ترسخها في النفوس العقيدة الدينية، أو العادات والتقاليد، أو حاجة النفوس إلى الانتماء إلى هوية قومية أو عرقية تتميز بها في العالم، تمثل في الواقع بالنسبة لكثير من الناس قضية سامية تستحق ولاءهم والتفافهم حولها ودفاعهم عنها بكل تضحية.

إن الدولة تفقد أمنها الحضاري عندما ينسلخ بعض عناصرها عن هويته وينغمس في تيارات الحضارات الأخرى. ثم تفقد نتيجة لذلك أمنها الوطني لأنها تصير ضحية نزاع فئتين من مواطنيها. الأولى مندفعة إلى تقليد الآخرين فيما يخالف قيم المجتمع لانعدام الوعي بعواقب ذلك الاندفاع

السلبية. والأخرى تتصدى لذلك الاندفاع بكل ما أوتيت من قوة لإدراكها لعواقبه. وانعدام الأمن الذي يسببه نزاع الفئتين في الدولة يعكسه عدم انضباط النشء وغرابة سلوكهم، وعدم وجود مرجعية متفق عليها، وعدم القدرة على السيطرة على الأحداث بوسائل إيجابية، وانهيار القيم، وضعف معنويات الدولة، وتجاوز الحكومة لسلطاتها الدستورية.

وهكذا يتضح أن الأمن الحضاري يتعلق بحقيقتين رئيسيتين. الأولى، أنه في الواقع مظهر عام يحكي تفوق الدولة الأمني في مجالات الأمن الوطني المختلفة، ويعكس نجاحها في السيطرة على تلك المجالات انطلاقاً من ثقافتها الذاتية. فهو ليس كمجالات الأمن الأخرى قضية خاصة بجانب محدد من جوانب حياة الناس. كما أن عناصره (القيم والمثل العليا، الموارد والنظم الاقتصادية، الأنشطة والنظم السياسية) ليست مركزية. على العكس هي موجودة في الأصل ضمن مجالات الأمن الأخرى. الحقيقة الثانية، هي أن شواهد مداه في الدولة لا تقبل الجدل. فالدولة الآمنة حضارياً تأبى أن تكون ظلاً لأحد حتى في أبسط الأمور والمصالح. بل هي «تستوحي من مبادئها ما يمكنها من العيش في ظلال حياة كريمة آمنة تساعدها على تحقيق ذاتها . . . والتأثير على الآخرين» (بكار، ١٤١٥، ص٦١).

٣ . ٢ المجالات الخارجية

مجالات الأمن الوطني الخارجية الرئيسية التي ينبغي أن تهتم بها الدولة في إطار مجهوداتها الرامية لحفظ واستقرار أمنها الوطني الشامل هي مجال الأمن الفكري ومجال الأمن العسكري ومجال الأمن الاقتصادي. والعرض التالي يتناول هذه المجالات بالتفصيل.

٣ . ٢ . ١ الأمن الفكري

في العربية يمكن أن يعني «الفكر» معنى «التفكير»؛ أي إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة المجهول. أو إعمال العقل في مشكلة للوصول إلى حلها (مصطفى وزملائه، ١٤٠٠هـ). ويمكن أن يعني أيضاً الحصيلة النظرية للتفكير؛ أي النظريات والرؤى والتصورات الذهنية الناتجة عن التفكير. والفكر كمرادف للتفكير أو كحصيلة له عامل حاسم بالنسبة للأمن الوطني. ذلك لأنه وسيلة لعلاج مشكلات الأمن الوطني المختلفة. وفي نفس الوقت هو العلاج لتلك المشكلات. فهو الوسيلة باعتباره البداية التي تنطلق منها كل محاولات حل مشكلات المجالات الأمنية المختلفة في الدولة. وهو العلاج باعتباره رؤى وتصورات ومقترحات تنفيذية تطرح لمواجهة تلك المشكلات عملياً.

تأسيساً على ذلك وكما يستفاد من بعض الكتابات ذات الصلة (انظر بكار، ١٤١٣؛ والطلاع، ١٤٢٠) يمكن تعريف الأمن الفكري بأنه: اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلباً على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقاتها التبادلية مع غيرها ومن ثم تقرير حلولها وفق منهج صحيح رشيد مستقيم يراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة وينسجم مع مبادئها وأصولها الثابتة الكبرى.

وأهم ما يلزم لحصول حالة الاطمئنان التي يشير إليها التعريف مقاومة الدولة للفكر الذي يتعارض مع تميزها الذاتي وقيمها الحضارية. هذا الفكر ينفذ للدولة عندما تكون ضعيفة وغير محصنة ثقافياً وحضارياً وذلك من خلال ما يفد إليها من الكتب والمجلات والصحف وغيرها من إصدارات

مراكز النشر والإعلام المختلفة في العالم. وينفذ إليها أيضاً من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) التي صارت شعبيتها تنمو وسط الجماهير كوسيط فعال للحصول على المعلومات. وقد ينفذ إليها كذلك من خلال عناصر مواطنة بالهوية عادت إلى الوطن تحمل ما تأثرت به واستساغته وعظمته من قيم الآخرين وحضاراتهم بعد طول إقامة في الخارج لسبب من الأسباب. ولكن المنفذ الأوسع للفكر الوافد للدولة في عالم اليوم يتمثل في البث المرئي والمسموع عبر الأقمار الاصطناعية التي تمتلكها وتديرها، بشكل مباشر أو غير مباشر، دول قوية تشعر بتفوق حضاري وفكري، وتحتضن مؤسسات فاعلة وقادرة على التأثير في مجال البث الإعلامي. هذه الدول هدفها الرئيسي من توجيه بثها للدول الأخرى هو تعزيز تفوقها الحضاري وإطالة أمده، وذلك من خلال الترويج لحضاراتها وإبراز آثارها الإيجابية، والتشكيك في المقابل بقيم ومعطيات ما عداها من الحضارات. وهي تدرك أن نجاحها في ذلك يسمح باستمرار تخلف الدول المستهدفة حضارياً، حيث تصبح تلك الدول مشغولة عن همومها ومصالحها الحقيقية بالملهيات والطرح المراوغ.

ومن الطبيعي أن الفكر النافذ بقوة إلى الدولة عبر أي وسيلة من الوسائل يعني أنه يلقى قبولاً من قبل فئة من أفرادها قد تقل أو تزيد بحسب تجانس السكان، وتوزيعهم الديموغرافي، وبرامج التنمية الإنسانية الحكومية، وفئة العمر الذي تنتسب إليها الغالبية. إذ لو لم يكن مقبولاً ما أمكنه النفاذ. ونفاذ الفكر الوافد إلى دولة ما بقوة دليل على ضمور وعدم تألق التفكير الأصيل فيها. وهذا يحدث عندما يركن المجتمع إلى الخمول، ويكتفي بإنجازات الآخرين، وينشغل باستهلاكها عن استثمار ثقافته الخاصة وإمكاناته الفكرية في تأسيس أو الحفاظ على حضارة متميزة.

والفكر الوافد ما لم يواجه بقوة صد عكسية يصبح في الواقع محرضاً على التغيير. صحيح أن من التغيير ما يؤدي إلى خدمة الدولة وتنمية حضارتها وتقوية كيانها. ولكن منه أيضاً ما يؤدي إلى إذابة مقوماتها الحضارية الأصيلة. وهذا النوع من التغيير هو مطلب غزاة الفكر في ظل مفهوم صراع الحضارات الذي يرى بعض القادة والمفكرين الغربيين، على وجه الخصوص، حتميته في هذا الزمن لكونه يأتي في إطار الكفاح الإنساني من أجل البقاء (انظر، مثلاً، شمتز وهادينقتون في قائمة المراجع). وهو مرغوب لتقبل الدولة أو الدول التي تتعرض له واقعاً جديداً يوافق الحضارة العالمية الظاهرة (وهي في هذا العصر الحضارة الغربية)، ويحقق بالتالي لتلك الحضارة الأمن المنشود. وتفسير ذلك كما يظهر هو أن شعور حضارة ما بالأمن يزيد بمقدار ما تضعف مقومات الحضارات المنافسة لها.

إن الدولة أو الدول التي يؤدي التغيير فيها إلى ذوبان مقوماتها الحضارية الذاتية تفقد أمنها وذلك لتفريطها بواحد من أهم مقوماته وهو تميزها الحضاري. والدولة التي تفتقر إلى الأمن هي في الواقع كيان منهك بالخوف، أضعفته الصراعات الداخلية بشكل كبير. فما يلبث أن يرتمي في أحضان الأقوياء طلباً للأمن. وعندئذ يقع مطلوب أولئك الأقوياء وهو إضعاف حضارة منافسة؛ الأمر الذي يجعل أولئك الأقوياء أكثر شعوراً بالأمن. ويتحول الصراع بعد ذلك بين الشركاء الأقوياء الذين يتنافسون على جعل الفريسة ضمن نفوذهم لمزيد من السيطرة والاستغلال باسم الأمن والاندماج الحضاري وتداخل المصالح الإنسانية. وهو صراع يمكن أن يحسم بالتفاهم والاتفاق.

لذا يتوجب على الدولة التي تسعى إلى تعزيز أمنها الوطني وفق مفهومه الصحيح تعزيز أمنها الفكري بمقاومة الفكر الذي يتعارض مع قيمها ومبادئها الأساسية. وهذا يقتضي إصلاح الفكر الذاتي بتأصيله واستمرار تقويمه.

٣ . ٢ . ٢ الأمن العسكري

وهو الذي يشير إليه المعنى الضيق السلبي للأمن الوطني، ويعكس مفهومه النظري الغالب في الأدبيات كما أسلفنا في الفصل الأول. كما أنه يمثل القضية التي يرتبط بها مفهوم الحكومات والدول غالباً عند التصدي عملياً للأمن الوطني. وقد سبق الإشارة إلى بعض تعاريف الأمن الوطني وفق مفهومه الضيق والتي تعكس وجهة نظر عامة يكاد يجمع عليها المهتمون مفادها أنه يعني: أمن أراضي الدولة ضد العدوان الخارجي.

وتقارب وجهات نظر المهتمين فيما يتعلق بمفهوم الأمن العسكري لا يعني وجود توافق بين تلك الوجهات عند بحث تفصيلات ما يلزم لتحقيقه. فالتباين قوي في الرؤى حول تساؤلات مهمة تثار حول الموضوع مثل: هل يلزم للأمن العسكري الأحلاف العسكرية؟ أو اتخاذ مناطق نفوذ؟ أو مساندة دول أخرى في الدفاع عن نفسها؟ هل يجب على الدولة تأمين حدودها الإقليمية والدفاع فقط عن تلك الحدود في إطار جهودها لتحقيق أمنها العسكري؟ أم أن دفاعاتها يجب أن تكون قادرة على حماية حدود تتجاوز حدودها لتأمين حدودها؟ ثم ما مقدار القوة الدفاعية المطلوبة للدفاع عن أمن الدولة ضد العدوان الخارجي: ما يكفي لصد العدو أم ما يلزم لهزيمته واحتلاله؟ أيضاً قد تحتج دولة ما بأن احتفاظها بقوة عسكرية ضاربة ضرورة ملحة لردع العدوان الخارجي، وبالتالي يصبح إجراءً أساسياً لأمنها. في المقابل ربما اعتبرت دولاً أخرى ذلك مهدداً لأمنها لإخلاله بميزان القوى، الأمر الذي قد يدفعها لزيادة قوتها العسكرية هي الأخرى طلباً للأمن. والنتيجة بطبيعة الحال بدء سباق للتسلح أبرز نتائجه فقدان الجميع الشعور بالأمن. فهل أدى توسع الدولة الأولى في التسلح إلى شعورها بالأمن أو عدم الأمن؟.

المقصود أنه بالرغم من أن الأمن العسكري قد حظي باهتمام واسع لأمد طويل على الصعيدين النظري والعملي باعتباره يمثل مفهوم الأمن الضيق إلا أنه لم يكن من الممكن التعامل معه بسهولة ووضوح. فالأمن العسكري على درجة عالية من التعقيد. والطرق والإجراءات اللازمة لتأمينه وضمانه ليست محل إجماع واتفاق. فمفاهيمه التفصيلية تترك هامشاً واسعاً للخلاف حول ما يدخل ضمن إطاره وما يجب من أجله.

إن حسم المسائل المتصلة بأمن الدولة العسكري يرتبط بفلسفتها العسكرية والأمنية. وهي قضايا لا نريد التوسع في بحثها هنا. يكفي هنا الإشارة إلى أن المهتمين بموضوع الأمن العسكري ذكروا أنه يمكن تصنيف دول العالم من حيث دوافعها العسكرية والأمنية في مجموعتين. المجموعة الأولى مجموعة الدول الساعية إلى الحفاظ على الذات والمكتسبات. والمجموعة الثانية مجموعة الدول التي تطمح إلى التوسع وتحقيق مزيد من المكتسبات. والصراع العسكري في العالم ينبغي أن يفهم على أنه صراع بين دول المجموعتين (Jacobson 150 : 1979).

ثم هناك مجموعة من الحقائق المتعلقة بالبيئة الدولية يجب أن تعتبر في سياق الحديث عن الأمن العسكري ومسائله. الحقيقة الأولى، هي أنه لا يوجد في العالم سلطة مركزية سياسية عليا، ذات صلاحيات دستورية مقررة باتفاق رسمي مجمع عليه بين الدول، تستطيع مصادرة سيادة دول العالم فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية. ولا يمكن أن تقوم مثل هذه السلطة مهما حاول المؤيدون لها. لأن قيام مثل هذه السلطة المركزية يقتضي اتفاق دول العالم على الأصول والمبادئ التي تحكمهم ويقبلون الخضوع لها. وذلك أمر يصعب تحقيقه في ظل عدم تجانس غالب دول العالم فيما يتعلق بالقيم والأهداف والثقافة ومصادر التلقي.

وعدم وجود سلطة مركزية عالمية عليا يعني أن العالم يفتقر إلى نظام دولي قادر على علاج مسائل النزاع الدولي، خصوصاً تلك المتصلة بمجال الأمن العسكري وما قد يؤثر فيه. وفي حال افتراض دعوى وجود مثل ذلك النظام في إطار منظمة هيئة الأمم المتحدة، فإن العالم يفتقر إلى القوة المجمع عليها التي تستطيع فرض الالتزام به. وافتقار العالم إلى نظام ضابط أو إلى القدرة على فرضه يجعله بيئة سياسية غير آمنة يشتد تنافس أعضائها على الفرص المتاحة لهم لحماية المكتسبات التي حققوها أو لزيادتها. والنتيجة ـ نظرياً على الأقل ـ اعتماد دول العالم على نفسها بشكل أساسي في سعيها الهادف إلى ضمان أمنها العسكري باعتباره أهم المكتسبات.

الحقيقة الثانية ترتبط بسابقتها، وهي أن المنظوم السياسي الدولي المعاصر يتسم بالطبقية. أي أن دوله غير متكافئة في قوتها المعنوية، على الرغم من أن تكافؤ القوة المعنوية بين دول العالم المستقلة افتراض قانوني بمجرد الاعتراف بسيادتها. فالقوة المعنوية موزعة بين أعضاء المنظوم السياسي الدولي في الواقع بشكل غير متوازن، ووفق تسلسل هرمي أقوى عوامل تقريره مستوى القوة العسكرية للدولة. هذه الحقيقة أدت إلى تفرد عدد قليل جداً من دول العالم بموقع قمة الهرم والمواقع القريبة منه؛ الأمر الذي يعطيها نسبة عالية من القوة المعنوية العالمية. بينما يقبع غالب بقية الدول في القاعدة وقربها بعجز تام عن ممارسة أي قدر من التأثير الفردي في ظل مفاهيم العمل والتأثير السياسي السائدة على صعيد العلاقات الدولية اليوم.

وواقع المنظوم السياسي الدولي المعاصر يفرض ضرورات جوهرية على دول العالم ـ خاصة الضعيفة منها ـ من أجل الحفاظ على أمنها العسكري ووجودها المؤثر في الساحة الدولية. من ذلك تشكيل التحالفات والاتحادات السياسية والعسكرية. ومنها أيضاً القبول بالوقوع في مناطق نفوذ دول

أقوى، مع ما يترتب على ذلك من تنازلات سيادية. وقليل من الدول من يتجه إلى التفوق في مجال من مجالات التألق الدولي الحضاري السياسي أو الاقتصادي أو الفكري من خلال استثمار ما لديها من إمكانيات ذاتية، وما توفره تلك الإمكانيات من فرص لنيل الاحترام وحجز مكان مهيب وسط المجتمع الدولي.

الحقيقة الثالثة، هي أن عدد القوى الفاعلة في عالم اليوم التي ليست من صنف الدول ومستقلة عنها في الغالب قد نما بشكل مؤثر. تلك القوى قد تنشأ أحياناً بإرادة الدول ومباركتها، كالمنظمات الدولية التي تقوم على عضوية الدول المؤسِسة والمنضمّة (حلف شمال الأطلسي مثلاً). وقد تنشأ من خلال جهود أفراد وجماعات من أقطار شتى تجمعهم اهتمامات مشتركة تنافس اهتماماتهم المنبثقة من انتماءاتهم القطرية (جماعة الخضر مثلاً). هذه القوى تُعنى بمسائل متنوعة مما يهم العالم ويؤثر في خيارات أعضائه وسياساتهم وتوجهاتهم وأمنهم، كالمسائل التجارية والإنسانية والعسكرية والعلمية والبيئية. وهي تمثل في الواقع ركيزة أساسية يمكن أن تتأسس في ظلها برامج كثير من الدول المتعلقة بأمنها الوطني عموماً. حيث يمكن أن توظف لتوفير مناخ دولي خصب، وظروف دولية إيجابية لدعم أنشطة الدولة الأمنية عموماً، والعسكرية منها على وجه الخصوص، وإثرائها بما يحقق فعاليتها.

الحقيقة الرابعة، هي أن أمن الدولة العسكري مرتبط بمصالحها الاستراتيجية. وهذه حقيقة لا يختلف عليها أحد. لذا تنظر الدول الجادة إلى مسألة الأمن العسكري بأنها مسألة فوق السياسة. بمعنى أنها لا تستطيع أن تعتبرها قضية أو مشكلة سياسية يمكن أن تعالج من خلال الحلول الوسط كغيرها من القضايا التي يتوجه إليها النشاط السياسي عادة من أجل حلها.

فالحلول السياسية تناسب المشاكل الداخلية التي تنشأ وسط الدولة. أما حماية كيان الدولة ومصالحها باعتبارها جزءاً من العالم فهي قضية مصيرية لا تقبل أنصاف الحلول.

الحقيقة الخامسة والأخيرة، هي أن مفهوم القوة الدولية مفهوم معقد لا يخضع لمعيار واحد. فمن الممكن أن تكون الدولة قوية في الساحة الدولية، تتمتع بمستوى عال من الأمن العسكري بسبب تطور وتنوع وكفاءة تقنيتها العسكرية الدفاعية والهجومية، التقليدية وغير التقليدية (النووية والبيولوجية والكيميائية وغيرها). ومن الممكن أن تكون قوية في الساحة الدولية محققة لأمنها العسكري بدون ذلك السبب. فالقوة الاقتصادية، مثلاً، قد تكون أكثر فعالية من القوة العسكرية في ردع العدوان عن الدولة، أو في توسع الدولة وتحقيقها لمزيد من المكاسب في العالم. وكذا الحال بالنسبة للقوة الفكرية، والقوة السياسية، وقوة الالتزام بالعقيدة والثوابت الحضارية. فمتغيرات هذه المسائل متغيرات ترتبط بالذات والإرادة ومتانة الطرح وحسن التنظيم والقدرة على الحوار والإقناع والمناورة.

يتضح مما سبق أن الأمن العسكري قضية واضحة وبالتالي يسهل تحقيقها مع الإرادة والتصميم. إذ أنها قضية تتعلق بمسألة وجود الدولة ومصير كيانها. وهذه مسألة استراتيجية لا تقبل المساومة أو تخضع للعبة الخيارات فيما يتعلق بأصل ما تهدف إليه.

٣ . ٢ . ٣ الأمن الاقتصادي

الحديث عن أمن الدولة الاقتصادي يجب أن يراعي حقيقة من أهم حقائق عالمنا المعاصر، وهي أن الدولة كجزء من الكيان العالمي الحديث لا بد أن تتأثر بكثير من سماته والتي من أبرزها ارتباط أعضائه برابطة معقدة من المصالح

المتبادلة والمتداخلة إلى حد بعيد. فنجد على سبيل المثال تداخلاً بين المصالح الاقتصادية والسياسية في دولة ما من جهة، وبين تلك المصالح ومصالح اجتماعية وحضارية في دولة أو دول أخرى من جهة أخرى. لذا لا يمكن للدولة اتخاذ إجراءات وتدابير اقتصادية سليمة تعزز أمنها الوطني بمعزل عن مؤثرات البيئة الخارجية وظروف العلاقات الدولية. وفهم الحقيقة السابقة يمثل مطلباً أساسياً للتعرف على سبل تحقيق الأمن الاقتصادي بمفهومه الصحيح.

والأمن الاقتصادي يعني وفق مفهومه الصحيح اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً. وهذا بكل تأكيد يرتبط بقدرتها على تحرير اقتصادها في قطاعاته المختلفة من الاعتماد على الغير، والوصول إلى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالمواد والتقنية والتخطيط والقوى البشرية والإنتاج.

وعموماً، يمكن تحديد مجموعة من العوامل المؤثرة بشكل مباشر على مدى شعور الدولة بالأمن الاقتصادي حيث سيتم الإشارة إلى آثارها بشكل مختصر ثم نعود لمناقشتها بشيء من التفصيل في الفصل التالي. من تلك العوامل التقدم العلمي في الدولة. والتقدم العلمي في الدولة ربما يكون أهم سبب لنمو إنتاجها وتطورها الاقتصادي حيث يمكّنها من تطبيق حلول سليمة للمشاكل المتعلقة بالإنتاج. والعلم يعني دراسة المشكلة أو الظاهرة المعينة من خلال وضع افتراضات حولها، ثم تجريب تلك الافتراضات واختبارها لاستنتاج تعميمات يمكن استخدامها كأسس للتنبؤ والتحكم بالحلول المناسبة لتلك المشكلة أو الظاهرة.

ومن العوامل المؤثرة في أمن الدولة الاقتصادي أيضاً تطورها التقني الذي يمثل بلا شك السبب الأساسي للتطور الاقتصادي في عصرنا الحاضر. والتطور التقني يرتبط بالتقدم العلمي وينتج عنه. ولا تعد الدولة في الواقع

في عداد الدول المتطورة تقنياً إلا إذا كانت قادرة بإمكاناتها الذاتية على إنتاج وتطوير التقنية التي تحتاجها .

عامل ثالث له أهميته لتحقيق أمن الدولة الاقتصادي هو التغيير الاجتماعي الإيجابي الذي يواكب تطور الحضارات البشرية في كل العالم، ويراعي تغيّر طبيعة الاحتياجات الإنسانية المعاصرة، دون أن يتسبب في إضعاف قيم المجتمع العقائدية الذاتية . ذلك أن التطور الاقتصادي المعتمد على التطور العلمي والتقني يتطلب مواقف اجتماعية وفردية مستعدة لإحداث ضروراته، والتي تعتمد في مجملها على قبول تصورات وأفكار جديدة محل تلك التصورات والأفكار التقليدية الموروثة التي لا تناسب مقتضيات التطور . من ذلك مثلاً، التخلص من تصور أن بعض الفئات الاجتماعية لا يناسبها مهن معينة كالمهن الصناعية لطبيعة تصنيفها الاجتماعي . ومنه كذلك نبذ فكرة التمايز بين الأفراد باعتبار التصنيف الاجتماعي الموروث، واستبدالها بفكرة تساوي الناس وعدم تمايزهم إلا بمميزات موضوعية كالجدارة والمهارة الفنية، وكالاستحقاق المستند إلى مقدار النفع العام الذي يسهم فيه الفرد، وليس المستند إلى اعتبارات شخصية . ومنه، بل وأهمه، قبول التحديات العالمية في مجال الاقتصاد والإدارة والتجارة (كتلك المنبثقة من مفاهيم العولمة ومن ميثاق منظمة التجارة العالمية) ومواجهتها ومحاولة التأثير في تشكيلها، ومنافسة الآخرين في اكتشاف الفرص التي تتيحها واستثمارها .

أخيراً، يمثل إقليم الدولة عاملاً حاسماً بالنسبة لأمنها الاقتصادي . وذلك لأنه يقرر قدرتها الذاتية لإحداث التطور الاقتصادي المنشود . فبمقدار مساحة إقليم الدولة وتنوع موارده وكثافة حجم سكانه بمقدار ما تكون الدولة غنية بذاتها عن الآخرين، قادرة بمجهودات وإجراءات مستقلة على دفع قطاعاتها الاقتصادية المختلفة إلى الأمام، ورفع مستوى إنتاجيتها كماً ونوعاً وتنويعاً .

الفصل الرابع

مقومات الأمن الوطني

٤ . مقومات الأمن الوطني

تحقيق الأمن الوطني وفقاً للمفهوم الشامل يستلزم العناية بمتغيرات تتصل بمجالات مختلفة من مجالات اهتمام الإنسان . وكما اتضح في الفصل السابق فإن بعض تلك المجالات يتأثر بشكل أساسي بأوضاع الدولة وترتيباتها الداخلية ، وبعضها يتأثر بالأوضاع والعلاقات الدولية . وهنا يلزم التأكيد على مسألتين . المسألة الأولى ، أن المتغيرات التي تضمنها الحديث في الفصل السابق تحيط بكل التفصيلات الدقيقة التي يمكن أن تتعلق بالأمن الوطني وتؤثر فيه . وعدم التطرق لبعض تلك التفصيلات لا يعني عدم الاهتمام بها . وإنما أردت في هذه الدراسة التشخيص الإجمالي الشامل وليس الحلول التفصيلية . فالحلول التفصيلية يتصدى لها أهل الاختصاص حسب المجال .

المسألة الثانية ، هي أن المتغيرات المشار إليها ليس لها حال ثابت كما لا يخفى . وتغير حالها يكون بحسب القرارات والخيارات والأنشطة المتعلقة بها . ومن الطبيعي أن يتغير أثرها بتغير حالها . ولكن فيما يخص علاقتها بالأمن الوطني فهي بكل تأكيد لها حسب حالها أثر ثابت بين نتيجتين : قوة الأمن الوطني واستقراره أو ضعفه واضطرابه . والتأكيد على هذه المسألة له أهمية منهجية قد ألمحت لها في المقدمة ، وهي أن العلاقة السببية التي نفترضها بين مستوى الأمن الوطني وجميع متغيراته تجعل من غير المناسب التركيز على بعض تلك المتغيرات وإهمال متغيرات أخرى عند دراسة حالة الأمن الوطني في الدولة ، وعند تفسير نتائج الدراسة . فعدم اعتبار بعض المتغيرات مع الجزم بأهميتها كعوامل مؤثرة يعني أن الأثر الذي وقع بسببها ويفسر قدراً من التغير في حالة الأمن الوطني تمت نسبته لعوامل لم تسببه في الواقع . وربط أثر بعوامل لم تسببه تغييب أو تشويه للحقائق ، واعتماد لاستنتاجات غير سليمة .

موضوع الفصل الحالي هو مقومات الأمن الوطن. وهذا آخر موضوعات هذه الدراسة والحصيلة التي نستنتجها من حديثنا حول القضايا والمسائل التي تناولناها في الفصول السابقة. وما سأناقشه فيما يلي يمثل في الحقيقة مجموعة من المفاهيم المهمة التي أرى أنها تسهم في توفير الظروف الملائمة لمعالجة متغيرات الأمن الوطني في الدولة المسلمة بشكل إيجابي وفعال يؤدي في النهاية إلى تعزيز قوته واستقراره.

٤ . ١ تعريف مقومات الأمن الوطني وبيان أثرها وعوامل كفاءتها

الحديث التالي يركز على تعريف المقومات الأساسية للأمن الوطني وفق مفهومه الشامل؛ ويتناول آثارها الأمنية وعوامل كفاءتها في الدولة المسلمة. تلك المقومات هي: العقيدة والقيادة والسياسة والاقتصاد والإعلام والقوى العسكرية والإدارة العامة.

٤ . ١ . ١ العقيدة

العقيدة تمثل المسألة الأساسية والقضية الكبرى بالنسبة للإنسان في كل زمان ومكان. لأنها تشكل تصوره حول وجوده في هذه الحياة ومصيره بعدها. ولإيضاح مفهوم العقيدة كمفهوم مجرد، وتحديد محاور اهتمامها وأهميتها نسوق وصف سيد قطب رحمه الله لوظيفتها في حياة الإنسان. فقد ذكر سيد قطب ما يستنتج منه أن العقيدة تقدم إجابات تفسر للإنسان سر وجوده ووجود الكون من حوله، ومصيره ومصير الكون من حوله؛ تشمل تقرير وشرح ما يحيط به من أحداث ووقائع وما يوجد في الكون من نواميس؛ فيتبلور من خلال تلك الإجابات سلوك الإنسان وتتشكل في ضوئها مثله وقواعد معاملاته الاجتماعية وتفاعلاته مع الحقائق والعناصر الكونية التي تحيط به ويتبادل معها التأثير (قطب، ١٤٠٢، ص٦ ـ ٨).

وقد عُرفت العقيدة في إطار أدبيات الثقافة الإسلامية بأنها «الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شك؛ أو بأنها ما يؤمن به الإنسان ويعقد عليه ضميره ويتخذه مذهباً وديناً يدين به بصرف النظر عن صحته أو بطلانه» (الحمد، ١٤١٩ : ٨). وإذا تجاوزنا الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى نجد أن العقيدة تعرف كمفهوم مجرد على نحو قريب من التصور السابق. فقد عرفها مجموعة من الباحثين الغرب بأنها «القيم والأصول المرجعية التي تصبغ التصرفات بصبغة شرعية» (Rodee, et al; 61 : 1976) والوظيفة الرئيسية للعقيدة وفقاً لهؤلاء هي أنها تشرح لكل من يؤمن بها ويعتقدها معنى وجوده وأسباب تصرفاته. كما ذكروا أن للعقيدة وظائف أخرى أهمها: توجيه خيارات الإنسان وسلوكه، وضبط الخلافات الإنسانية، وتبرير الوضع القائم.

وإذا كانت التعاريف المجردة لمصطلح «عقيدة» تتشابه على الرغم من اختلاف أصولها الثقافية، فإن العقائد ذاتها تختلف اختلافات جوهرية في مضامينها وتوجيهاتها وقيمها وما تدعو وتؤدي إليه حسب خصائص الثقافة التي تنبثق منها. وهنا تبرز مسألة كفاءة العقيدة كعامل في مجموعة العوامل التي تؤثر في مدى ما تنعم به الدولة من أمن وطني. والسؤال الذي يهمنا هنا فيما يخص هذه المسألة هو كيف يمكن قياس كفاءة العقيدة؟ وللاجابة على هذا السؤال.

يحسن أن نحدد أولاً المقصود بالكفاءة. لأن المصطلح يستخدم للدلالة على معان مختلفة حسب السياق. ففي الإدارة تعني الكفاءة حسن تصريف واستخدام الموارد. وفي العلاقات الاجتماعية تعني المماثلة. أما وفق المفهوم المستخدم غالباً في هذا البحث فهي تعني القدرة على الإنجاز وتحقيق المراد. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن كفاءة العقيدة تدرك وتقاس من خلال

آثارها في الحياة. والذي نجزم به في ضوء ثقافتنا الإسلامية أن أبرز أثر لكفاءة العقيدة هو تمتع أصحابها بسكون الروح واطمئنانها. ونتيجة لذلك شعورهم إلى حد كبير بالأمن النفسي. لكن ما مقومات العقيدة التي يحصل بها اطمئنان الروح وسكونها، وتسهم بالتالي إلى حد كبير في تخليص الإنسان من مشاعر الخوف والقلق والتوتر النفسي؟.

الجواب على السؤال السابق يقتضي معرفة سبب قلق النفس وتوترها. وقلق النفس وتوترها -كما أفاد حديثنا حول مفهوم الأمن النفسي- ينتج عن الخوف من المجهول وهواجس النفس التي تثيرها الحاجات الروحية والضروريات المادية. فإنه إذا لم يجد الفرد علاجاً لذلك الخوف وتلك الهواجس انزعج وأصابه القلق والتوتر. والملاحظ في إطار الواقع هو أن أكثر القلق والتوتر الإنساني يتصل بالجانب الروحي. أي أنه ينتج لدى الإنسان لعدم سكون روحه واطمئنانها للتفسيرات التي يحصل عليها ويصدر في تصرفاته عنها حول الوجود والنفس والخير والشر وغير ذلك مما ينشغل به الضمير بمقتضى الفطرة البشرية. وحتى ما يحصل من قلق وتوتر عند الإنسان بسبب عدم إشباع حاجاته المادية الضرورية يرتبط من حيث درجة حدته بمدى سكون روحه واطمئنانها.

ولأن الأمر يتعلق بالسكون الروحي يتبين أن العلاج الحاسم لقلق الإنسان وتوتره لا يكون سوى عقيدة قوية تتميز بقدرتها على إزالة شكوك النفس ومعالجة هواجس الوجدان بتفسيرات تخاطب العقل والقلب معاً خطاباً يحصل به القبول والإذعان واليقين. المشكلة أن كثيراً من عقائد البشر اليوم تقف عاجزة عن طمأنة أصحابها وتهدئة هواجس نفوسهم الثائرة المثيرة وإزالة مخاوفهم النفسية. وهذا يعني أنها غير قادرة على الاستقرار في

الضمير؛ لأنها لا تستجيب للفطرة ولا تنسجم مع مقتضياتها. فهي تفتقر إلى صفة الكفاءة.

إن إدراك الإنسان لمدى كفاءة عقيدته سهل في الواقع. فله شاهد ذاتي لا يمكن أن يخطئه، وهو اطمئنان قلبه تلقائياً لتقريرات وإيحاءات وتفسيرات العقيدة التي يعتنقها. وهذا أثر عظيم لا يتحقق في واقع الحياة بشكل تام إلا إذا كان سببه عقيدة عظيمة تتصف بالكمال المطلق، وقام الإنسان بواجباته الكاملة تجاهها. والعقيدة العظيمة التي تنفرد بصفة الكمال المطلق لكمال مصدرها هي عقيدة الإسلام. فعقيدة الإسلام هي القادرة وحدها على أن تورث اطمئنان القلب التام وسكون الفطرة لدى المسلم، وبالتالي شعوره بالأمن إذا توفر لازم ذلك وهو، كما تقدم، قيام المسلم بواجباته الكاملة تجاهها. يقول الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾﴾ (سورة الأنعام).

مؤدى ما سبق أن كمال العقيدة من كمال مصدرها. ومن المتفق عليه عند العقلاء وذوي البصائر على اختلاف مللهم ونحلهم أن الإنسان ليس مظنة الكمال بل العكس. ومعنى ذلك أن ما يصدر عنه من أفكار أو سلوكيات مظنة النقص. وهذا ما يشهد به الواقع والتاريخ؛ وتدل عليه النزاعات والخلافات والاضطرابات والحيرة التي تعاني منها المجتمعات البشرية التي استمدت عقائدها من اجتهادات البشر.

إن المسلم يقرر بكل يقين أن العقيدة القادرة على علاج إشكاليات النفس والمجتمع ـ لكمالها ـ هي العقيدة التي جاءت من عند الله عز وجل. فهو سبحانه موجد هذا الكون وما فيه، والعالم بأسراره وخفاياه. وهو سبحانه الذي خلق الإنسان ووهبه الحياة. وأخضع كل ما خلق من الموجودات الحية والكونية، لإرادته وتدبيره. وعقيدة مصدرها الخالق عز وجل بما له من صفات

القدرة المطلقة سبحانه هي وحدها القادرة ـ إذا خلي بينها وبين القلوب ـ على صنع الرجال لكل مجال يجب الاعتناء به لإصلاح المجتمع المسلم وتحقيق تقدمه وأمنه الوطني الشامل. وصدق الله حيث قال: ﴿ ... **فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴿٤٨﴾ ﴾(سورة الأنعام). وهذا يغني عن الاسترسال.

٤ . ١ . ٢ القيادة

أمن المجتمع المسلم يعتمد على وجود قيادات سياسية وشعبية وفكرية على مستوى عال من الكفاءة. ويمكن تعريف القيادة بأنها القدرة على التأثير في الآخرين بمحض إرادتهم. وبالعودة إلى مفهوم الكفاءة الذي حددناه سلفاً فإن كفاءة القيادة تعني قدرتها على تحقيق مرادها. كما يمكن أن يتضمن مفهوم كفاءة القيادة المعنى المراد في إطار الإدارة، وهو حسن تصريف واستخدام الموارد.

وكفاءة القيادة أثر يسهم في حصوله مجموعة من العوامل المترابطة. أهم تلك العوامل الالتزام بعقيدة المجتمع. والحقيقة أن المعنيين بشكل رئيسي بالحديث الذي مضى حول أهمية العقيدة بالنسبة لأمن المجتمع المسلم هم القادة الذين يقع عليهم أكبر العبء في التوجيه والإرشاد والتغيير الإيجابي. فالقيادة تتضمن عملياً مسئوليات لا يتم أداؤها بشكل فعال إلا بعقيدة قوية في ذاتها، وقوية في الضمير. ويقيناً، لا يحمل تلك الخصائص إلا العقيدة الإسلامية الصحيحة. وهذا القول يثبت عقلاً، ومن خلال النظر في سير الصالحين الذين تفوقوا في كل مجالات الحياة حينما ازدهر التزام الإسلام كثقافة مرجعية تشكل التصور والسلوك.

إن القيادة التي تؤمن بعقيدة الإسلام الصحيحة وتلتزمها على النحو

الذي يصوره قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّه رَبّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ (سورة الأنعام) هي مظنة الكفاءة العالية وإتقان أداء المسئوليات والنجاح في بلوغ أهدافها. وذلك لأنها ستكون عندئذ مدفوعة بدوافع تتفوق في إثارة السلوك الإيجابي المخلص عند الإنسان على أي دوافع معنوية أو مادية أخرى. فهي ستكون مدفوعة بإيمانها القوي بالله وبمحبته التي تتجاوز محبة النفس والولد والأهل والمال، وبالرغبة الصادقة في البذل والتضحية في سبيل مرضاته عز وجل، وبكونها لا تستكثر الجهد الذي تقدمه لأداء مهامها مهما بلغ كمه ومداه ولا تقيده بمقابله المادي والمعنوي الدنيوي.

ولا غرابة في ذلك. فالقيادة المسلمة الملتزمة يتشكل سلوكها وتتبلور مواقفها انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ... ﴿٥﴾﴾ (سورة البينة)؛ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ منكُمْ عَن دينه فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ... ﴿٥٤﴾﴾ (سورة المائدة)؛ وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ... ﴿٣١﴾﴾ (سورة آل عمران)؛ وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّه أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ (سورة الصف)؛ وقوله تعالى: ﴿وَلا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾﴾ (سورة المدثر)؛ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾﴾ (سورة المؤمنون)؛ وقوله تعالى: ﴿... فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ... ﴿١٤٥﴾﴾ (سورة الأعراف)؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ من قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ منَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ (سورة الزمر)؛ وقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ... ﴿٢٤﴾﴾ (سورة الأحزاب)؛ وقوله تعالى: ﴿... وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ منْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾

(سورة لقمان)؛ وقوله ﷺ: «ما من عبد يسترعيه الله رعية، يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة» (البخاري)؛ وقوله ﷺ: «ما من عبد يسترعيه الله رعية، فلم يحطها بنصحه إلا لم يجد رائحة الجنة» (البخاري)؛ وقوله ﷺ: «الدين النصيحة» (البخاري)؛ وقوله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» (البخاري)؛ وقوله ﷺ: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (صحيح الجامع الصغير).

في ضوء الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة السابقة، يتبين أن القيادة المسلمة الملتزمة يتجاوز مقصودها الآثار الدنيوية الإيجابية العاجلة على الذات. فهي تعمل للآخرة كذلك. وهذا هو الحافز الأهم الذي يثير مجهودات القائد على نحو متميز، ويجعله أصدق التصاقاً بمسئولياته التي تشكل تحديات صعبة في إطار الواقع. فمسئوليات القائد تتضمن كما حددها بعض الكتاب المعاصرين: دعم المقودين عند الأزمات، وإرشادهم إلى الطريق الذي يكتشفون من خلاله قدراتهم الإبداعية للوصول إلى ما يحقق لهم السعادة الحقيقية، وتنسيق جهودهم لتفادي التعارض بينها وتصادمها، وتقديم الوسائل والأفكار والحوافز التي تكون سبباً في تقدمهم، وإيجاد المنافذ المناسبة لوصولهم إلى الأهداف المقررة لهم، والاجتهاد في تحقيق السيطرة الإصلاحية على الأحداث التي قد تضعف تقدمهم وتعيق فعاليتهم، وتوجيههم من خلال إشراكهم في النقاشات المتعلقة بما يهمهم، وسماع أرائهم، والتأثير في سلوكهم من خلال الالتزام الشخصي بخدمة مصالحهم والدفاع عنها ومن خلال التحلي بالصدق ومن خلال مبدأ القدوة الحسنة، واستخدام السلطة معهم باعتبارهم هم مصدرها وليس باعتبارهم مجالها فقط، والزعامة عليهم ليس من خلال الاستعلاء ولكن بتحمل المسئولية كاملة عمَا يحصل منهم وحولهم وعليهم من أمور، والتضحية

من أجلهم، والمبادرة إلى التنبيه إلى الفرص الواعدة المتاحة لهم واستغلالها (Cox and Hoover، 1998).

ومن عوامل الكفاءة القيادية أيضاً قوة الشخصية. وقوة الشخصية لا تقاس بالصفات الفطرية التي يتميز بها الفرد كسلامة البنية الجسمية وكمالها وقوة الصوت والبيان ـ وإن كانت تلك الصفات مهمة في تعزيز القدرات القيادية ـ وإنما بما هو أهم في ظل حقائق العصر الحديث المتعلقة بإدارة الأفراد والأحداث. فحقائق العصر الحديث تفرض، كما ذكر دركر في كتابه: «الإدارة في الأوقات المضطربة»، أنماطاً مختلفة من الأمزجة لمواجهة الأبعاد المتعددة للمسؤولية القيادية (Drucker 230 : 1980). وفي مثل هذه الظروف لا يكون انفراد القائد بجميع متطلبات العمل القيادي المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والسيطرة إجراء مناسباً. وذلك لأن العمل المرتبط بالدور القيادي على درجة كبيرة جداً من الكثرة والتنوع بحيث لا يمكن للقائد أن يمارسه على نحو إيجابي بالاعتماد على مجهوداته الفردية فقط، مهما كانت قدراته وإمكاناته.

إن حقائق العصر الحديث تفرض أن يتميز القائد عند التعامل مع الأحداث بمنطق رشيد وبالثقة بالنفس لتكتمل قوته الشخصية. وهاتان المزيتان يدرك بهما القائد ويقبل حقيقة مهمة، يعتمد على إدراكها وقبولها فعاليته في أداء دوره القيادي. والحقيقة هي أنه مقيد بقدرات ذاتية وحدود معرفية ولا بد. وبإدراك تلك الحقيقة يدرك القائد بدائل الخيارات المتاحة أمامه عند التقرير.

ثم إن القائد يجب أن يكون مستعداً للتكيف على الدوام. فالتكيف صفة قيادية جوهرية لمواجهة التحديات القيادية المعاصرة. كما يجب على

القائد بذل الجهد في استثارة طاقات أفراد الجماعة الذهنية والفنية وحثهم على إدراكها، وتشجيعهم على المشاركة في تحمل المسئولية، واستثمار إسهاماتهم الشخصية لتتجاوز العقبات والحواجز التي تصطدم بها أثناء سعيها لتحقيق أهدافها. ولا يصلح في ظل ظروف العصر أن يجبر القائد جماعته دائماً على التصرف كمأمورين. فذلك قد يقود إلى إضعاف العلاقة بينه وبينهم. ومن ثم تفقد القيادة معناها الصحيح وآثارها المنتظرة. يؤيد ما سبق قول الله عز وجل: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ... ﴿١٠٣﴾** ﴾ (سورة آل عمران)؛ وقوله: ﴿ **... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ... ﴿٢﴾** ﴾ (سورة المائدة)؛ وقوله: ﴿ **... وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾** ﴾ (سورة آل عمران).

من عوامل الكفاءة القيادية كذلك، الواقعية ومواجهة الحقائق كما هي بانفتاح. وهذا مما يجب أن يعني به كثيراً لما في تجاهله من خطر على الأمن الوطني، سواءً كان ذلك التجاهل إرادياً أو لضعف الإمكانات. وهو يقتضي أن لا يصدر من القيادات إشارات خادعة تشوه الحقائق أو تخفيها. وإنما تلتزم أمر الله تعالى الذي جاء في قوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾** ﴾ (سورة التوبة). فصدور إشارات من القادة تشوه أو تخفي الحقائق عمل خطير يترتب عليه عدد من المحاذير والعواقب التي تضر بهم وبالدولة معاً. من أهم تلك المحاذير والعواقب عدم تركيز أفراد الدولة ومؤسساتها على مشاكل الدولة الحقيقية؛ أو عدم إدراكهم لها بالكلية. وهذا يعني بقاء أزمات المجتمع بدون حلول مناسبة. ومنها أيضاً، ونتيجة للمحذور السابق، زوال ثقة المجتمع بقياداته. وهذا سيدفع أفراد المجتمع وفئاته حتماً إلى رفض تلك القيادات. لأن مبرر ثقة أفراد المجتمع وفئاته بتلك القيادات وقبولهم بها، هو مصداقيتها وما تتركه من أثر إيجابي

على السلوك والأخلاق؛ إضافة إلى ما تتركه من أثر إيجابي في خدمة أهداف الدولة. وعموماً، الأثر الإيجابي للقيادات في الدولة لا يقع إلا من خلال مواقف إيجابية وتصورات إيجابية وقياسات إيجابية تراعي مصالح المجتمع الحقيقية في المقام الأول.

عامل مهم آخر من عوامل الكفاءة القيادية هو القدرة على الإدارة بفعالية. وهذا يتطلب أولاً، رفع مستوى كفاءة المعلومات التي يستند إليها القائد في قراره: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا . . .** ﴿٦﴾ ﴾ (سورة الحجرات)؛ وثانياً، رفع مستوى كفاءة السلوكيات الإدارية التي يلتزمها: ﴿ **. . . قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ . . .** ﴿٩﴾ ﴾ (سورة الزمر). والمطلب الأخير يجب التأكيد على أهميته. وهو يقتضي تغيير التصورات والسلوكيات الإدارية التقليدية التي أضحت بالبرهان غير ملائمة للوقت. فنحن في عصر تطور المفاهيم والوسائل الإدارية، وتنوع مستجدات الفكر الإداري، وتغير ظروف الأعمال الخاصة والعامة، وتعدد التحديات التي تواجه عمليات تحقيق الأهداف.

أخيراً، تشمل مقومات كفاءة القيادة القدرة على الإبداع والمبادرة، والاجتهاد في تصحيح المفاهيم السلبية في المجتمع. ويتم ذلك من خلال الأنشطة العلمية والتنويرية التي تبين بالحجة الدامغة وتقنع بالدليل القوي أهمية التغيير ووجاهته والسبل الصحيحة لتحقيقه.

٤ . ١ . ٣ السياسة

السياسة عمل نبيل إذا توجه لأهداف نبيلة. فغاية العمل السياسي حل مشاكل الدولة وحسم النزاعات فيها، أو بينها وبين أطراف أخرى. وهذا يؤدي في النهاية إلى استقرار الدولة وصلاح أحوالها ثم نموها لانشغال

أفرادها ومؤسساتها بالنافع المفيد. لكن السياسة يمكن أن تكون بالمقابل مناورات وأنشطة غير أخلاقية. وهذا يحصل عندما يتوجه العمل السياسي لخدمة أغراض لا تتفق مع مفهومه الإيجابي، كخدمة المصالح الذاتية لأصحاب النفوذ في الدولة على حساب مصالح الدولة الحقيقية؛ أو عندما يتوجه لإيقاع الضرر عنوة بالقيم والأخلاق الفاضلة الأصيلة خدمةً لقيم وأخلاق دخيلة.

وقد سبق تعريف السياسة وتحديد مفهومها. ولكن بقي التعرف على عوامل كفاءتها ـ أي قدرتها على الإنجاز ـ في إطار علاقات الدولة الداخلية والخارجية. فمن أهم تلك العوامل تميز العمل السياسي بمنطلقاته ودوافعه وإجراءاته وأساليبه التي تتطابق مع أصول المجتمع ومبادئه العليا. ويلزم لحصول ذلك التطابق ولاء القادة السياسيين لعقيدة المجتمع ولاءً تاماً وليس جزئياً. وولاء السياسيين التام لعقيدة المجتمع يصدقه التزامهم الدقيق بالمثل والقيم المنبثقة من تلك العقيدة، وتجسده ممارساتهم الفعلية اليومية على الصعيدين الداخلي والخارجي المنضبطة بضوابط تلك العقيدة. وقد سبق بيان أثر التزام العقيدة الإسلامية الصحيحة في استقامة سلوك القائد وإيجابيته، وكيف أنه سبب نجاح القائد وتميز أدائه.

ومن أهم عوامل كفاءة السياسة أيضاً سعي الدولة إلى تحقيق أهدافها ومصالحها ـ وعلى رأسها أمنها الوطني ـ من خلال الإجماع لا بالإكراه. ويلزم لحصول ذلك في المجتمع المسلم إشراك الجماهير بشكل مفيد في الحوارات والقرارات التي تهمهم، إما مباشرة أو بواسطة من يمثلهم في مجالس ومؤسسات تعد لأجل ذلك وفق أساليب وتنظيمات مناسبة، عملاً بقوله تعالى: ﴿ ... وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ... ﴿١٥٩﴾ ﴾ (سورة آل عمران) وقوله تعالى: ﴿ ... وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ... ﴿٣٨﴾ ﴾ (سورة الشورى). تلك

الأساليب والتنظيمات يفترض أن تراعي خصائص المجتمع المسلم وظروفه والقيود الشخصية التي يخضع لها أرباب السياسية في عالم اليوم.

وإشراك الجماهير في تقرير الأمور العامة يستمد أهميته من بعدين: بعد إنساني وبعد حضاري. فبعد المشاركة السياسية الإنساني يتمثل في كونه يسهم في بناء الثقة في النفس والإيجابية. أما بعده الحضاري فيتمثل في كونه يؤدي إلى خلق بيئة ملائمة للتعاون والثقة المتبادلة بين مختلف عناصر وفئات المجتمع، بحيث يسهل تحقيق الأهداف والمصالح العامة. ولهذا تعتبر المشاركة السياسية من أهم الوسائل التي توفر أسباب ارتقاء الجماعة؛ بشرط أن تتم وفق مفهوم صحيح. ولكي تتم المشاركة السياسية وفق مفهوم صحيح يجب أن تتميز بالأصالة: أي الاستناد في التصورات والقرارات إلى قيم الجماعة الأصيلة التي تمثل المرجعية الوحيدة القادرة على أن تكون الباعث على الاجتماع والاتفاق. فالأصالة تبعث الحماس وتؤدي إلى القناعة بالحل والتفاني من أجله. إضافة إلى كونها تختصر الجهود والتكاليف.

ومن العوامل المهمة لكفاءة السياسة نزاهة السياسيين (خصوصاً القادة)، وتجردهم لأهداف الدولة الكبرى، وأولوياتها المصيرية، والانقياد في كل أنشطتهم لتلك الأهداف والأوليات. وهذا يتطلب إضافة لما ذكرناه في النقاط السابقة منهجاً واقعياً، وإرادة صلبة، ونكراناً للذات. كما يتطلب حسن اختيار للأعوان والمستشارين.

مقومات كفاءة السياسة في الدولة تشمل كذلك صمود القيادات السياسية في إطار علاقات الدولة الخارجية في وجه الضغوط الدالة على عدم احترام عقيدة الدولة، أو التي تنطوي على التهاون وعدم المبالاة بقيمها ومبادئها العليا، أو التي ربما تؤدي إلى انتهاك مصالحها المصيرية وسيادتها

التامة؛ كالتدخل في إعادة صياغة العلاقات والقيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الخاصة بالدولة. ويلزم لذلك قدرات سياسية عالية، أهمها إتقان مهارات الحوار والتفاوض، والبلاغة والبيان، وتحليل واستثمار الفرص والظروف والأحداث والوقائع والعلاقات، وعمق التصور، والوعي الناضج، والثبات على المواقف المبدئية، والتخطيط الاستراتيجي، والمرونة النسبية دون التنازل عن المكاسب المحققة استسلاماً للتهديدات أو المغريات القوية.

أخيراً، من دلائل كفاءة السياسة في الدولة التزام القادة السياسيين بالتفكير الإيجابي فيما يتعلق بصفاتهم وأدوارهم وعلاقاتهم بالآخرين؛ وعند الحكم على الوقائع والأشخاص. ويتصل بهذه المسألة استعداد أولئك القادة لقبول الرأي الآخر واحترامه وعدم تعنيفه، خصوصاً مع انضباطه بالضوابط الثقافية المشتركة في الدولة. ويتصل بها أيضاً التأني وقبول تنوع الطرح واستيعاب غير المألوف منه إذا كان ينطلق من الثوابت المجمع عليها في الدولة والتي لا تقبل الجدل والخلاف.

٤ . ١ . ٤ الاقتصاد

ذكر مؤلف كتاب «مدخل إلى التنمية المتكاملة» أن الاقتصاد هو المحور الرئيسي في هذا العصر. ومع هذا هو في وضعية عالمية سيئة أربكت الفكر الذي يوجه عملياته في عالم اليوم (بكار، ١٤١٨، ص٣٢٩ـ٣٣٢). وقد طرح مؤلف الكتاب في فصل كامل عنوانه التنمية الاقتصادية طرحاً أصيلاً حول موضوع الاقتصاد يعكس رؤية شاملة تبدو صالحة لتوجيه التفكير العملي المعني بعلاج المشكلة الاقتصادية في عالمنا الإسلامي. لذا سيكون

بعض الحديث القادم عن كفاءة الاقتصاد كأحد مقومات الأمن الوطني من منظور شامل مبنياً على تلك الرؤية ومؤكداً لها. ولكن قبل الشروع في ذلك لنتعرف أولاً على المقصود بمصطلح «الاقتصاد».

تدل شروح بعض المراجع المتخصصة أن المصطلح يشير إلى مدى ومستوى الكفاية الإنتاجية في الدولة في ظل الندرة الحتمية للموارد المتاحة؛ أو بعبارات أخرى، الحال التي عليها سلوكيات أفراد ومؤسسات الدولة المتعلقة باستخدام وتصريف مواردها المادية والبشرية المحدودة، وآثار تلك الحال على نتائج مساعي الدولة لإنتاج ما تحتاجه وتريده من السلع والخدمات الاستهلاكية المتنوعة الحالية والمستقبلية (Livesey 71.67 : 1993) وعلى هذا يكون اقتصاد دولة ما هو مجمل نشاط أفرادها ومؤسساتها المتعلقة بمواردها المادية والبشرية وما ينتج ويستهلك فيها والقيم التي تنطلق منها تلك الأنشطة وما يترتب على ذلك كله من آثار، سواء كانت إيجابية كالرخاء والرفاهية والاكتفاء، أو سلبية كالبطالة والتضخم وإهدار الموارد.

والحديث عن كفاءة الاقتصاد، كالحديث عن أي فكرة أخرى، يمكن أن يتم على صعيدين: صعيد الفكرة المجردة لبيان مفهومها وأهدافها؛ وصعيد الإطار التطبيقي للفكرة لبيان العوامل المؤثرة فيها عند التطبيق، وما يترتب على ذلك من آثار في المجتمع أو تغيرات في الفكرة نفسها أو في أهدافها.

فباعتبار الفكرة المجردة، تتضح كفاءة الاقتصاد من خلال استجابته لاحتياجات الدولة ورغبات أفرادها. وهذا مرتبط بحسن تصريف واستغلال موارد الدولة. وقد ذكر أهل الاختصاص أن لكفاءة الاقتصاد وجهين: كفاءة الإنتاج، وكفاءة التقسيم والتخصيص. وذكروا أن كفاءة الإنتاج تتحقق عندما تستطيع الدولة إنتاج ما تنتجه من سلع وخدمات بأقل

تكلفة ممكنة في ظل إمكاناتها التقنية والتصنيعية. أما كفاءة التقسيم والتخصيص فتتحقق عندما تستخدم الدولة مواردها لإنتاج ما تحتاجه من سلع وخدمات.

والحديث عن كفاءة الاقتصاد على صعيد الإطار التطبيقي هو حديث عن فكرة يراد تجسيدها في عالم الواقع. وهذا يقتضي النظر في الواقع ذي العلاقة وحقائقه وعوامله المؤثرة. لذا تكون كفاءة الاقتصاد كفكرة يراد تجسيدها في عالم الواقع مسألة نسبية. فهي ترتبط بالتصور الذي يتشكل في أذهان أفراد المجتمع ولدى مؤسساته عند تعريف المفاهيم المختلفة المتعلقة بالاقتصاد كالنمو والتنمية والندرة والرخاء والرفاهية والملكية والطلب والاستهلاك والإنتاج وغير ذلك من المفاهيم. وهذه قضية متأكدة خاصة لدى المسلمين عندما ينطلقون من خصوصية ثقافتهم المتميزة التي يحدد ملامحها الاقتصادية قوله عز وجل: ﴿ ... **وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ** ﴿٣١﴾ ﴾ (سورة الأعراف) وقوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا** ... ﴿١٣٠﴾ ﴾ (سورة آل عمران). يقول مؤلف كتاب مدخل إلى التنمية المتكاملة منبهاً لذلك: «النظرة الإسلامية نظرة معيارية مقننة، لا ترى في كل نمو نمواً، ولا في كل رفاه خيرا» (بكار، ١٤١٨، ص٣٣٣). ويقول أيضاً: «التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي تعني مجموعة الأنشطة التي تستهدف تحقيق قدر من الرخاء المادي المناسب لتفتح جوانب الشخصية الإنسانية بما يؤهلها للقيام بحق الاستخلاف في الأرض» (بكار، ١٤١٨، ص٣٣٣ ـ ٣٣٤). وأضيف، على أن يكون ذلك وفق وسائل وآليات ونظم أخلاقية مشروعة لا ينكرها الإسلام.

التصور المتعلق بالنمو والتنمية الاقتصادية والذي تشكله الثقافة الإسلامية الأصيلة قد لا يتطابق، من حيث المبادئ التي يقوم عليها والفلسفة التي ينطلق منها والوسائل والإجراءات والتدابير اللازمة له، مع تصورات مجتمعات أخرى تتميز بخلفيات ثقافية مختلفة، مثل الثقافة الغربية المعاصرة. فالتصور الذي ينبثق من الثقافة الغربية المعاصرة حول مفاهيم النمو والتنمية الاقتصادية يدل على تعظيم المال وزيادة الدخل والثروة لذاتها، وباعتبارها غايات السعي الاقتصادي النهائية. وهذه بلا شك لا تمثل قيماً إسلامية.

من عوامل كفاءة الاقتصاد في الدولة المسلمة إذن اعتبار الثقافة والخصائص الذاتية للمسلمين عند تحديد القيم العملية الاقتصادية. فمن منظور الإسلام على سبيل المثال لا يمثل «وجود الوفرة المادية في حوزة الأفراد والمجتمعات»«مطلباً شرعياً مطلقاً من كل قيد» (بكار، ١٤١٨، ص٣٣٤). «كما أن تحسين الحياة المعيشية ينبغي أن يكون جزءاً من تحسين الحياة الإنسانية وليس كلاً قائماً بذاته» (المرجع السابق). والتحليل الموضوعي للمشكلة الاقتصادية في الدولة المسلمة حينما تنطلق من ذاتيتها المتميزة وثقافتها الخاصة قد ينتهي «إلى أن تحسين الوضع الصناعي كأحد مطالب التنمية الاقتصادية يتوقف على تغيير الإنسان من خلال تغيير النسق القيمي لديه»، ومن خلال إثراء وعيه بالمستقبل ومطالبه ومخاطره (بكار، ١٤١٨، ص٣٣٧). والتقدم ليس «بإيجاد الحاجات، ثم السعي إلى تحقيقها؛ وإنما بتقليل الحاجات قدر الإمكان حتى لا يستعبد المسلم لأي شيء كائناً ما كان» (بكار، ١٤١٨، ص٣٤٣). ذلك لأن المنهج الإسلامي لا يقوم على الاعتقاد بأن المحرك الأساسي للإنتاج هو الطلب كما يرى المذهب الرأسمالي؛ بل على أساس «فلسفة نقول: استغناؤك عن الشيء خير من استغنائك به» (المرجع السابق). وهكذا عندما نتناول تفاصيل

أخرى للمشكلة الاقتصادية المعاصرة من منظورنا الإسلامي سنحصل على إجابات متميزة لعلاج تلك التفاصيل بكفاءة.

ومن عوامل كفاءة الاقتصاد أيضاً أن تقود أنشطته سواء على صعيد التخطيط والفكر أو على صعيد العمل والاستثمار عناصر واعية تدرك أهمية أداء شركات ومؤسسات الأعمال لمسئولياتها الاجتماعية في الدولة. وأداء المسئولية الاجتماعية من قبل شركات ومؤسسات الأعمال يقتضي الاجتهاد في معرفة احتياجات المجتمع والمساهمة في الاستجابة لها. من ناحية أخرى فإن إدراك رجال الأعمال وأصحاب رأس المال والمستثمرين في الدولة بأنهم لا يمكن في الواقع أن يعزلوا قراراتهم وخياراتهم المتعلقة بالأعمال التي يديرونها، أو حتى التي يملكونها نظاماً، عن تأثير ثلاثة عناصر أساسية في الدولة يمثل دعامة مهمة لكفاءة الاقتصاد. هذه العناصر هي: المجتمع نفسه، والأفراد العاملون، والحكومة.

فالمجتمع عنصر مؤثر بالنسبة للأعمال والمشاريع التجارية التي تنشأ في نطاقه الجغرافي لأنه منح تلك الأعمال والمشاريع الفرص الاستثمارية المشجعة؛ ولأن تلك الأعمال والمشاريع تستخدم موارده لإنتاج ما تنتجه من سلع أو خدمات. لذا فإنه لا ينبغي أن تتعارض مصالحه أو أي جزء منها مع تلك الأعمال والمشاريع أو أي من أهدافها أو أي من برامج تحقيق تلك الأهداف. والعاملون في الأعمال والمشاريع التجارية عنصر مؤثر بالنسبة لها لأن قدرة تلك الأعمال والمشاريع في تحقيق أهدافها والوصول إلى غاياتها الاستثمارية تعتمد على ما يقوم به أولئك العاملون من مجهودات وأنشطة. لذا ينبغي أن تنضبط تصرفات وقرارات المسئولين عن تلك الأعمال والمشاريع بضوابط تأخذ بعين الاعتبار مصالح العاملين إلى جانب المصلحة الذاتية. والحكومة عنصر مؤثر بالنسبة للأعمال والمشاريع التجارية في الدولة

لأن تلك الأعمال والمشاريع محكومة ومقيدة بأنظمتها وضوابطها القانونية ذات العلاقة. لذا فإن الحكومة في الواقع بمثابة شريك حقيقي بالنسبة للأعمال والمشاريع التجارية في الدولة. ومعلوم أن المشاركة تقتضي عدم استحواذ أحد الشركاء على القرارات أو التحكم في الإنتاج والتوظيف والاستثمار أو تصريف الأمور بمفرده. بل يلزمه الرجوع إلى شركائه ومشاورتهم واعتبار آرائهم عند التقرير. وإلا حصل الخلاف وانفضت الشراكة وضاعت الفرصة المتاحة لتحقيق المكاسب.

ومن عوامل كفاءة الاقتصاد كذلك، أنه إذا غاب عن حس قادة ورواد العمل التجاري ـ أفراداً ومؤسسات ـ الاهتمام بالجوانب السابقة لما قد يغلب عند بعض العناصر من الذاتية المفرطة والحرص على تحقيق المكاسب بأي وجه، أو الرغبة في الاستئثار بكل المكاسب وجب أن تضمنها نظم وقوانين رسمية ملزمة تعالج الوضع السلبي القائم دون أن تصبح سبباً يعيق النمو الإيجابي.

نقطة أخيرة في الموضوع من الضروري التنبيه لها على وجه الخصوص. فهي تعتبر في هذا البحث من العوامل المهمة لكفاءة الاقتصاد في الدولة الإسلامية. تلكم هي ضرورة المبادرة بالتخلي عن الحلول التقليدية المستوردة من الغرب أو الشرق لعلاج المشكلة الاقتصادية في عالمنا الإسلامي، واستبدال ذلك بمنهجية ابتكارية مضبوطة بضوابط الشرع والمصلحة. ولقد أشار إلى ذلك مؤلف كتاب مدخل إلى التنمية الكاملة ضمن حديث ساقه تحت عنوان: تنمية التفوق أم تنمية البقاء، حين قال: «قد آن الأوان لإبداع حلول غير تقليدية لهذا الأمر ـ يعني المشكلة الاقتصادية ـ والعودة إلى فلسفتنا ومنهجيتنا في إيجاد الحاجات وإشباعها، وفي الاقتصاد في النفقات الخاصة، والسخاء فيما يعود على المصالح العامة بالخير والنفع؛ وإلا فإن

الأيام القادمة ستكون محملة بكل المزعجات، ومن كافة الأصناف»(بكار، ١٤١٨، ص٣٤٤). ولا شك أن من بين تلك المزعجات وفي مقدمتها وأهمها تدهور حالة الأمن الوطني.

٤ . ١ . ٥ الإعلام

عرف أحد المختصين الإعلام بأنه أنشطة ومجهودات ووسائل تهدف إلى «التعريف بالشيء وتوسيع نطاق الإحاطة به ونشر [وترويج] الرأي والخبر [باستعمال المنطق وأساليب الإقناع المناسبة]» (حسون، ١٣٩٩ : ص٤٥١) . هذا التعريف يحتمل دلالة إيجابية مؤداها أن الإعلام يمكن أن يكون عملية توجيه وإرشاد تهدف إلى تثبيت التصورات السليمة وبلورة الشخصية السوية المتكاملة من خلال مواد إخبارية وتثقيفية وترفيهية محددة. في نفس الوقت يمكن أن نتصور بهذا التعريف دلالة سلبية نقيضة.

وباعتبار دلالته الإيجابية، يعد الإعلام اليوم ضرورة نفسية وضرورة اجتماعية أيضاً (لاوند، ١٣٩٩هـ، ص ٥٢). فهو ضرورة نفسية لكونه حاجة إنسانية مهمة لا تستقيم حياة الفرد ويصح كيانه بدون العناية الدقيقة بها. لذا وصف الإنسان بأنه «نفس إعلامية تتغذى بالخبر وتنمو بالفكر» (المرجع السابق). وهو ضرورة اجتماعية لأن المجتمع لا يمكن أن يحافظ على تراثه وتماسكه وشخصيته المستقلة، وبالتالي أمنه واطمئنانه مع غياب التخطيط الجاد والمدروس له.

وإعلام دولة ما معيار مهم لتقييم قوتها وأمنها ومؤشر صادق لحقيقة تلك القوة وذلك الأمن. والمسألة المحورية هنا هي سياسة الدولة الإعلامية وما يصدر عنها من نشاط ومواد. ولطالما لقيت هذه المسألة عناية أطراف متعددة في الدولة تختلف أهدافها باختلاف مهامها الأساسية واهتماماتها

ومصالحها وميولها وتوجهاتها. وإجمالاً، يمكن القول أن السياسات الإعلامية من جهة طبيعة أهدافها اليوم تتراوح بين محورين: محور الترفيه التجاري الصرف ومحور التثقيف والتربية البناءة. فالسياسات التي يغلب على أهدافها الطابع الترفيهي التجاري المجرد تعكس موادها ذلك الطابع صراحة دون اعتبار لآثارها السلوكية والفكرية والأخلاقية على الأرجح. والسياسات التي تعبر عن أهداف تثقيفية وتربوية بنّاءة، تحقق الإجماع على مشروعيتها وسلامتها ومنطلقاتها الإيجابية الصادقة، ستعكس موادها ـ حتى ما كان منها ذا طابع ترفيهي ـ حتماً تلك الأهداف.

والحديث عن سياسة الدولة الإعلامية لا يكون مفيداً فيما يخص موضوع الأمن الوطني للدولة المسلمة دون تصور لضوابط نجاحها. هذا التصور يوفر إطاراً موضوعياً للحكم على كفاءة المجتمع المسلم إعلامياً. وذلك لكونه يحدد معايير دقيقة يمكن من خلالها تحليل العمل الإعلامي فيه واستنتاج دلالاته فيما يخص الموضوع. وفي هذا السياق يجب القول أن الضوابط التي سيتم تحديدها كضوابط لنجاح العمل الإعلامي في المجتمع المسلم تجد مرجعيتها في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ. ولقد قدم سيد محمد الشنقيطي في عدد من مؤلفاته آيات من كتاب الله العزيز وأحاديث صحيحة من سنة النبي الكريم تمثل إطاراً مرجعياً أصيلاً للعمل الإعلامي الإسلامي (أنظر تلك المؤلفات في قائمة المراجع). من ذلك قول الله عز وجل: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ... ﴿٧١﴾** ﴾ (سورة الأحزاب)؛ وقوله: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾** ﴾ (سورة فصلت)؛ وقوله: ﴿ **... قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ... ﴿٩﴾** ﴾ (سورة الزمر)؛ وقوله: ﴿ **وهدوا إِلَى الطَيب من القول وَهدوا إِلَى صراط الحميد ﴿٢٤﴾** ﴾ (سورة الحج)؛ وقوله:

﴿ واجتنبوا قول الزورِ ﴿٣٠﴾ ﴾ (سورة الحج)؛ وقوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادقينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ (سورة التوبة)؛ وقوله: ﴿ ... قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادقينَ ﴿١١١﴾ ﴾(سورة البقرة)؛ وقوله: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ به علْمٌ ... ﴿٣٦﴾ ﴾ (سورة الإسراء)؛ وقوله: ﴿ لا يُحبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بالسُّوء منَ الْقَوْلِ ... ﴿١٤٨﴾ ﴾ (سورة النساء)؛ وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلمَةً طَيّبَةً كَشَجَرَة طَيّبَة أَصْلُهَا ثَابتٌ وَفَرْعُهَا في السَّمَاء ﴿٢٤﴾ ﴾(سورة إبراهيم)وقوله: ﴿ ... وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدلُوا ... ﴿١٥٢﴾ ﴾(سورة الأنعام)؛ وقول الرسول ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت» (البخاري)؛ وقوله: «اتق النار ولو بشق تمرة، فإن لم تجد فبكلمة طيبة» (البخاري).

وهكذا، فإن أهم ضوابط السياسة الإعلامية الناجحة أن تعكس وتخدم ثقافة الدولة وقيمها الحضارية. ويمثل هذا الضابط الضامن الوحيد لرضا الجماهير الدائم وإجماعهم المؤكد. كما يمثل أيضاً الضابط الذي تتحقق به أبلغ الآثار الإيجابية؛ خصوصاً في أوقات الأزمات والشدائد، وعند التعبئة الفكرية لحماية مصالح المجتمع الحقيقية. وأؤكد مرة أخرى أنه لن يكتسب العمل الإعلامي شرعية عند الجماهير وبالتالي لن يحظى بتفاعلهم مع تغييب أو إهمال هذا الضابط.

ثانياً: يجب أن تكون السياسة الإعلامية واقعية فيما تدعو إليه وترجو تحقيقه. والواقعية في هذا الإطار تكون باعتبار النتائج المقررة والزمن المحدد لحصدها. فلا ينبغي أن يقرر من النتائج مالا يمكن تحقيقه في ضوء خصائص الدولة والإمكانات المتاحة لها. كما لا ينبغي استعجال النتائج المقررة.

ثالثاً: ينبغي أن تكون السياسة الإعلامية مثيرة للتحدي والإبداع ليتمكن المجتمع من مواجهة الإعلام البديل والتصدي له. فالتنافس

الإعلامي في عالم اليوم يشتد بين جهات متعددة: تنطلق من منطلقات حضارية متنوعة، وتهدف إعلامياً للوصول إلى مختلف البقاع لتحقق آثاراً حددتها بعناية. تسمح بذلك تقنية الاتصالات المتقدمة وما ينتج عنها من انفتاح للآخر وعليه مع صعوبة (لكن ليس استحالة) السيطرة على ذلك الانفتاح في الإطار المحلي.

رابعاً: يجب أن تكون السياسة الإعلامية واضحة وموضوعية ومركزة، ويمكن ترجمتها إلى أعمال إعلامية عصرية متنوعة تستجيب لاحتياجات الجمهور ورغباته. والوضوح والموضوعية والتركيز مواصفات تتحقق بالتجرد من الأهواء، واستشارة أهل الخبرة والاختصاص من المنتمين إلى ثقافة المجتمع، الواعين بقضايا المجال ودقائقه التفصيلية.

خامساً: يجب أن تكون السياسة الإعلامية معلنة تعرفها جماهير المجتمع ومؤسساته لكي يقوم كل عنصر في المجتمع بمسئوليته تجاه الذود عنها والتمكين لها. وهذا مطلب ضروري لتحدث السياسة الإعلامية آثارها الإيجابية المنشودة. وهو هدف ممكن عندما تتصف السياسة الإعلامية بالأصالة. فالمجتمع الذي تتبلور سياسته الإعلامية في ضوء ثقافته الأصيلة ستكون عناصره مدفوعة بقوة لاحترام تلك السياسة وقبولها والتفاعل معها. لأنها تعكس عندئذ قيمه الذاتية التي تمثل مصدر اعتزازه وغبطته كمجتمع متميز ومستقل.

أخيراً، يجب أن تحظى السياسة الإعلامية بدعم رسمي مادي ومعنوي قوي ومتواصل. فلا يكفي أن تدعي الدولة سياسة إعلامية ثم تقصر في دعمها. ومظاهر الدعم تشمل توفير المخصصات المالية اللازمة لتنفيذها، وتجنب ما يخل بها من ممارسات رسمية متعمدة.

إن مؤشر نجاح العمل الإعلامي هو تحقيقه لأهدافه بكفاءة عالية: أي باستخدام الموارد المتوفرة له بشكل أمثل. وهذه حقيقة يصعب الاختلاف عليها. فإذا تقرر هذا تبين أن الحكم على مدى نجاح العمل الإعلامي لجهة ما مسألة نسبية. فهو يرتبط بمعرفة أثره المطلوب وثمرته المنتظرة وموارده المتاحة. وعليه فإن تقييم مدى نجاح العمل الإعلامي لجهة ما لا يمكن أن يكون عملاً دقيقاً إلا بعد تحديد أهداف ومرامي تلك الجهة، والموارد ووسائل النشاط الإعلامي المتاحة لها.

وبالنسبة للدولة المسلمة، التي تنطلق من المفهوم الإيجابي للإعلام، فإن نجاح نشاطها الإعلامي يعني قدرته على قيامه بدوره المؤثر والخطير في بناء الشخصية المثالية للمواطن الصالح، وتثبيت أبرز مواصفاتها. وأبرز مواصفات شخصية المواطن الصالح استقلاله عن التصورات والقيم والمناهج وطرق التفكير الغريبة التي لا تعبر عن المنطلقات الحضارية الذاتية. ولكي يثمر النشاط الإعلامي هذه النتيجة ينبغي أن يحقق الشروط التالية:

أولاً: أن يتوجه ـ كما سبق تقريره ـ بسياسة تعكس وتتفق مع ثقافة الدولة الأصيلة وقيمها الحضارية الخاصة، وتؤكد صراحة على وجوب الالتزام عملياً بتلك القيم من خلال آليات واضحة ومناسبة. فلا أمل في أن يكون للإعلام دور إصلاحي أو تربوي أو تنموي حقيقي فعال في المجتمع المسلم بمعزل عن قيم الإسلام ومبادئه. لأن الأثر الإيجابي للعمل الإعلامي يقع نتيجة انفعالات نفسية وتفاعلات وجدانية وفكرية غير مؤقتة مع المادة المقدمة. وهذه الانفعالات والتفاعلات يمكن توقع حدوثها لدى الجمهور عندما تلتصق القضية الإعلامية المطروحة بحياتهم ومصالحهم وخصائصهم وقيمهم العاطفية والاجتماعية.

ثانياً: أن يكون القائمون على النشاط الإعلامي على درجة عالية من الكفاءة. وهذا يتحقق بالتخصص والرغبة في التجديد، والوعي بالواقع ومقتضياته، والمجال الإعلامي ومستجداته وتفصيلاته الدقيقة. تلك ضوابط عامة. وهناك مواصفات تفصيلية ينبغي أن تتوفر في العاملين في المجال الإعلامي كل حسب دوره. أبرز تلك المواصفات: سعة الخيال وثمرته الإبداع، وموضوعية التفكير، وفهم المسئولية والاستعداد النفسي لتحملها، والتفاني في العمل، والإلمام بعلم النفس، وبلاغة الكلمة والتعبير، (وقوة الموقف ووضوحه، والصدق، وإجادة العرض، وإتقان الحوار)، وإدراك كيف يفكر الآخرون وبما يشعرون، (والقدرة على التوقيت السليم، وعدم التناقض مع الذات أو حقائق الواقع) (الهواري، ١٣٩٩، ص٧٤). كما أن كفاءة العاملين في المجال الإعلامي تقاس بخصائص المنهجية التي يستخدمونها في تحليل وتقييم العمل الإعلامي وما يهدف إليه. والمنهجية السليمة لتحليل وتقييم العمل الإعلامي تحقق النتائج التالية بدرجة عالية من الموضوعية والتركيز:

١ ـ توضح أهمية محتوى وغاية ما يتناوله العمل الإعلامي ويدعو إليه في ذاته وبالنسبة للجمهور.

٢ ـ توضح أثر الأسلوب الفني وطريقة العرض في جذب الجمهور أو صرفه عن المادة الإعلامية المقدمة.

٣ـ توضح مستوى الجمهور المتلقي للمادة الإعلامية بجميع شرائحه وتحدد احتياجاته وتطلعاته.

٤ ـ توضح ما يوفره النشاط الإعلامي من تنوع يغطي القضايا الحيوية التي تهم المجتمع ومدى شمول التغطية.

٥ ـ توضح مدى وحدة النشاط الإعلامي وانسجام فقراته ومواده ومجالاته المختلفة من حيث الفكر والتصور والهدف والتخطيط .

٦ ـ توضح مدى التزام النشاط الإعلامي بالطابع الحضاري المميز للمجتمع ومدى تقيده بضوابط العقيدة والتقاليد المرعية فيما يعرض وما لا يعرض من مواد إعلامية محلية أو مستوردة .

٧ ـ توضح مدى قدرة العمل الإعلامي على المنافسة في أسواق الإعلام العالمية والوصول إلى المستهلك في أي مكان وشده بالبرامج التثقيفية والترفيهية الهادفة والمثيرة .

ثالثاً : أن تكون وسائل النشاط الإعلامي على درجة عالية من الكفاءة . فوسائل الإعلام ـ خصوصاً التلفزيون ـ تختصر مساحات المكان ومسافات الزمان لتصل إلى وتخاطب عدد كبير من الناس في بقاع شتى من العالم مع عظم التأثير . وتوظيف تلك الوسائل لخدمة الحقيقة والمصالح وكل ما يعين على الاستقامة وترسيخ معاني الفضيلة والمسئولية بات خياراً مقدوراً ، ونتائجه الإيجابية مؤكدة إذا توفرت الإرادة ، وأتقن التخطيط . ولكفاءة وسائل الإعلام وجهان : كفاءة التقنية والإيصال وكفاءة العرض والمادة المطروحة . أما كفاءة التقنية والإيصال فتقاس بالتجهيزات ومدى البث الجغرافي وجودة الاستقبال والإرسال . وأما كفاءة العرض والمادة الإعلامية فتقاس بسعة نطاق التغطية الإعلامية ومدى اكتفاء المجتمع بما يطرح محلياً واستغناؤه عن البديل الإعلامي المقدم من الغير . واستغناء المجتمع عن البديل الإعلامي المقدم من الغير أمر ممكن ومقدور إذا توفرت أسبابه . وأهم أسبابه : حصول القائمين على الإعلام من فنيين

وإداريين على دعم معنوي ومادي كاف، واستفادتهم من تجارب الآخرين، وعملهم في بيئة إيجابية تثير الرغبة في الاجتهاد، وتوفر الإمكانات والتجهيزات اللازمة للنجاح. فإذا توفرت تلك الأسباب لا بد أن يظهر في الدولة من يستطيع أن يقدم أفكاراً صالحة لعمل إعلامي متميز يمكن أن يتفوق على المنافسين.

والعمل الإعلامي الجيد يتميز بكون مواده تستجيب لتوقعات ورغبات الجماهير. وهذا سوف يغنيهم عن البديل الوافد. وهو يحقق ذلك في المجتمع المسلم من خلال تحديد أهداف إعلامية نبيلة (مثل نشر الفضيلة ومعاني السمو والمسئولية والإحسان والإتقان والإبداع والإيمان بالقيم العليا) وترجمتها إلى مواد إعلامية إخبارية وتربوية وترفيهية تحقق الحسنيين: رضا الجماهير وتأصيل القيم والسلوك السليم. فعلى سبيل المثال، يمكن إخراج مسلسلات تلفزيونية عن الأسرة يتم فيها صياغة القيم الذاتية الكبرى بعناية وجمال. كما يمكن أيضاً إنتاج أفلام مثيرة عن الغبطة التي يجدها الفرد في السعي نحو هدف خدمة العقيدة والمجتمع، وتحقيق رضا الله والذات. ويمكن كذلك إنتاج أفلام كرتونية تمحو العادات والمفاهيم السلبية المطروحة في نفوس الأطفال، وتبعث فيهم قيماً جديدة تجلو فطرهم وتوجه مهاراتهم وقدراتهم. كما يمكن أن تصور المسرحيات المرحة والدرامية مفهوم علاقات الإنتاج في مساره السليم ومساره الراقي (الركابي، ١٣٩٩هـ، ص٢٩٤-٢٩٥). من ناحية أخرى يمكن إجراء تحقيقات صحفية تبرز الدعائم الحقيقية للأمن النفسي والاجتماعي والوطني الشامل وتبشر بها. وأجزم أن ذوي الاختصاص المخلصين المبدعين - وهم كثير - يستطيعون تقديم نماذج أخرى متنوعة لبرامج ومواد إعلامية مفيدة وتفي بالحاجة. ولكن المهم أن تجد تلك

البرامج والمواد طريقها للتنفيذ الجاد، وأن تحظى بالدعاية الجاذبة. عندئذ سيجد المجتمع من البرامج ما يستغني به عن السعي نحو بديل لا يمكن أن يكون هدفه سوى الترويج لحضارات أخرى أو إشباع رغبات رخيصة.

أخيراً، ينبغي إدراك أن من أهم مواصفات الإعلام الناجح وأبرز عوامل كفاءته هو العرض الناقد. فالعرض الناقد يضمن إقبال الجمهور على المادة الإعلامية. لأن الجمهور المعاصر، وبفضل تقنية المعلومات والاتصالات المتطورة، بات ذا رؤية ناضجة حول كثير من المسائل والقضايا المحلية والخارجية، وله مواقفه وتصوراته الخاصة فيما يتعلق بتلك المسائل والقضايا. لذا كان من أشد ما يصرف الجمهور عن المادة الإعلامية أن تروج تلك المادة ـ أياً كان صنفها أو تصنيفها ـ ما يدرك الجمهور عدم موضوعيته من الآراء والأفكار والمبادئ والصور الذهنية، كالدعاية المبالغ فيها للنظام السياسي وإنجازاته.

والعرض الناقد الموضوعي يستهدف الذات كما يستهدف الآخر؛ ويبين محاسن ومساوئ الحالة المعروضة للنقد دون افتعال للمساوئ أو تقليل لقيمة المحاسن. وهو مدخل إعلامي مهم لأعماق الإنسان لأنه يستجيب لغرائز جوهرية في النفس البشرية، خصوصاً تأكيد الذات واستقلال التفكير والتصور والطموح والمحافظة على الصحة الذهنية. كما ينتج عنه أثر مهم بالنسبة للعمل الإعلامي وهو جذب الانتباه وتحريك الإحساس وإيقاظ الشعور. وفضلاً عمّا سبق فالعرض الناقد يقدم دليلاً على اهتمام النشاط الإعلامي بهموم الناس ومشكلاتهم. وهذا له تأثيره البالغ في قبولهم له وتفاعلهم معه.

مؤدى ما سبق أن للعمل الإعلامي الإيجابي على مستوى الدولة مهمة أساسية تتمثل في بث الأفكار وصياغة التوجهات والتأثير على العواطف والسلوك، وفي النهاية تشكيل الرأي العام بما يتفق ويتلاءم مع قيم المجتمع

ويخدم مصالحه. وتحرص الدولة الرشيدة على تعميق ونشر الآثار الإيجابية لتلك النهايات في المجتمع إلى أبعد مدى. ويتم ذلك من خلال تركيز جميع مواد برامجها الإعلامية ـ بما فيها ما كان ذا طابع ترفيهي ـ على ما يكون أثره في النهاية إفادة الناس بما يمكنهم من إشباع حاجاتهم النوعية والكمية المشروعة من كل شيء وفق منظور أصيل. فهذا يسهم حتماً في خدمة مصالحها وقضاياها الكبرى وفي مقدمتها أمنها الوطني الشامل. لذا تنفق الدولة الرشيدة من أجل عمل إعلامي فعال، تحقق به وتحافظ من خلاله على إنجازات حضارية قيمة تستجيب لاحتياجات وطموحات الجماهير، أموالاً لا تقل في حجمها النسبي عمّا تنفقه لتحقيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أو ما تنفقه على الدفاع الوطني. ولا غرابة في ذلك. لأن تحقيق الدولة لأهداف نموها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي مرهون وإلى حد كبير بما تنفقه على العمل الإعلامي.

٤ . ١ . ٦ القوى العسكرية

القوى العسكرية تشمل في سياق العرض الحالي جميع مؤسسات الدولة ذات الطابع العسكري من القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي. ومعلوم أن الدور الرئيسي للقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي هو الدفاع عن الوطن ومكتسباته ضد الاعتداءات الخارجية وحمايته من الاضطرابات الداخلية. لذا فإنه من الطبيعي في ضوء هذا الدور اعتبار القوى العسكرية من المقومات الرئيسية للأمن الوطني الشامل. فهي تؤثر بحسب حالها وخصائصها على متغيراته المختلفة.

وللقوى العسكرية عادة نفوذ كبير في الدولة تستمده من أربع حقائق مترابطة هي:

١ ـ كونها تمثل رمزاً لسيادة واستقلال الدولة.

٢ ـ كونها تمثل الجهة التنفيذية الشرعية الوحيدة المسئولة ميدانياً عن حماية كيان الدولة وسلطتها وسيادتها واستقلالها.

٣ ـ كونها تسيطر على موارد وإمكانات مادية وبشرية كبيرة.

٤ ـ كونها تملك وسائل القوة والردع والإكراه كما يتضح من كثافة تسلحها وتنوع أسلحتها.

وكفاءة القوى العسكرية مسألة محورية عند الحديث عن أثر تلك القوى كمقوم من مقومات الأمن الوطني. وهناك مجموعة من العوامل التي تقرر مستوى كفاءة القوى العسكرية في المجتمع المسلم. وهي عوامل تبرز في ظل قوله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ** ... ﴿٦٠﴾ (سورة الأنفال). أهم تلك العوامل هي العقيدة التي تنتمي إليها تلك القوى، وتستمد منها قيمها وتوجهاتها، وتحدد درجة انتمائها وصدق تضحيتها. وقد سبق أن العقيدة لن تؤدي دوراً إيجابياً دائماً في المجتمع إلا إذا كانت على درجة عالية من الكفاءة. وعليه لا يتوقع اتصاف القوى العسكرية، قيادة وأفراداً، بمواصفات سامية وأخلاق عظيمة، كالتضحية والولاء وبذل الوسع والأمانة والشجاعة ومواجهة الشدائد والصعاب والصبر عليها والصمود وإتقان الدور الدفاعي والهجومي، بعقيدة لا تتوفر فيها مقومات القوة والقبول. فتلك المواصفات والأخلاق ـ والتي ينبغي أن تتصف بها القوى العسكرية لتؤدي دورها بكفاءة عالية ـ تمثل في الحقيقة قيم ثمينة داخل ضمير الفرد. ولن يكون الفرد مستعداً على التزامها أو بذلها باستمرار مع عدم إيمانه بعدالة القضية التي يعمل من أجلها ومشروعية أهدافها وانسجامها مع معتقداته

وقناعاته.

يرتبط بالعامل السابق أن تنبثق جميع الترتيبات الميدانية للقوى العسكرية، خصوصاً تلك المعنية بحماية الثغور والدفاع عن أراضي الدولة، من تعاليم وتوجيهات العقيدة الإسلامية. ويأتي في مقدمة تلك الترتيبات إقامة جيش يستمد خصائصه ويتم إعداده لدوره القتالي على أساس مفهوم الجهاد في سبيل الله. فالجهاد في سبيل الله يمثل أحد أهم شعائر الإسلام، والركيزة التي يقوم عليها الدين ويحصل بها التمكين. وهو فريضة واجبة وفق تفصيلات وضحها الفقهاء. والحقيقة التي يجب على الدولة المسلمة تيقنها واستيعابها هي أنه لا يمكن لها أن تحقق أمنها الخارجي مع تغييبها لمفهوم الجهاد في سبيل الله مقابل دعوى الاستعاضة عنه بمفاهيم حديثة أخرى.

ومن عوامل كفاءة القوى العسكرية أيضاً حيادها السياسي. ويقصد بالحياد السياسي وقوف مؤسسات القوى العسكرية عند حدود مسئولياتها الرئيسية المقررة عرفاً ودستوراً، وعدم التدخل في إدارة وتقرير شئون الحكم والسياسة. ولكي يكون ذلك ممكناً يجب أن يعكس دستور الدولة وبنوده المتصلة بالمسئوليات والواجبات والحقوق، بما في ذلك ما يخص القوات المسلحة، قيم المجتمع العليا وإجماعه.

ودستور الدولة، كمرجع مهمته الأساسية حماية المصالح الحقيقية للمجتمع كافة، عامل حاسم بالنسبة لمسألة حياد قوى الدولة العسكرية السياسي وذلك لسببين. الأول، لأنه يمثل الإطار القانوني الشرعي الوحيد المقبول من وجهة نظر المجتمع كمرجع معترف به لتحديد وظيفة ومسئولية القوى العسكرية في الدولة، وبيان التصرفات التي تخرج تلك القوى عن حدود الشرعية الدستورية. ثانياً، لأن الدستور بتحديده لوظيفة القوى العسكرية في الدولة

يقرر أن مجال عمل تلك القوى الذي يمكن أن تظهر فيه كفاءتها الفنية والعملية، وتتقن مهاراته وأسباب التفوق فيه هو المجال العسكري. وهذا يمثل دافعاً قوياً لتركيز القوى العسكرية على أداء مهامها الرئيسية، والتزامها بالحياد السياسي الذي يعزز دورها كعنصر استقرار بالنسبة للمجتمع.

عامل آخر من عوامل كفاءة القوى العسكرية هو إعدادها واستعدادها. فالإعداد يقتضي حسن التدريب وتنوعه (ليشمل الجانب المعنوي والفني لدى الأفراد وقياداتهم) واستمراريته. كما يقتضي أيضاً التسلح الكافي للردع بقدر الاستطاعة. ومن الإعداد، الاهتمام بشكل جاد بتصنيع وتطوير وصيانة الأسلحة ووسائل الاتصال والمرافق. ومنه أيضاً، الاهتمام بتوفير وتخزين وتأمين المواد الاستراتيجية كالأغذية والمياه والوقود وغيرها. وليكتمل إعداد القوى العسكرية بشكل جيد لا بد من العناية بالمسائل الآتية:

١ ـ التثقيف الحربي الذي يهيئ القوات العسكرية لحسن التصرف وضبط النفس والسيطرة على الموقف في ظروف الأزمات، ويمكنها من مواجهة الطوارئ والأعداء بكل ثقة.

٢ ـ بناء وتوفير التجهيزات والنظم الدفاعية اللازمة لحماية الأفراد والمعدات والآليات الاستراتيجية.

٣ ـ التخطيط العسكري الدفاعي المادي والمعنوي طويل المدى.

٤ ـ تكوين قوة عسكرية احتياطية من المواطنين تكون رديفة للقوة النظامية مع ضرورة التركيز على تطوير جاهزيتها الميدانية باستمرار، وذلك من خلال التجنيد التطوعي والإجباري.

أما الاستعداد فيقتضي الجاهزية الدفاعية المستمرة للأفراد والمعدات، والمرابطة في الثغور، والبحث والتحري، وتقييم التقنية الحربية في العالم

بشكل متواصل، ومراقبة البيئة الدولية ومواقف وظروف وإمكانات العناصر المعادية وتحليلها بصفة مستمرة.

ومن أهم عوامل كفاءة القوى العسكرية اعتناء مؤسساتها بالدراسات العسكرية والاستراتيجية وتركيزها على ذلك، إما مباشرة أو بالاستفادة من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المتخصصة. وتمثل مجالات التصنيع والتخطيط والتنظيم، والمجالات التي تقترحها المعامل والمراكز العلمية المعنية بالبحوث والابتكارات الجادة ومنشآت القطاع الخاص الصناعية محاور أساسية لتلك الدراسات.

أيضاً يمثل إتقان مؤسسات القوى العسكرية في الدولة لمهارات بناء الثقة في النفس عاملاً مهماً من عوامل كفاءتها. وفي هذا الإطار يجب التأكيد على ما يلي:

- أهمية تنمية احترام الفرد لذاته وللمؤسسة العسكرية التي ينتمي إليها.
- أهمية تنمية احترام المؤسسة العسكرية لعناصرها.
- أهمية احتقار العدو دون تفريط في تقدير إمكاناته.
- أهمية تجنب العلاقات الرسمية في الأطر والاجتماعات غير الرسمية.
- أهمية الواقعية والمنطقية في التكاليف والتمرينات الميدانية والمكتبية والذهنية والنفسية.
- أهمية الارتباط بقيم مشتركة متفق عليها.
- أهمية التقييم المستمر بهدف التطوير وتنمية المهارات والقدرات وليس لإيقاع اللوم.
- أهمية الانتماء العاطفي لجماعة محددة من جماعات العمل في إطار الخدمة العسكرية.

- أهمية تنمية المعارف والثقافة العامة لدى الأفراد والقيادات.
- أهمية تنمية مدارك الأفراد والقيادات بالمفاهيم المختلفة المتصلة بطبيعة الدور العسكري كمفهوم الحرب النفسية ومفهوم المباغتة وغيرها وتدريبهم على ممارستها بتوجيه ذاتي ومبادرات غير مقيدة.

الخلاصة أن القوى العسكرية في الدولة من أهم مقومات أمنها الوطني. وأهميتها في هذا الخصوص تنبع من عدة اعتبارات :

أولاً : أنها تمثل في الواقع وسيلة المجتمع لمواجهة العنف والتصدي للعدوان وإكراه الخصوم على الإذعان.

ثانياً: أنها قد تكون عنصر استقرار أو اضطراب بالنسبة للمجتمع، وذلك بحسب التزامها بوظيفتها الرئيسية وامتناعها عن التدخل في شئون السياسة والحكم. وهذا يؤثر في مدى ما يتميز به المجتمع من كفاءة سياسية ويتأثر به.

ثالثاً: أنها تؤثر بشكل مباشر على مدى ما يتصف به المجتمع من كفاءة اقتصادية. إذ أن علاقتها بالتصنيع وإنتاجية الفرد وبالبحث العلمي والتطوير علاقة كبيرة. والحصة الكبرى من إيرادات الدولة ومصروفاتها تتصل بشكل أو بآخر بأنشطتها وتجهيزاتها وبرامجها. فمؤسسات القوى العسكرية في أغلب الدول تمثل أكبر تنظيم رسمي في المجتمع، ويتبعها أغلب مرافق ومباني الدولة العامة، وتسيطر على مساحات من إقليم الدولة أكبر من التي تسيطر عليها أي جهة أخرى، ويعمل لها أكبر نسبة من موظفي الدولة، ونسبة كبيرة من باقي الموظفين الذين يعملون لقطاعات أخرى في الدولة يقومون بمهام ترتبط بشكل كبير بأنشطتها وبرامجها. باختصار للقوى العسكرية في الدولة آثار تشكل

بيئة المجتمع وظروفه وتسهم في صياغة تفاعلاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٤ . ١ . ٧ الإدارة العامة

يقصد بالإدارة العامة مجمل الأنشطة والأعمال الحكومية الهادفة إلى تنفيذ السياسة العامة للدولة. واعتبار الإدارة العامة محوراً جوهرياً عند الحديث عن مقومات الأمن الوطني في المجتمع المسلم يستند إلى أربع حقائق رئيسية. الحقيقة الأولى، هي أن أنشطة الإدارة العامة وبحكم طبيعتها المعاصرة تعكس في واقع الأمر المجهودات الرسمية الحكومية الرامية إلى تحقيق أمن الدولة الوطني وفق مفهومه الشامل. فطبيعة اهتمامات الإدارة العامة المعاصرة ومجالاتها تتطابق مع متغيرات مجالات الأمن الوطني الشامل التي تقدم تحدديها في الفصل السابق. وبذلك تصبح تلك المتغيرات في الواقع المحاور الرئيسية لأنشطة الإدارة العامة.

الحقيقة الثانية، هي أن الإدارة العامة نشاط يمارس في إطار وتحت مظلة السلطة التنفيذية. والسلطة التنفيذية هي السلطة الحكومية الأقوى في الدولة المعاصرة (أياً كان شكلها القانوني وطبيعة نظامها السياسي) بإمكانياتها وسلطاتها وقدرتها على التأثير وامتلاكها لوسائل الإلزام. فرئيس السلطة التنفيذية في الدولة المعاصرة يتمتع، عادة، بصلاحيات تشريعية وتنفيذية دستورية واسعة تمنحه القدرة على التصرف بقليل من القيود. كما أنه لا يلقى عند ممارسة تلك الصلاحيات مواجهة تذكر من السلطتين التشريعية والقضائية، تسليماً فيما يبدو لدوره القيادي في الدولة في كافة المجالات. وأجهزة الدولة المعنية بنشاط الإدارة العامة، حتى وإن خضعت لقيود دستورية قانونية صارمة، هي أيضاً تمارس، في الواقع، أدواراً تعكس

سلطات واسعة. فهي تقترح وتقرر ما يلزم استخدامه من موارد الدولة، وما يخصص لقطاعات النشاط العام المختلفة من مخصصات مالية، وما يتعين لممارسة النشاط العام من مهام ومرافق وأدوات آلية وبشرية، وما تقتضيه المصلحة العامة من أنظمة وقواعد تحكم السلوك العام وتقيد خيارات الأفراد والجماعات والتنظيمات في الدولة. ثم بعد ذلك كله هي تمتلك القوة اللازمة لتنفيذ سياساتها وقراراتها؛ حيث تسيطر على الوسائل الضرورية لذلك من المرافق والمواد والآليات المدنية والعسكرية والبنية التنظيمية المدعومة: بالأنظمة والقوانين، وبالتجهيزات التقنية الحديثة، وبالقوى البشرية الوفيرة. وهذا كله يؤثر في ضبط وتوجيه حالة الدولة أمنياً.

الحقيقة الثالثة التي تبرر التركيز على الإدارة العامة كمقوم مهم من مقومات الأمن الوطني الشامل في الدولة المسلمة، هي أن أجهزة الإدارة العامة تتصل مباشرة بالجماهير، وتدرك، نتيجة لذلك، عن قرب التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالحياة العامة التي يعيشونها. ولهذا السبب، هي مؤهلة لأن تكون على دراية واقعية وفهم شامل لمتطلبات ومعوقات الأمن الوطني في الدولة.

أخيراً، أجهزة الإدارة العامة تعتبر محوراً جوهرياً عند الحديث عن الأمن الوطني في الدولة المسلمة بطبيعة وظيفتها في الإسلام. فهي مسئولة عن:

١ ـ الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحمل رسالة الإسلام للناس كافة عملاً بقوله تعالى: ﴿**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾**﴾ (سورة آل عمران)؛ وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ...﴿١٩﴾**﴾ (سورة آل عمران)؛ وقوله تعالى: ﴿**الذين إِن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور**﴾ (الحج، ٤١).

٢ ـ تنفيذ السياسة الشرعية وصيانة أمن الدولة الوطني الداخلي من خلال :

ـ حفظ الدين الإسلامي وذلك بإظهار شعائره وجعل السيادة له وعدم السماح بظهور مظاهر الكفر والإلحاد في الدولة عملاً بقوله تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بالْهُدَىٰ وَدين الْحَقّ لِيُظْهرَهُ عَلَى الدّين كُلّه وَلَوْ كَرهَ الْمُشْركُونَ** ﴿٩﴾ ﴾ (سورة الصف) . وهذا يتأكد خصوصاً في جزيرة العرب .

ـ حفظ النفس وذلك بتطبيق الشرع وحدوده التي جاءت لهذا الغرض عملاً بقوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا كُتبَ عَلَيْكُمُ الْقصَاصُ في الْقَتْلَى ...** ﴿١٧٨﴾ ﴾ (سورة البقرة) ؛ وقول تعالى : ﴿ **إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ في الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْديهمْ وَأَرْجُلُهُم مّنْ خلاف أَوْ يُنفَوْا منَ الأَرْضِ ...** ﴿٣٣﴾ ﴾ (سورة المائدة) .

ـ حفظ العقل بمنع أسباب فساده وتلوثه أو زواله بالكلية ، كالخمور والمخدرات والأعمال والأفكار الهدامة ، تحقيقاً لمقصود الشرع الحنيف الذي يدل عليه قوله تعالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رجْسٌ مّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلحُونَ** ﴿٩٠﴾ ﴾(سورة المائدة) .

ـ حفظ العرض بمنع الاعتداء عليه ، وتجريم من يجرؤ على ذلك بالفعل أو القول وإقامة الحد عليه ، وعدم السماح بالسلوكيات التي تؤدي إلى ذلك ممّا حرّمه الشرع ، كالسفور والاختلاط غير المشروع ، تحقيقاً لأمر الله تعالى في قوله : ﴿ **وَلا تَقْرَبُوا الزّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحشَةً وَسَاءَ سَبيلاً** ﴿٣٢﴾ ﴾(سورة الإسراء) ؛ وفي قوله : ﴿ **الزَّانيَةُ وَالزَّاني فَاجْلدُوا كُلَّ وَاحد مّنْهُمَا مائَةَ جَلْدَة وَلا تَأْخُذْكُم بهمَا رَأْفَةٌ في دين اللَّه ...** ﴿٢﴾ ﴾ (سورةالنور)

وفي قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ ﴾(سورة النور)؛ وفي قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ ﴾(سورة النور)؛ وفي قوله: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿٣٠﴾ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ...﴿٣١﴾ ﴾(سورة النور).

- حفظ المال بمنع استخدامه أو صرفه في غير ما شرعه الله وأباحه ومنع التعدي عليه بالإتلاف أو السرقة وإقامة الحدود في هذا الخصوص استجابة لأمر الله تعالى في قوله: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾(سورة البقرة)؛ وفي قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ ﴾(سورة آل عمران)؛ وفي قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ...﴿٢٩﴾ ﴾(سورة النساء)؛ وفي قوله: ﴿ وَلا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ...﴿٣٤﴾ ﴾(سورة الإسراء)؛ وفي قوله: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾(سورة المائدة).

- إدارة مرافق الدولة المختلفة التي يجب الاعتناء بها رعاية للدولة ومصالحها واستجابة لاحتياجات الناس ومتطلبات التنمية المشروعة التي تسهم في تحقيق الأمن الوطني الداخلي وفق مفهومه الشامل.

وهذا يحقق ما قرره رسول الله ﷺ بقوله: «فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته» (البخاري).

٣- صيانة أمن الدولة الخارجي ضد أعداء الإسلام والحاقدين عليه والطامعين في خيراته وثرواته وأراضيه. فواجب الدولة المسلمة دفع أذى أولئك وخطرهم بجهادهم من خلال مؤسساتها العامة المسئولة عن ذلك. يقول الله تعالى: ﴿ **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ...** ﴿١٩٠﴾ ﴾ (سورة البقرة)؛ ويقول: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ...** ﴿٢١٦﴾ ﴾ (سورة البقرة)؛ ويقول: ﴿ **... فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ** ﴿١٢﴾ ﴾ (سورة التوبة)؛ ويقول: ﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ...** ﴿١٤﴾ ﴾ (التوبة، ١٤)؛ ويقول: ﴿ **... وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ** ﴿٣٦﴾ ﴾ (سورة التوبة).

والحقائق السابقة تدفعنا في هذه الدراسة إلى افتراض أن مستوى الأمن الوطني في الدولة يكون مرتفعاً عندما تكون أجهزة الإدارة العامة على درجة عالية من الكفاءة. وكفاءة أجهزة الإدارة العامة تزيد أو تقل بمقدار قوتها في ثلاثة جوانب: التنظيم، والأداء، والأخلاق. لذا فإن الافتراض الذي تقدم يفيد أن قوة أجهزة الإدارة العامة من حيث التنظيم والأداء والأخلاق يؤدي وبشكل مباشر إلى تعزيز الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل.

لا تكتمل المناقشة التحليلية الهادفة إلى إيضاح أثر الإدارة العامة على الأمن الوطني الشامل في الدولة المسلمة دون استطراد يبين أثر قوة التنظيم والأداء والأخلاق في رفع كفاءة الجهاز الإداري العام. وهذا ما سنركز عليه فيما تبقى من هذه الدراسة تحت عنوان كفاءة أجهزة الإدارة العامة.

٤ . ٢ كفاءة أجهزة الإدارة العامة

أجهزة الإدارة العامة هي المنظمات الحكومية التنفيذية المسئولة ـ بشكل مباشر ـ عن جودة ظروف الناس الحياتية وسلامة أوضاعهم في الدولة من خلال ما تقدمه لهم من خدمات عامة متنوعة . هذا مبرر وجود تلك الأجهزة . وهذا الذي يكسب تشكيلها شرعية قانونية وأخلاقية .

وتقوم أجهزة الإدارة العامة بمسئولياتها الرسمية المقررة من خلال تنفيذ سياسات الدولة العامة التي ترسم ـ نظرياً على الأقل ـ من أجل خدمة المجتمع وحمايته وتحقيق مصالحه المختلفة والاستجابة لمطالبه المشروعة . وتمارس أجهزة الإدارة العامة لتنفيذ هذه المهام الكبرى أنشطة تنظيمية وتنسيقية متنوعة يتم تقريرها وتحديد أطرها التطبيقية في ضوء أهداف ومجالات نمو وتطور ورفاه وسعادة واستقرار المجتمع . وهي تركز على الأعمال التي لا يصلح أن يقوم بها القطاع الخاص ، لخطورتها واتصالها بقضايا الدولة الاستراتيجية ومسائلها المصيرية ؛ كحماية الأمن الوطني ورعاية المصالح العامة وتأمين المصالح الخاصة وضبط السلوك الفردي والجماعي العام وتوزيع الثروة . وقد تقوم أحياناً بأعمال أخرى قد يكون أداؤها بكفاءة أكبر ، أكثر التصاقاً بالقطاع الخاص .

وتختلف الدول حسب نظمها وعقائدها السياسية من حيث النطاق الذي تشمله أنشطة أجهزتها العامة التفصيلية . فمن الدول من يقتصر دور أجهزتها التنفيذية العامة على الحد الأدنى من الأنشطة ذات الصلة بقضاياها الاستراتيجية ؛ ومنها من تتوسع أجهزتها العامة في التدخل في تفاصيل أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية .

عموماً، لا يوجد تحديد دقيق لنشاط منظمات الإدارة العامة. ربما لسرعة وتلاحق التطورات التقنية والاقتصادية، وما ينتج عن ذلك من استمرار تغير الظروف والأحوال في البيئة السياسية والاجتماعية: الدولية والمحلية. فهذه الحقيقة تؤدي إلى اتساع وتنوع الاهتمامات في الدولة المعاصرة؛ وإلى تأصيل التصورات الأيدولوجية المتباينة حول حدود مسئوليات منظمات الإدارة العامة.

إلا أن هناك قطاعات حيوية ظلت تاريخياً، ولا تزال، تمثل قطاعات رئيسية لأنشطة منظمات الإدارة العامة كالمواصلات، والتعليم، والصحة، والعلاقات الدولية، والدفاع عن الوطن عسكرياً، والأمن الداخلي، والاقتصاد. وبتأمل تلك القطاعات، نجد أن جزءاً كبيراً ومهماً من الأنشطة المتعلقة بها يتصل بهدف تحقيق الأمن الوطني داخلياً وخارجياً؛ إما مباشرة (كاتخاذ القرارات التنفيذية المتعلقة بالسياسات الأمنية وبالمخصصات اللازمة لها، ومتابعة تنفيذها على الصعيدين الداخلي والخارجي) أو بشكل غير مباشر (كتخطيط المدن، وإنشاء المرافق والبنية الأساسية، وتوفير المساندة الميدانية اللازمة لقيام الجهات الأمنية بواجباتها على نحو سليم، وإجراء الدراسات الاستشارية ذات الطابع الأمني، وتنوير المجتمع، وتوجيه الرأي العام بهدف تفعيل الدور الأمني للجماهير).

وكما تقدم، تتوقف كفاءة أجهزة الإدارة العامة على ثلاثة عوامل هي: قوة التنظيم، وقوة الأداء، وقوة الأخلاق. هذه العوامل هي موضوع الحديث التالي.

٤ . ٢ . ١ قوة التنظيم

القول بأن قوة تنظيم أجهزة الإدارة العامة ركيزة أساسية لكفاءتها وفعالية أنشطتها لا يحتاج إلا استشهاد. فهو استنتاج منطقي. ومع هذا هو مؤكد بشواهد الواقع. فنحن نرى أن الجهاز الإداري الذي يتميز بقدرة عالية على إنجاز أهدافه واستخدام موارده بشكل أمثل جهاز تميز بوضع تنظيمي قوي، أبرز سماته: حسن التخطيط والقدرة على توفير الموارد اللازمة وعدم الازدواجية والتركيز على المهمات واختصار الإجراءات والاهتمام بالتطوير على نحو مستمر.

وتزخر أدبيات الإدارة والتنظيم بعدد من النظريات التي تعنى بتحديد عوامل ومعالم التنظيم القوي: أي الذي يستطيع تحقيق أهدافه رغم كل الصعوبات وفي كل الظروف. بعض تلك النظريات تبلور نتيجة مجهودات فكرية ذاتية لأولئك المهتمين بدراسات الإدارة والتنظيم. وبعضها يعكس مجهودات هدفها وصف وتحليل نماذج محددة برزت في أطر تطبيقية متنوعة كنماذج فعالة. من أبرز تلك النماذج نموذج «إدارة الجودة الشاملة». فقد نال ذلك النموذج شهرة واسعة في السنوات الأخيرة كأسلوب إداري وتنظيمي جعل منظمات عديدة مضرب المثل في التميز والتفوق في مجالات اختصاصها، وفي قدرتها على تحقيق أهدافها رغم كل التحديات التي تواجهها. وهذه حقيقة سجل ولا يزال يسجل المهتمون والباحثون في مجال الإدارة والتنظيم شواهد متنوعة لها في بحوثهم وتقاريرهم العلمية.

في ضوء تلك الشواهد صار كثير من مؤيدي النموذج يطرحونه كخيار طبيعي لتحقيق مستوى عال من الكفاءة والفعالية التنظيمية بصرف النظر عن خصائص إطار التطبيق. لذا برز في الآونة الأخيرة اهتمام متنام بتطبيقه

في إطار أجهزة الإدارة العامة لتحسين مستوى كفاءتها وفعاليتها. وتأتي الإشارة إلى هذا النموذج في هذا السياق تأييداً لذلك الاهتمام. حيث يفترض المؤلف أن تطبيق منظمات الإدارة العامة في الدولة المسلمة لنموذج إدارة الجودة الشاملة خيار سليم يخدم هدف حفظ وحماية أمنها الوطني الشامل، بشرط التزام مبادئ النموذج بدقة وعناية.

وتُعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها «إدارة المنظمة على نحو يحقق رضا عملائها من خلال برنامج شامل من الأدوات والتقنيات والتدريب» (Williams104، 1994). وتطبيق إدارة الجودة الشاملة يرمي بصفة عامة إلى إحراز تحسينات دائمة ومستمرة في أداء المنظمة من خلال إحداث تغييرات جذرية على صيغة الترتيبات المقررة للأنشطة المختلفة التي تمارسها للوصول إلى أهدافها. ويزعم الباحثون ـ وهم محقون فيما يزعمون ـ أن النموذج التنظيمي الذي يبرز بتطبيق إدارة الجودة الشاملة يستمد قوته من حقيقة مبدأية هي أنه يدفع بطبيعته كل العناصر المتصلة به إلى تركيز اهتمامها على المسائل الأهم بالنسبة للمنظمة. وهكذا، عندما تطبق أجهزة الإدارة العامة نموذج الجودة الشاملة على نحو صحيح فستكون المسائل الأهم بالنسبة لها مسائل ذات صلة بالمتغيرات التي تضمنها الحديث السابق حول مجالات ومقومات الأمن الوطني الشامل. لأن تلك المتغيرات تمثل المحاور الرئيسية لأنشطتها كما سبق. وسيؤدي ذلك يقيناً إلى تعزيز أمن الدولة الوطني.

ويشدد الباحثون إلى أن مشروع تطبيق المنظمة لنموذج الجودة الشاملة يجب أن يبدأ بتخليها عن أسلوب التفكير التقليدي الذي تعتقد وفقاً له أنها تملك بقدراتها الخاصة وخبرتها المكتسبة المعرفة والحقيقة الكاملة حول كل الأمور والمسائل التي تعنيها. وتتبنى بدلاً من ذلك أسلوب طرح تساؤلات جديدة حول تلك الأمور والمسائل. المهم أن نموذج الجودة الشاملة يتميز

بكونه أسلوب إداري وتنظيمي يركز على تحسين جودة مخرجات المنظمة. وهذا مصدر قوته ومن ثم جاذبيته كخيار تنظيمي مناسب تجدر محاولته في إطار منظمات الإدارة العامة في الدولة المسلمة لتطوير وتحسين أدائها، وما تقدمه من خدمات للجماهير.

لكن يجب إدراك أن أسلوب الجودة الشاملة لا يعني إصلاحات سريعة يتم إجراؤها في المنظمة العامة؛ أو أنها مغامرة مثيرة يقوم بها بعض موظفيها في محاولة لتطوير الذات والأداء (Williams ,1994). فالعكس تماماً هو الصحيح. إذ يتطلب نجاح الأسلوب عدم استعجال النتائج، مع الالتزام الكامل من قبل جميع أفراد المنظمة بأساسياته ومقتضياته. ولكي يتحقق ذلك يلزم إيجاد بيئة تنظيمية إيجابية يسعى فيها المديرون والعاملون بقناعة وجدية واستمرار إلى التطور والتطوير. فالجودة وفق مفهوم إدارة الجودة الشاملة ليست هدفاً محدداً يحققه التنظيم ثم ينشغل بغيره؛ وإنما هو هدف متغير تظل المنظمة باستمرار مشغولة بتحقيقه. وهذا يعني أن سعي منظمات الإدارة العامة إلى تحسين جودة ما تقدمه من خدمات للمواطنين لن يقف عند حد معين أو ينتهي بصورة محددة.

إن اكتمال وكمال عوامل قوة التنظيم التي تم تحديدها سلفاً وهي: حسن التخطيط وتوفر الموارد اللازمة، وعدم الازدواجية، والتركيز على المهمات، وتقليل الإجراءات، واستمرار التطوير شرط مهم لتسهم أجهزة الإدارة العامة في تعزيز أمن الدولة الوطني بشكل فعال. وهي تكون أكثر احتمالاً في ظل إطار تنظيمي مؤسس وفق أسلوب الجودة الشاملة. فالأسلوب يضمن حسن التخطيط في الجهاز الحكومي التنفيذي لأنه، ومنذ الوهلة الأولى، يهتم عملياً به كركيزة أساسية بالنسبة لاستراتيجية العمل. وفي هذا الخصوص يركز الأسلوب على مفهوم للتخطيط أفضل وأكثر تأثيراً

بالنسبة لمصير المنظمة العامة وأهدافها، والدولة وأمنها، من المفهوم العادي التقليدي. ذلكم هو مفهوم التخطيط الاستراتيجي الذي تحاول المنظمة الحكومية من خلاله تحديد أحداث وظروف في المستقبل تسهم في تمكينها من تحقيق غاياتها وأهدافها؛ ومن ثم تباشر العمل على تهيئة وتحريض أسباب ظهور تلك الأحداث والظروف.

كما يضمن الأسلوب توفر الموارد اللازمة لتحقيق الإنجازات المرغوبة فيما يتصل بأمن الدولة الوطني. وذلك لأن توفر تلك الموارد شرط لنجاحه؛ وهو من أبرز آثار تطبيقه. والأسلوب يضمن عدم الازدواجية (أي تكرار العمل بدون جدوى) لأنه يقوم على مبدأ التنسيق المكثف على أساس التدرج الرئاسي عمودياً وعبر المنظمة أفقياً. وانعدام الازدواجية يرفع من مستوى كفاءة وفعالية أداء المنظمة العامة، لأنه يؤدي إلى الحفاظ على مواردها وعدم تعارض مهامها. وهذان أثران ستثبت المراجعات أن إهمالهما كان وراء كثير من أسباب الإخلال بالأمن الوطني في الدولة المسلمة. ثم إن الأسلوب بطبيعة مبادئه، كما أسلفت عند وصفه، يركز على تحديد المهمات من الأعمال والمراحل التي يجب على المنظمة الحكومية العناية بها بشكل رئيسي. وهي تلك الأعمال والمراحل التي ترتبط جودة الخدمات المقدمة بها بصفة مصيرية. وهذا بلا شك يعني التركيز على ما يخدم أمن الدولة الوطني.

وتقليل الإجراءات أثر من آثار تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة في المنظمة الحكومية، لأنه مرتبط بمبدأ صارم من مبادئه؛ وهو أن كل ما لا يكون وجوده في المنظمة ذا قيمة فعلية يمكن تحديدها وقياسها بمقياس كمي واضح يجب التخلص منه سواءً كان موظفاً أو إجراءً أو آلةً أو مادة. فوجود الشيء مع عدم جدواه أو الحاجة إليه يمثل عبئاً يرهق المنظمة ومواردها. وتقليل الإجراءات مطلب مهم يعزز دور المنظمة الحكومية في خدمة أمن الدولة

الوطني لأنه سبب لسرعة الإنجاز. وسرعة الإنجاز في كثير من الأحيان يكون العامل الأهم الذي تدفع به الدولة عن نفسها ما يخل بأمنها الوطني.

ويجب التأكيد على أن نجاح المنظمة الحكومية في الاستفادة من أسلوب إدارة الجودة الشاملة لتعزيز دورها في خدمة وحماية أمن الدولة الوطني يتوقف على التزامها بمبدأ يكرسه الأسلوب، وهو أن تطوير ذاتها يجب أن يكون بالنسبة لها هدفاً مستمراً. لكن يجب أن تدرك المنظمة الحكومية أن صيغة التطوير المناسبة صيغة غير ثابتة، بل تتجدد بحسب الظروف والمستجدات والتحديات التي تواجه الدولة في هذا الزمن وتؤثر على أمنها الوطني. فالظروف المعاصرة لا تستقر على حال، وتدل على أن عوامل التحدي التي تؤثر على أمن الدولة الوطني تتجدد باستمرار.

هناك مطلب رئيسي لنجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إطار منظمات الإدارة العامة، وهو ضرورة وجود قيادات ملتزمة بتطبيق الأسلوب ودعمه بما يكفل البدء باستشعار نتائجه الإيجابية الحتمية في وقت مبكر. فلا فرصة لنجاح محاولات تطبيق الأسلوب بدون ذلك الدعم. ودعم القيادة لأسلوب إدارة الجودة الشاملة مرهون بإيمانها بجدواه؛ أي بإيمانها أن رفع مستوى كفاءة المنظمة وفعاليتها يتصل بشكل مباشر بفكرة التحسين الدائم لجودة ما تقدمه من خدمات. ثم إن الدعم لا يكون بالكلمات فقط. بل بأفعال واضحة مستمرة تشمل تمثيل القدوة الحسنة في تطبيق الأسلوب، وتفويض السلطة، ونبذ السلوكيات التي تسهم في بقاء الأعراف التنظيمية القديمة راسخة في ذهن الموظف، وقيام القائد بدور المعلم الفعال. وكما نبهت قبل قليل، لا يعني دعم الأسلوب على نحو يؤدي إلى استشعار نتائجه الإيجابية في وقت مبكر استعجال الثمرة قبل أوان قطفها. فالثمار الجيدة لتطبيق الأسلوب لن تحصد حتى يحين موعد حصادها. وهذا

يكون عند تمام نضجها، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً بحسب طبيعة المهمة الخدمية التي تقدمها المنظمة. لكن حتماً سيكون بالإمكان استشعار التحسن الذي بدأ يطرأ فيما يخص أمن الدولة الوطني بعد تطبيق الأسلوب من قبل الجهاز الحكومي التنفيذي؛ تماماً كاستشعار المريض لتحسن حاله بعد فترة قصيرة من بدء تعاطيه للعلاج المناسب للداء.

الخلاصة: إن التطور الذي تحققه منظمات الإدارة العامة تنظيمياً بتبني أسلوب الجودة الشاملة هو تطور موضوعي يؤدي إلى تطور الأداء في تلك الأجهزة ورفع درجة كفاءتها. وهذا سيخدم بشكل مباشر استتباب أمن الدولة الوطني الشامل لأنه يوفر أهم أسبابه. فهو سيؤدي إلى تركيز أنشطة الإدارة العامة على الاستجابة للاحتياجات الأساسية التي تعزز شعور المواطنين بالأمن وفق مفهومه الشامل. وشعور المواطنين بالأمن وفق مفهومه الشامل هو غاية ما يطلبون. فإذا تحقق سيفرز حالة من الرضا والاعتزاز بالذات وسط الجماهير؛ الأمر الذي سيدفعهم إلى مقاومة ومواجهة أي عوامل قد تؤدي إلى الإخلال به. وبالنسبة للدولة المسلمة موقف الجماهير ووحدتهم في الالتفاف حول مصالحهم العليا واستعدادهم للذود عنها (بالوسائل السلمية أو العسكرية) هو السلاح الوحيد الذي يمكن أن تثق به لحماية أمنها الوطني ضد أي اعتداء.

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المرجعية الإسلامية المتمثلة بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم تتضمن توجيهات تؤكد انسجام أسلوب إدارة الجودة الشاملة مع الثقافة الإسلامية الأصيلة؛ وبالتالي يصلح أن يطبق الأسلوب في الدولة المسلمة استجابة لمتطلبات التطوير التنظيمي في أجهزتها الحكومية. فمضامين أسلوب إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات نجاحه (العمل الجماعي، التزام القيادة، وحدة الهدف، وحدة التصور،

تفويض السلطة، القدوة الحسنة، الإدارة بالمشاركة، الابتكار، التخطيط الاستراتيجي، وغير ذلك من العناصر) لن تصطدم بثقافة وقيم الموظف المسلم الأساسية. وهذا شرط لقبول الأسلوب في إطار المنظمة الحكومية، وعدم مقاومته، والعمل على أساسه ومن أجل ترسيخ مبادئه.

٤ . ٢ . ٢ قوة الأداء

اختلف الباحثون حول مفهوم الأداء : هل هو سلوكيات أم نتائج أم الأمرين معاً. فالبعض يرى أن الأداء يشير إلى النتائج التي يثمرها العمل فقط (Rogers 1994). بينما يرى آخرون بأنه سلوكيات العمل وليس نتائجه، لأن عوامل النظام المختلفة التي ربما خرجت عن سيطرة صاحب الأداء لا يمكن عزل أو تحييد تأثيرها على نتائج العمل (Campball1990) وهناك من يقول بأن الأداء متغير متعدد الأبعاد؛ أي أنه يقاس ويقيم بالتركيز على أبعاد معينة أهمها كما حدد أولئك : نتائج العمل وسلوكياته (Fitzgerald and Moon,1996). ولعل الرأي الأخير هو الأقرب للحقيقة، لأن تقييم النتائج بشكل جيد ومفيد (يركز على معرفة أثرها على التنظيم ويحدد القيمة التي تضيفها له) يتطلب تقييم سلوكيات العمل المؤدية إليها. كما يتطلب تقييم سلوكيات العمل تقييم ما تثمره من نتائج. فتقييم بعديّ الأداء الأهم : السلوكيات والنتائج لا يمكن أن يتم بشكل دقيق إلا في إطار متبادل. وانطلاقاً من هذا الرأي يتعين القول أن الأداء التنظيمي القوي يتحقق بسلوكيات ونتائج تنظيمية قوية.

ويقصد بالسلوكيات التنظيمية سلوكيات الموظفين الفردية والجماعية التي تظهر في إطار التنظيم الرسمي. وهي مجموعة العمليات والتصرفات التي يقوم بها العاملون لإنجاز مهام محددة. أما النتائج فهي النهايات المرغوبة

التي تسعى المنظمة للوصول إليها . وهي بطبيعة الحال السبب الواضح والمبرر الرئيسي لوقوع الأنشطة والسلوكيات التنظيمية المختلفة .

وأهم عوامل قوة الأداء (والتي تكون بالتالي أهم عوامل قوة السلوكيات والنتائج التنظيمية باعتبار قاعدة «الكلام عن الكل كلام عن الجزء) هي وضوح الأهداف ووضوح الإجراءات ووضوح معايير التقويم . هذه العوامل لا بد أن تكون بصيغة جيدة لكي تتمكن أجهزة الإدارة العامة من الإسهام بشكل فعال في حماية أمن الدولة الوطني وفق منظور شامل . وقد سبق أن نموذج إدارة الجودة الشاملة يمثل الخيار التنظيمي الأفضل للحصول على أداء متميز وقوي من منظمات الإدارة العامة . فهو نموذج تنظيمي قوي يعالج عوامل قوة الأداء وفق منهجية عملية واقعية ، تركز على تحديد ما يجب أن يتم لتحسين والحفاظ على قوة السلوكيات والنتائج التنظيمية الحكومية . وعموماً ، قوة الأداء أثر متوقع مع قوة التنظيم . لأن الأثر الأبرز لقوة التنظيم هو إزالة كل معوقات الأداء القوي المرغوب .

وبما أن الأداء المعني في هذا البحث هو أداء الخدمة من قبل المنظمة العامة فإن التركيز على تقليص الفجوة بين أداء المنظمة العامة الفعلي وبين توقعات المواطنين يمثل المسألة المحورية بالنسبة للطرفين . وعليه فإن تعزيز الأمن الوطني من خلال أنشطة أجهزة الإدارة العامة يقتضي أن يركز المديرون في تلك المنظمات على تبني وسائل وتقنيات وبرامج تدريبية تعنى بتحسين جودة الخدمة وجودة أدائها من خلال الاهتمام بتحديد وتحليل احتياجات المواطن والمجتمع الحقيقية .

من جهة أخرى ينبغي أن يركز المديرين في منظمات الإدارة العامة على تبني فكرة إنجاز العمل وتحقيق أهدافه من خلال فرق تتشكل لهذا الغرض .

ففاعلية العمل (قدرته على تحقيق أهدافه) محكوم بوجود قيادات واعية تدرك أن تشجيع وتسهيل العمل الجماعي هو أفضل وسيلة لتحقيق إنجازات استثنائية. وأن تقصيرها في دعم فكرة عمل الفريق وفشلها في تهيئة ظروف إيجابية لتطوير ذلك العمل يضعف فعاليتها القيادية من ناحية؛ ومن ناحية أخرى يؤدي إلى تآكل أفضل الجهود والمحاولات التي يمكن الحصول عليها من الأتباع. باختصار تجاهل قيادات المنظمة لفكرة فرق العمل، أو عدم دعمها لتلك الفكرة بشكل كاف يؤدي إلى عدم الاستفادة من محاسنها والتي تدور حول حقيقة مهمة مفادها أن عمل الجماعة أقوى وأكثر فائدة من عمل الفرد من حيث الأفكار والآثار والطاقة المتاحة والتنفيذ. وهذه آثار سيكون لها مردود إيجابي عندما تكون الغاية النهائية الثابتة عند تقرير وتنفيذ الأنشطة العامة هي الحفاظ على أمن الدولة الوطني.

ولتأكيد أهمية عمل الفريق لتحقيق إنجازات استثنائية في كل المجالات، قدم ماكسويل - وهو واحد من الخبراء الذين اكتسبوا شهرة واسعة في العالم في مجال القيادة وبناء الفريق - مجموعة من النصائح التي يجدر بالقادة استيعابها جيداً (Maxwell، 2001) فحسب ماكسويل على الكل أن يدرك:

١ - أن الاجتماع شرط لتحقيق التميز.

٢ - وأن الهدف أهم من الدور.

٣ - وأن الفريق لن يحصل على أفضل أداء من أعضائه إلا عندما يجد كل عضو نفسه في الموضع الذي يناسب إمكاناته.

٤ - وأنه كلما زادت التحديات زادت الحاجة للعمل الجماعي.

٥ - وأن ضعف عنصر واحد من عناصر الفريق يضعف الفريق كله مهما كانت قوة بقية عناصره.

٦ ـ وأن فريق العمل الناجح يضم من بين أعضائه عناصر تحفز الآخرين لتحقيق النجاح .
٧ ـ وأن الرؤية تمنح فريق العمل وضوح التوجه والتركيز والثقة بالذات .
٨ ـ وأن المواقف السلبية وسط الفريق تؤدي إلى تقويض دوره وفعاليته .
٩ ـ وأن مسئولية أعضاء الفريق مسئولية مشتركة الأمر الذي يخفف الضغط عليهم .
١٠ ـ وأن استفادة الفريق القصوى من إمكاناته وتحقيقه لطموحاته يقتضي استعداد أعضائه لبذل الجهد والإخلاص باستمرار .
١١ ـ وأن الرقابة الدائمة تساعد الفريق على البقاء متميزاً بشكل دائم .
١٢ ـ وأن فريق العمل المتميز يضم أعضاء متميزون يمثلون عمقه الاستراتيجي .
١٣ ـ وأن التجانس والاشتراك في القيم أهم عوامل قوة الفريق .
١٤ ـ وأن الاتصال المتبادل بين أعضاء الفريق مهم لفعاليته .
١٥ ـ وأنه لا يوجد فريق عمل جيد بدون قيادة جيدة مهما تميز أعضاء الفريق .
١٦ ـ وأن المعنويات المرتفعة سبب مباشر للوصول إلى نتائج طموحة .
١٧ ـ وأن الاستثمار في فريق العمل استثمار مربح .

أخيراً، يجب التأكيد على أهمية تقييم الأداء الحكومي لتحسينه والحفاظ على قوته بصفة مستمرة . وكذلك على ضرورة أن تتم عملية التقييم وفق مقاييس صحيحة وفعالة . فعدم الاعتناء بتقييم الأداء الحكومي أو تقييمه بمقاييس غير مناسبة وغير واضحة سببان لغياب أثر مهم للتقييم، وهو إثارة التساؤلات الصحيحة التي تسهم إجابتها في علاج سلبيات الأداء التنظيمي على نحو يحقق تطوره ويحسن مستواه . وهذا يعني غياب معلومات مهمة تسهم حتماً في تطوير المجهودات الحكومية الرامية إلى تعزيز الأمن الوطني .

٤ . ٢ . ٣ قوة الأخلاق

الأخلاق جمع خلق . والخلق يعني في العربية الطبيعة والسجية . لكن ليس كل ما يتصف به الإنسان من الأخلاق يكون سجية وطبعاً . إذ من الأخلاق ما يكون مكتسباً بالاجتهاد والتدريب وحمل النفس على الالتزام ، كما دل على ذلك قول الرسول ﷺ : «إنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم» (حسنه الألباني) .

والقيم الأخلاقية القوية قيم حسنة ولا بد . فهي ضوابط للسلوك الإنساني البناء ؛ تحدد صيغته وزمانه ومكانه ومداه . ولها ثمار إيجابية عديدة تشمل في الإطار الاجتماعي : تقلص أسباب الخلافات ، واستقرار الأوضاع ، والتعايش ، وازدياد فرص التطور ، ووضوح الرؤية المتعلقة بالغايات والمهام . أي أنها سبب للاجتماع والقبول وحصول التأثير . بل هي سبب لبقاء الحضارات وتطورها كما يستفاد من قول الشاعر : إنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا .

وللقيم الأخلاقية القوية فوائد على المستوى الشخصي كذلك . فإلى جانب ما يحصل بها من راحة الضمير وسكون النفس وسمو المعايير ، تثمر أيضاً السلوك المستقيم والذي يمثل أهم مطالب تحقيق نتائج مضمونة وسريعة بالطرق المشروعة . فالسلوك المستقيم ، من حيث أثره في تحقيق الغايات المشروعة والمصالح الحقيقية ، يشبه الخط المستقيم الذي يثبت علم الهندسة بأنه يمثل أقصر مسافة بين نقطتين .

ولقد ثبت بالأدلة والشواهد على مدى قرون وعقود من الزمن أن النظم ، بصرف النظر عن قوتها نظرياً وسلامة ما تقوم عليه من أفكار ومناهج ، ومهما كانت محكمة ومتقنة ، وأياً كان مجالها التطبيقي (السياسة

أو الاقتصاد أو الاجتماع أو التعليم أو الإدارة)، لن يكون بمقدورها إفراز آثار جيدة دائمة على أرض الواقع في ظل ضعف وتدهور القيم الأخلاقية لدى القائمين عليها والمعنيين بتطبيقها. ووفقاً لهذه الحقيقة التاريخية فإن بعد السلوك الأخلاقي يفوق في أهميته بعده التنظيمي بالنسبة لنجاح التطبيقات التنظيمية. لأن الجهود التطبيقية التنظيمية لا تكون مشدودة إلى المدى الأقصى في اتجاه إيجابي ثابت باعتبار عامل المصلحة فقط، بل وبفعل دفع القوة الإضافية للمبادئ الأخلاقية التي تثمر ضابط النجاح الأهم، وهو استقامة السلوك.

وتميز المنظمة الحكومية التنفيذية بأخلاق فاضلة سبب مباشر لنجاحها في تحقيق أهدافها وازدهارها. لأن الأخلاق التنظيمية الفاضلة تتيح لها تلقائياً كثيراً من مستلزمات وممكّنات الأداء القوي. من أهم تلك المستلزمات والممكّنات «الموضوعية» التي تتوصل بواسطتها المنظمة للقرار الصواب والتصرف السليم. فالأخلاق الفاضلة تجعل من صاحبها طالب حق يسعى إلى الوصول إلى الرأي الأمثل ويقبله ولا يصر على رأيه انتصاراً لذاته وإرضاءً لغروره. ومنها «تطور المعرفة» الذي يكون سبباً لإتقان المنظمة لدورها التنفيذي الخاص في الدولة وإبداعها في أداء ذلك الدور. ومنها «التروي والدقة ودراسة الاحتمالات الممكنة» عند تفسير الأحداث ووضع الافتراضات واتخاذ القرارات. فالأخلاق الفاضلة تؤدي إلى الاتصاف بالرزانة والصبر والرغبة في بذل كل ما يلزم من جهد للوصول إلى أحكام صحيحة. ومنها قيام المنظمة بالحقوق والواجبات الثابتة التي يرتبط بها نتائج ومصالح لم تقرر عبثاً. فالأخلاق الفاضلة لا تسمح بالاستهانة بحق ولا التفريط بواجب إبراءً للذمة ووفاءً بالالتزامات والمسئوليات. ومنها تكثيف التعاون داخل المنظمة، وبينها وبين الآخرين على النحو وبالقدر الذي

يتحقق به المراد. فالأخلاق الفاضلة عندما تحكم التعامل مع الآخرين تثمر تجاوباً واستجابةً سريعة وتلقائية. وهكذا تسهم الأخلاق الفاضلة في توفير بيئة عمل إيجابية تمكن الموظفين من الاندماج والتفاعل المثمر والأداء بكفاءة عالية. وأثر ذلك على الأمن الوطني لا يمكن أن يكون إلا إيجابياً.

ومن أهم ما يجب التأكيد عليه فيما يخص الأخلاقيات في إطار العمل الحكومي التنفيذي أن يباشر الموظف العام عمله وفق معايير أخلاقية عالية تتناسب ودوره كأجير، وصفته كمؤتمن. فالأجير يقوم بما يقوم به من عمل مقابل أجر مكافئ. ولن يكون تقاضيه للأجر مشروعاً حتى يستوفي التزاماته تجاه العمل. وعلى الرغم من أن هذا بحد ذاته كفيل باستثارة القيم الأخلاقية عند ذوي الضمائر الحية من العاملين، إلا أنه يشير إلى حقيقة مهمة تدفع الموظف العام إلى التقيد بمعايير أخلاقية عالية عند أداء عمله كالإخلاص والإتقان والمصداقية. والحقيقة هي أنه في ظل أوضاع موضوعية طبيعية فإن العامل سيحاسب على الأجر الذي يتقاضاه. والمحاسبة تعني المساءلة. والمساءلة تثبت المسئولية. وعندما تثبت المسئولية يتقرر الحكم: إما لصالح العامل أو ضده. ومن المؤكد أن العامل السوي لا يريد أن يخسر قضيته لأن في خسارته تهميشه وربما زواله عن ميادين التأثير. كما أن في خسارته تقليل فرص العمل المتاحة له بل وربما حرمانه من الاستفادة من تلك الفرص.

ثم إن الموظف العام مؤتمن على وظيفته التي تشكلت لتسهم في خدمة المجتمع. والمؤتمن تتفاعل في ضميره الضوابط القانونية والضوابط الأخلاقية أكثر من أي شخص آخر. فالضوابط القانونية تمثل رادعاً رسمياً تحول دون انتهاك الموظف العام لالتزاماته الثابتة تجاه الغير. والضوابط الأخلاقية تسهم في الحيلولة دون إخلال الموظف العام بأمانة العمل الذي كلف به، لأنها، في العادة، سبب قوي لتردد النفس عن الوقوع في المحظور. و لا شك أن

الإخلال بأمانة العمل يعد من المحظور أخلاقياً ويعكس بالنسبة لكثير من الناس أدنى درجات اللؤم وفساد الفطرة والطباع. لذا نرى أن من يؤتمن على أمر ما يجد صعوبة في عدم النصح لذلك الأمر أو التفريط في الحفاظ عليه أو التصرف بشكل يضعف علاقة الثقة بينه وبين الطرف الآخر.

ولهذا، يجب أن يعي الموظف العام من خلال جميع وسائل التوعية المؤثرة أنه أجير ومؤتمن. وأنه بهاتين الصفتين مطالب بالتزام أخلاقيات وآداب محددة عند أدائه للمهام المنوطة به. تلك الآداب والأخلاقيات تمثل قيماً خاصة بالموظف العام تحكم سلوكه وتصرفاته وتحدد الخطأ فيها والصواب والمرفوض منها والمقبول والفاسد من دوافعها وغاياتها والصالح. وهي، بلا شك، آداب تؤثر بشكل مباشر على قدرة المنظمة الحكومية في القيام بمسئولياتها تجاه تعزيز الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل. والتأكد من وعي الموظف بالتزاماته الأخلاقية والتزامه بها مسئولية قيادية؛ الأمر الذي ينبه إلى تداخل مقومات الأمن الوطني، وتبادلها التأثير (سبق أن الكفاءة القيادية من مقومات الأمن الوطني الأساسية).

ومن أهم الآداب والأخلاقيات التي ينبغي الالتزام بها من قبل المنظمة الحكومية التنفيذية وموظفيها ما يلي:

١ ـ العلم والمعرفة. فلا ينبغي أن يؤدي الموظف عملاً لا يحسن أداءه ولا تتوفر فيه شروط إتقانه. وأفضل وسيلة للتعلم والحصول على المعرفة هي التخصص دراسة وعملاً.

٢ ـ الحرص على المصلحة العامة. وهذا لا يتحقق إلا بالاهتمام برغبات الناس ومطالبهم وأمانيهم كما يعبرون عنها هم وليس كما يتصورها الموظف من خلال رؤيته المجردة.

٣ ـ الالتزام بمبدأ الغاية لا تبرر إلا الوسيلة المشروعة . فلا يجوز بدون دليل شرعي أن يأتي الموظف العام بتصرف غير أخلاقي أو غير إنساني بحجة أن غاية ذلك التصرف تبرره .

٤ ـ احترام الأنظمة والتعليمات عند التقرير والتصرف . فالموظف العام يتقيد بالأنظمة والتعليمات في كل ما يأتي وما يذر ، ولكن باعتبار مقصودها أكثر من اعتبار منصوصها .

٥ ـ الحذر من سوء استخدام السلطة أو تجاوزها وعدم استخدامها إلا فيما خصصت له . فالسلطة تمنح مقابل المسئولية لتمكين الموظف من القيام بواجباته والتزاماته النظامية ولا تمنح للتسلط وممارسة السيطرة إشباعاً للغرائز .

٦ ـ عدم إهمال ما يتعين القيام به . فالموظف العام يجب أن يبادر إلى القيام بما يجب القيام به من الأعمال الملحّة لأن التقصير في ذلك قد يؤدي إلى أزمات وكوارث .

٧ ـ عدم ارتكاب محظور قانوني أو عرفي . لأن ذلك ينقض صفة الموظف كحام لمصالح الدولة وأفرادها وقيمها وأهدافها ويؤدي إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري في الجهاز الحكومي . وهذا أكبر سبب لفشل الخدمات العامة وظهور الأزمات المتنوعة في المجتمع .

٨ ـ الإحسان وحب عمل الخير . وبذلك تعلو همة الموظف العام لبلوغ الأفضل وخدمة الناس ويتحقق له بذلك حسنيان : راحة الضمير والارتقاء الوظيفي .

٩ ـ التفاؤل والجرأة وعدم التحيز . وهذا من أهم الآداب التي تدفع للجد والاجتهاد والتميز في الطموحات والاستمرار في التطوير . كما تؤدي إلى سرعة التصرف والإبداع وحصول القبول والرضا وقلة الشكوى وتحقيق الذات .

١٠ ـ تمثيل المبادئ الأخلاقية في المجتمع . من خلال التزامها وحمل الآخرين على احترامها وعـدم مخالفتها . وهذه مسئولية اجتماعية كبرى تقود إلى تماسك المجتمع وقوته .

١١ ـ تكريس مفهوم العدالة الاجتماعية . من خلال الحرص على تقديم خدمات عامة متكافئة لكافة فئات المجتمع دون تمييز .

ومطالبة المنظمة العامة في المجتمع المسلم بتنمية آداب وأخلاقيات فاضلة لدى موظفيها ، وبمتابعة التزامهم بتلك الآداب والأخلاقيات بصفة مستمرة ، مبني على اعتبارين لهما صلة وثيقة بأثر نشاط الإدارة العامة كمقوم مهم من مقومات الأمن الوطني في الدولة . الاعتبار الأول ، أن غياب المعايير الأخلاقية التي ينضبط بها سلوك الموظف العام في المنظمة الحكومية يفقد الجمهور الثقة بالمنظمة وموظفيها . وهذا يؤدي إلى الشعور بالاستياء وعدم الرضا ، وبالتالي يمكن أن يقود إلى الإخلال بكل أو بعض عوامل الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل . الاعتبار الثاني ، أن ربط المهام والمجهودات التي تتطلبها عمليات تقديم الخدمات الحكومية العامة بمفهوم التأثير الإيجابي الشامل في المجتمع يعزز من القيمة التي تضيفها تلك المهام والمجهودات لأمن الدولة الوطني . وهذه هي النتيجة المقصودة من جرّاء الأنشطة الحكومية أصلاً . والضابط الأهم الذي يضمن ربط الخدمة الحكومية بمفهوم التأثير الإيجابي الشامل في المجتمع يتمثل في التزام الموظف العام بأخلاقيات عالية وخضوعه لما يمكن أن يعتبر آداباً عامة عند ممارسته لمهام وواجبات وظيفته .

أخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن تميز منظمات الإدارة العامة في الدولة المسلمة بقوة الأخلاق مطلب لا يبدو أن تحقيقه أمر شاق أو معضل . حيث يتحقق بدافع التدين والالتزام بالقيم والتعاليم الإسلامية بين الموظفين قبل

كل شيء. فالمسلم يميل إلى التدين وعدم مخالفة تعاليم الدين الصحيحة. خصوصاً إذا كانت البيئة الاجتماعية التي ينتمي لها أقرب للنقاء. لذا فحينما يطالب بالتزامات أخلاقية ومهنية عند أداء وظيفته، ويدرك أن هذه المطالبة لها أصل في تعاليم الدين، فإنه يستجيب. وهو يستجيب لاعتقاده بأن الالتزام المطلوب يمثل عبادة يقررها الدين، مع كونه يثمر نتائج دنيوية جيدة. لذا فإن على المنظمة الحكومية في الدولة المسلمة الاستفادة من هذه الحقيقة عند محاولة تكوين ثقافتها التنظيمية الأخلاقية الخاصة. فالموظف كأهم عنصر في تكوين ثقافة المنظمة الأخلاقية، هو قبل كل شيء فرد مسلم، يتميز بحكم إسلامه بخصائص إيمانية تقوي استجابته للقيم الأخلاقية الفاضلة.

الخاتمـــة

الحفاظ على الأمن الوطني هو الاعتبار الأساس بالنسبة للدولة عند تشكيل سياساتها الداخلية والخارجية. وبما أن أجهزة الإدارة العامة في الدولة هي الجهات المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات فإنها بحكم مسؤوليتها تصبح بالضرورة محوراً رئيسياً عند تناول الأمن الوطني ومقومات استتبابه. وهذا يبرر الرأي الذي تبناه هذا الكتاب بصفة مركزية، ومؤداه أنه عندما تنطلق الدولة من رؤية كلية لعلاج قضية الأمن الوطني وتلتزم أجهزتها التنفيذية نموذجاً تنظيمياً قوياً وأخلاقيات عالية فسيرتفع أداؤها وستكون أقدر على تحقيق إنجازات استثنائية فيما يخص تلك القضية تحديداً وفيما يخص مصالحها الحقيقية ونهضتها الشاملة بشكل عام.

استناداً إلى هذا الرأي ركز الكتاب منذ البداية على ثلاث مسائل رئيسية هي: مفهوم الأمن الوطني ومجالاته ومقوماته. تلك المسائل يلزم تحديد عناصرها بشكل دقيق وواضح ليتسنى معالجة الموضوع معالجة عملية ناجحة. فمن ضروريات العمل الناجح أياً كان خصوصاً في ظل ظروف بالغة التعقيد كظروفنا المعاصرة، أن يؤسس على تصور منطقي يراعي الواقع ويثمر إطاراً نظرياً محدد المقاصد والضوابط.

وكما يلاحظ لم يركز الكتاب على تصميم برامج تفصيلية لعلاج مشكلة الأمن الوطني في الدولة المسلمة. فهذا مجهود لم يكن ضمن أهداف الكتاب أصلاً. وهو من جهة أخرى مجهود يتصدى له المختصون بعد تطوير مفهوم محكم للموضوع تنسجم مضامينه مع قيم المجتمع المتفق عليها، كما أنه مجهود يسبقه بالضرورة تحديد شامل وكامل لمجالات الموضوع ومقوماته الصحيحة.

وعلى الرغم من عدم تركيز الكتاب على تصميم برامج تفصيلية لمعالجة مشكلة الأمن الوطني في الدولة المسلمة، إلا أنه تناول مسائل عمومية تساعد في بلورة صورة ذهنية متزنة وموضوعية حول المشكلة حول منهجية العمل الأمني الوطني الملائم وآلياته وبرامجه. وقد حدد الكتاب في هذا السياق الإدارة العامة كمقوم حاسم يعتمد عليه نجاح أو إخفاق مجهودات الدولة الرامية لتعزيز أمنها الوطني والتصدي لكل ما يهدده.

واقترح أن يبادر الجهاز الحكومي إلى إجراء تغييرات نوعية غير تقليدية فيما يتعلق بالمفاهيم والوسائل والأدوات الإدارية والتنظيمية لتعزيز قوته وتطوير كفاءته. ليتمكن من صياغة برامج عملية قيمة ينتج عنها استتباب أمن الدولة الوطني.

إن التطورات والأحداث التي نعيشها اليوم والدالة على زيادة التهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها أمن الدولة الوطني في العالم أجمع لدليل على ضرورة البدء بتفكير منهجي جديد لمواجهة هذه المخاطر. فكل الترتيبات والحلول الأمنية التي تعتمد عليها الدول الأكثر تعرضاً لتهديدات واعتداءات شديدة على مستوى الأمن الوطني اليوم أفرزت قليلاً من النتائج المحمودة وكثيراً من الآثار المدمرة مادياً ومعنوياً. والمتابعة اليومية للخبر عبر وسائل نقله المختلفة تشهد على ذلك. لذا آمل أن يكون هذا الكتاب مفيداً في التفكير في موضوع الأمن الوطني وفق طريقة أخرى أكثر شمولاً وواقعية من أسلوب التفكير الحالي الذي يقوم على مفهوم الردع من خلال الاستخدام التقليدي للقوة إذا كان ذلك ممكناً، أو على الاستسلام للأمر الواقع تذرعاً بالضعف وقلة الحيلة.

أخيراً، هذا الكتاب يحمل رسالة للمعنيين بتعزيز الأمن الوطني في الدولة المسلمة مفادها ما يلي:

١ ـ الأمن الوطني قضية كبرى ومسألة مصيرية لا تتعلق بالسلطة وبقائها، أو بنخبة من الناس ومصالحها، بل بكيان وهوية الأمة بأكملها. لذا يجب العناية بها بصدق وإخلاص وموضوعية، ولا يجوز أن تربط بمصالح خاصة أو باعتبارات مؤقتة.

٢ ـ التصدي للأمن الوطني دون العناية بالأصول والثوابت التي تتميز بها الهوية الإسلامية الأصيلة هدر للجهود وسعي لتحصيل مستحيل. فقدر هذه الأمة أن يكون أمنها وعزها بالتمسك بالإسلام والتحصن به. وفي تجارب الأمة منذ بزوغها مع الحلول المنبثقة من الإسلام وتلك المنبثقة من برامج أيدولوجية وأمنية أخرى البرهان على ذلك.

٣ ـ الخطر الحقيقي على أمن الأمة الوطني يكمن في عدم تماسك جبهاتها الداخلية وانسجامها واتفاقها على أصول ومبادئ ومنطلقات مشتركة. لذا يجب العمل على عدم السماح بخروج القوى الفاعلة في المجتمع، أياً كانت، وبصرف النظر عن صفتها وطبيعة مسؤولياتها، على الإجماع الحقيقي الثابت بالسلوك والمواقف، وبالتعداد واستطلاع الرأي العام من خلال الوسائل الموثوقة؛ سواء عبر عن هذا الخروج بفكرة أو عمل أو تحريض أو رأي. ويجب الحذر من الإجماع المزعوم الذي تدعيه القوى النافذة في الدولة بدون دليل، أو بدليل تنقضه قناعات وسلوكيات ومواقف الأغلبية. لأن هذا محرض للنزاعات والتفكك والمواجهة.

٤ ـ برامج الأمن الوطني لن تكون برامج فعالة باستئثار فئة في الدولة، أياً كانت، بحق تقريرها. بل يجب أن تعكس إرادة ورغبة الجماهير بكافة أطيافها. لذا ينبغي أن لا تهمش إرادة الشعب، أو يغيب رأي الأغلبية لصالح رأي أقلية شاذ عند تقرير تلك البرامج.

٥ ـ يجب الفصل بين المصالح المادية الآنية والعلاقات الدولية التي تتشكل على أساسها وبين المواقف المصيرية التي تؤثر على كيان الأمة واستقرارها الداخلي. فهذا شرط لصيانة سلطة الدولة، ومتطلب أساسي لموقف شعبي إيجابي متين في مشروع حفظ الأمن الوطني والذود عنه عند الأزمات.

٦ ـ لا ينبغي التذرع بكيد الأعداء ومؤامراتهم واستخدامهم لوسائل القوة القاهرة في تبرير الانهزامية. فهذه ذريعة غير منطقية ولن تحظى بتعاطف العقلاء. لأن العدو لن يألو جهداً في خدمة مصالحه ومحاولة التغلب على أضداده وهذا من حقه. والصواب هو بدء نقد الذات ولومها عند الهزيمة. وتحديد مواطن الخلل والعمل على علاجها. والتزام الحكمة في مواجهة العدو بوسائل القوة المادية والمعنوية المتاحة. ومحاولة سد الثغرات التي ينفذ من خلالها العدو إلى الداخل. والعناية بتقوية معنويات أفراد المجتمع كسلاح لإحباط مخططات العدو وتعدياته.

٧ـ يجب المبادرة فوراً لتطوير إصلاحات حقيقية في الجهاز الحكومي التنفيذي حتى يتمكن من القيام بدوره المركزي في تعزيز الأمن الوطني وفق مفهومه الشامل. وقد سبق أن مدخل الجودة الشاملة يمثل الخيار الأفضل في هذا الشأن حيث يجمع المدخل بين فضيلتين: تحسينه المستمر لأداء وإنجازات الجهاز الحكومي وتوافقه مع قيم الإسلام المتصلة بالعمل.

٨ـ إنفاذاً للتوصية السابقة ينبغي الشروع من الآن في تشكيل فرق عمل من مهنيي وخبراء الأعمال الحكومية وأساتذة الجامعات المختصين لصياغة واقتراح برامج ومشاريع إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الحكومي التنفيذي وفق منهجية تراعي التحول التدريجي من النمط البيروقراطي الحالي إلى نمط الجودة الشاملة المثالي، بحيث يكون الاهتمام موجهاً للنتائج

والغايات بدلاً من الوسائل والإجراءات، وللعميل بدلاً من الذات، ولتشجيع المرونة والمبادرة بدلاً من الجمود والروتين، وللتحسين المستمر للأداء بدلاً من التزام حده النظامي الأدنى.

٩- يجب المبادرة إلى تكليف ذوي الاختصاص بتصميم برامج عمل تفصيلية للحكومة تسهم بشكل رئيسي في معالجة مجالات الأمن المختلفة التي تم تحديدها في الفصل الثالث من هذا البحث.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية

القرآن الكريم .

السنة النبوية المطهرة .

ابن تيمية ، شيخ الإسلام . السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية . بيروت : دار الكاتب العربي .

ابن خلدون ، عبدالرحمن . ١٣٩٨هـ . المقدمة . مكة المكرمة : دار الباز للنشر والتوزيع .

بركات ، نظام ، عثمان الرواف ، محمد الحلوة . ١٩٨٩م . مبادئ علم السياسة . عمان : دار الكرمل للنشر والتوزيع .

بكار ، عبدالكريم . ١٤١٣هـ . فصول في التفكير الموضوعي . دمشق : دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع .

ـــــــــــــــ ١٤١٥هـ . من أجل انطلاقة حضارية شاملة . الرياض : دار المسلم للنشر والتوزيع .

ـــــــــــــــ ١٤١٨هـ . مدخل إلى التنمية المتكاملة : رؤية إسلامية . الرياض : دار المسلم للنشر والتوزيع .

جانت ، جورج . ١٩٧٩م ، إدارة التنمية : مفهومها ـ أهدافها ـ وسائلها . ترجمة منير لبيب موسى ، القاهرة : دار المعارف .

الحسن ، محمد علي . ١٤٠٢هـ . العلاقات الدولية في القرآن والسنة . عمان : مكتبة النهضة الإسلامية .

حسنة ، عمر عبيد. ١٤١٥هـ. حتى لا تكون فتنة. بيروت: المكتب الإسلامي.

الحمد ، محمد إبراهيم. ١٤١٩هـ. عقيدة أهل السنة والجماعة: مفهومها ـ خصائصها ـ خصائص أهلها. الرياض: دار ابن خزيمة.

سعيد ، أحمد راشد. ٢٠٠١م. قوة الوصف. عمان: المكتبة الوطنية.

شمتز ، باول. الإسلام: قوة الغد العالمية. نقله إلى العربية محمد شامة. القاهرة: مكتبة وهبة.

الشنقيطي ، سيد محمد ساداتي. ١٤١٦هـ. دراسات إعلامية في فكر ابن تيمية. الرياض: دار عالم الكتب.

ـــــــــــــــ. ١٤١٩هـ. الإعلام الإسلامي (المنهج). الرياض: دار عالم الكتب.

ـــــــــــــــ ١٤١٧هـ. الإعلام الإسلامي(الأهداف والوظائف). الرياض: دار عالم الكتب.

ـــــــــــــــ. ١٤١٨هـ. مكانة وسائل الإعلام الجماهيرية في تحقيق وحدة الأمة. الرياض: دار عالم الكتب.

الصاوي ، صلاح. ١٤١٢هـ. نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

الطلاع، رضوان ظاهر. ١٤٢٠هـ. نحو أمن فكري إسلامي. الرياض: المؤلف.

عاشور ، أحمد صقر. ١٩٨١م. الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارن. مصر: دار المعرفة الجامعية.

عوض ، محسن . ١٩٨٨م . الإستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

غورباتشيوف ، ميخائيل . ١٩٨٨م . بيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم . نقله إلى العربية محمد أحمد شومان وآخرون . بيروت : دار الفارابي .

قادري ، عبدالله أحمد . ١٤٠٦هـ . الكفاءة الإدارية في السياسة الشرعية . جدة : دار المجتمع للنشر والتوزيع .

قطب ، سيد . ١٣٩١هـ . في ظلال القرآن . بيروت : دار إحياء التراث العربي .

ـــــــــــــــ ١٤٠٢هـ . السلام العالمي والإسلام . بيروت : دار الشروق .

كاز ، بيتر . ١٩٨٠م ، تاريخ الفلسفة في أمريكا خلال ٢٠٠ عام ، ترجمة حسين نصار ، مصر ، مكتبة الأنجلو المصرية .

كوهين ، ستيفن ، رونالد براند . ١٩٩٣م . إدارة الجودة الكلية في الحكومة . ترجمة عبدالرحمن هيجان ١٤١٧هـ . الرياض : معهد الإدارة العامة .

مصطفى ، إبراهيم ، أحمد الزيات ، حامد عبدالقادر ، محمد النجار . ١٩٨٠م . المعجم الوسيط . مصر : دار المعارف .

مفتي ، محمد أحمد . ١٤١٠هـ . النظرية السياسية في حقوق الإنسان الشرعية : دراسة مقارنة . قطر : مؤسسة الخليج للنشر والطباعة .

نجاتي ، محمد عثمان . ١٩٨٩م . القرآن وعلم النفس . القاهرة : دار الشروق .

نيكسون ، ريتشارد . الفرصة السانحة : التحديات التي تواجه أمريكا في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة . ترجمة أحمد صدقي مراد . مصر : دار الهلال .

ويليامز ، ريتشارد . ١٩٩٤م . أساسيات إدارة الجودة الشاملة . ترجمة مكتبة جرير ٢٠٠٣م . الرياض : مكتبة جرير .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ang, Chooi-Leng, Mark Davies and Paul N. Finlay. 2000. Measures to assess the impact of information technology on quality management. International Journal of Quality and Reliability Management.17,42,66

Anderson, James E. 1975. Public Policy-Making. N.Y: Praeger Publishers.

Brandt, W. 1980 . North-South : A Program For Survival . Cambridge, Ma. : The MIT Press.

Burke, Ronald J. 1998. Correlates of job insecurity among recent business school graduates. Employee Relations.20,92,98

Bush, George W. 2002. The Value of Public Service. Public Administration Review.62,4,5

Caiden, Naomi and Aaron Wildavsky. 1980. Planning and Budgeting in Poor Countries. New Brunswick, N.J: Transaction, Inc.

Chandler, Ralph C. and Jack C. Plano. 1982. The Public Administration Dictionary. N.Y: John Wiley and Sons.

Chapman, Bert. 2001. US-China national security relationship: a resource guide. Collection Building.020,131,143

Chelf, Carl P. 1981. Public Policymaking in America: Difficult Choices, Limited Solutions. Santa Monica: Goodyear Publishing Company, Inc.

Cox, Danny and John Hoover. 1998. Leadership When The Heat's On. N.Y: McGraw Hill Companies, Inc.

Cummings, M. C., JR. and D. Wise . 1977 . Democracy Under Pressure : An Introduction to the American Political System . New York : Harcourt Brace Jovanvich, Inc.

Diesing, Paul. 1976. Reason in Socity. Westport, Connecticut: Greenwood Press, Publishers.

Drucker, Peter F. 1980. Managing in Turbulent Times. N.Y: Harper and Row Publishers.

Edwards III, George C. and Ira Sharkansky. 1978. San Francisco: W. H. Freeman and Company.

Feldmann, Horst. 2002. How social is European social policy? International Journal of Social Economics.29,547,574

Findley, Paul.1985. They Dare to Speak Out. Durban, RSA: Islamic Propagation Center International.

Furman, J. L., M. E. Porter and S. Stern. 2002. The determinants of national innovative capacity. Research Policy.

George, Stephen and Arnold Weimerskirch. 1998. Total Quality Management. N.Y: John Wiley and Sons, Inc.

Gramberg, Bernadine Van and Julian Teicher.2000. Managerialism in local government-Victoria, Australia. The International Journal of Public Sector Management.113,476,492

Hadar, Leon T. 1993.What Green Peril? . Foreign Affairs, Spring.27,42.

Hammons, Charles and Gary A. Maddux. 1990. Total quality management in the public sector. Management Decision.28,4.

Heer, David M. 1975. Socity and Population. Englewood Cliffs, N.J :Prentice-Hall ,Inc.

Heilbroner, Robert and Lester Thurow. 1994.Economics Explained N.Y: Simon and Schuster Inc.

Holt, Robin and David Rowe. 2000. Total quality, public management and critical leadership in civil construction projects. International Journal of Quality and Reliability Management.17,541,553.

Horner, Melissa. 1997. Leadership theory: past, present and future. Team Performance Management..270,287.

Huntington, Samuel P. 1993. The Clash of Civilizations. Foreign Affairs, Summer.22,49.

Jacobson, H. K. 1979 . Networks Of Interdependence : International Organizations And The Global Political System . New York : Alfred A. Knopf, Inc.

Jary, David and Julia Jary. 1991. The Harper Collins Dictionary of Sociology. N.Y: Harber Collins Publishers, Ltd.

Jimba. Samuel W. 1999. Information technology and underdevelopment in the Third World. Library Review.48,79,83

Kegley, C. W., JR. and E. R. Wittkopf . 1979 . American Foreign Policy : Pattern And Process . New York : St. Martin's Press.

Kelman, H. C. 1977. The conditions, Criteria, and Dialectics of Human Dignity: a Transnational Perspective. International Studies Quarterly.21,529,552

Krishnan, Venkat R. 2001. Value systems of transformational leaders. Leadership and Oraganization Development Journal.22,126,132

Levine, Robert A. 1972. Public Planning: Failure and Redirection. N.Y: Basic Books, Inc.

Livesey, Frank. 1993. Dictionary of Economics. London: Pitman Publishing.

Loukis, Euripidis and Diomidis Spinellis. 2001. Information systems security in the Greek public sector. Information Management and Computer Security.9,21,31

Lowi, Theodore J. and Bengamin Ginsberg. 1976. Poliscide. N.Y: Macmillan Publishing Co., Inc.

McAdam, Rodney, Renee Reid and Robbie Saulters. 2002. Sustaining quality in the UK public sector: Quality measurement framework. International Journal of Quality and Reliability Management.19,581,595

Maclntyre, A. 1966 . A Short History Of Ethics : A History Of Moral Philosphy From The Homeric Age To The Twentieth Century . New York : Macmillan Publishing Co., Inc.

Maxwell, John C. 1998. The 21 Irrefutable Laws of Leadership. Nashville: Thomas Nelson Publishers, Inc.

Miller, Judith. 1993. The Challenge of Radical Islam. Foreign Affairs, Spring.43,56.

Mwita, John Issac. 2000. Performance management model: A systems-based approach to public service quality.The International Journal of Public Sector Management.13,19,37.

Orum, A. M. 1978 .Introduction To Political Sociology . Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, Inc.

Plano, Jack C. and Roy Olton. 1969. The International Relations Dictionary. N.Y: Holt, Rinehart and Winston, Inc.

Prabhu, Vas B., Andrew Robson and Ed Mitchell. 2002. Business excellence in the public sector - a comparison of two sub-groups with the(private) service sector. The TQM Magazine. 14134,42.

Pressman, Jeffrey L. and Aaron Wildavsky. 1979. Implementation. Berkeley: University of California Press.

Quincy, H. K. 1979 . The Seamy Side Of Government : Essays On Punishment And Coercion . Washington D.C. : University Press Of America, Inc.

Rodee, C. C., T. J. Anderson , C. Q, Christol , and T. H. Green . 1976 . Introduction To Political Science . New York : McGraw-Hill Book Company.

Robertson, Ian. 1977. Sociology. N.Y: Worth Publishers, Inc.

Russell, Robert F. 2002. A review of servant leadership attributes: developing a practical model. Leadership and Organization Development Journal.23,145,157.

Scarnati, James T. 1999. Beyond technical competence: the art of leadership. Career Development International. 4,325,335

Seidman, Harold. 1981. Politics, Position, and Power: The Dy-

namics of Federal Organization. N.Y: Oxford University Press.

Sicard, Gerald L. and Philip Weinberger. 1977. Sociology of Our Times. Glenview, Illinois: Scott, Foresman and Company.

Smith, Graham J.C.; Henry J. Steck and Gerald Surette. 1974. Our Ecological Crisis. N.Y: Macmillan Publishing Co., Inc.

Smithson, Janet and Suzan Lewis. 2000. Is job insecurity changing the psychological contract? Personnel Review..29,680,702

Stacy, R. and J. Oliver . 1980 .Public Administration : The Political Environment . Estover, Plymouth : Macdonald and Evans Ltd.

Stoessinger, J. G. 1979 . Crusaders and Pragmatists : Movers of Modern American Foreign Policy . New York : W. W. Norton and Company.

Trim, Peter R.J. 2001. Public-private partnerships and the defence industry. European Business Review.13,227,234

Vicker, Ray. 1974. The Kingdom of Oil. N.Y: Charles Scribner's Sons.

Wildavsky, Aaron. 1979. The Politics of the Budgetary Process. Boston: Little, Brown and Company Inc.

Wolter, Stefan C. 1998. The costs of job-insecurity: results from Switzerland. International Journal of Manpower.19,396,409

Wooddell, V. 2002. Cosultinf in the public sector: challenges and opportunities. Organization Development Journal.20,91,95.